مسائل صرفية فيها قولان

د/ موضِي بِنْت حُمَيد بن رميزَان السُّبيعيِ

الأســـــتاذ المشارك جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية قسم النحو والصـــــرف

مسائل صرفية فيها قولان

د/ موضِي بِنْت حُمَيد بن رميزَان السُّبيعي

الأســـــتاذ المشارك جامعة أم القرى كلية اللغــة العربيــة قســم النحــو والصـــــرف.

الملخص :

تتناول هذه الدراسة خمسة مباحث متفرقة مجتمعةٌ في بعض مباحثها ، فما كان منها معتلاً حرصت الدراسة أن تجعلهُ متتابعاً لقرب نوع المبحث الذي يدرس فيه كالمُعْتلاَّت مثلاً ، وما كان منها متفرقاً جعلته في مبحث بعينه تحت عنوان (مسائل متفرقة) .

تتناول الدراسة المبحث الأول : اســـــم الفاعلِ المعتل الوسط من الفعل " قَوْلَ وبَيْعَ " وذلك أن الواو والياء تقلبان وهما معتلتان إلى ألف والألف تبدلُ همزة وهو القول الذي يوافق ما قاله ممن حذقوا علم التصريف والقــول الثاني للمبرد ، وهــو التقاء الألفين وهمــا ساكنتان فكان لابد من الحذف أو الإبدال فأبدلت الثانية ، ثم كان اســم الفاعل من مهموز العين واللام (جَائِيءٍ) ، وقد قيل فيه بقولين : أدقها ما كان فيه قلب مكاني ثم حذفٌ إعلالي ، وهو الذي ارتضاه الخليل لكي لا تضعف المفردة العربية ثم جاء المبحث الثاني : في اســم المفعول الواوي وهو بحذف أحد المّدين والأشهــر حذف عين الفعل وكــذلك في اليائي ، وهو قول الأخفش ووافقته الدراسة لدقته اللغوية ، في حذف عين الكلمة وبقاء (واو) مفعول وإبدالها (يَاء) ، وكان المبحث الثالث : حذف عين الكلمة المنقلبة ، وبقاء ألف الإفعال التي جِيءَ بها لمعنىً حسب قول الأخفش ، وتناول المبحث الرابع كلمة (أَشْيَـــــاء) والحديث عن القلب المكاني فيها ، وأخذت الدراسة بقول الخليل لأَنَّ القلب المكاني كثيرٌ في كلام العرب وبعد ذلك

كان المبحث الخامس : تحت عنوان مسائل متفرقة فيها قولان ، وكانت المسألة الأولى كلمة (أَرْطَى) هل الألف فيها للتأنيث أو للإلحاق؟! وأثبتت الدراسة أنها للإلحاق وساقت الأدلة من اللغة والكلمة الثانية هي تصغير كلمة (أَحْوَى) تصغر على (أُحَيٍّ) بحذف الياء الأخيرة لعلة توالي الأمثال ، المسألة الثالثة كلمة(خَطِيئة) مما لاَمُهُ همزة قال فيها البصريون إِنَّها بوزنِ (فَعَائِلَ) ، والخليل إِنَّها بوزنٍ (فَعَالِي) وكان قول الخليل هو القلب المكاني لكي تخفّ الكلمة .

المسألة الرابعة : النسب فيما كان مُعتلاً بالواو في فاء الكلمة كـ (شِيَةً) ، ومعتل العين(يَرَائِي) أو(يَرْأوِيٌّ) كما عند الأخفش ثم أخيراً محذوف اللام كـ (شَاهِيٌّ) بشرط أن تكون العين معتلة وأصلها (شَوْهَةً) ، أو(شَوهِي) ، وكلمة (أَبٍ) و(سَنَة) و(سَنو) تُرد لامها التي هي حرف علة بعد التثنية أو الجمع ، ثم بعد ذلك تُنسب (أَبَوِيٌّ) و(سَنَوِي) و(سَنَهِي)، ثم مسألة رابعة وهي النسب للمزيد ، المسألة الخامسة : كلمة (مِرْعِزاء) هلْ الميم فيها زائدة أم أصلية؟ ، وقد عرضت الدراسة قول سيبويه وقول صاحب العين ، والمسألة السادسة : في مصدر الفعل (فَعَل ، يَفْعِلُ ، يَفْعُلُ) المتعديان وقياس مصدرهما (فَعْل) بفتح وسكون ، و(فَعَلَ) اللازم قياسه (فُعُول) ، ثمَّ خاتمة أَجملت الدراسة فيها أهم النتائج .

الكلمات المفتاحية : مسائل صرفية – فيها قولان– اسم الفاعل– الأخفش– القلب المكاني.

Pure issues with two words

Modaa Bent Hamed bin Rumizan Al-Sabei
Associate Professor, Um al-Qura University, Faculty of Arabic Language, Department of Grammar and Crafts.

Abstract :
This study deals with five separate investigations combined in some of its investigations, which was not one of them, which the study made sure to keep it in follow-up to the type of research in which it is studied, for example, and what was scattered that made it in a particular topic under the title (miscellaneous issues).
The study deals with the first research: the name of the middle mental actor of the act "say and say "and the eyes of the two things" and that they fluctuate and they are two to a thousand, which is the saying that corresponds to what those who have been careful about the knowledge of discharge and the second saying of the cooler, which is the confluence of the two countries and they must be inhabited. It was said that there were two words: the most accurate of which was the heart of my place, and then the deletion of the ale, which was accepted by Hebron in order not to weaken the Arabic vocabulary, and then came the second topic: in the name of the effect of the law, which is to delete one of the debtors and The most famous deleting of the eye of the verb and so in the yay, which is the saying of the brother and agreed by the study to his linguistic accuracy, in the deletion of the eye of the word and the survival of (f) effect and exchange (Y), and the third topic was: the deletion of the eye of the spoken word, and the survival of a thousand actions that brought it to the meaning of the words of the brother, and the fourth subject addressed the word (a) And talking about the spatial heart in it, and i took the study by saying Hebron because the spatial heart is a lot in the words of the Arabs and then the fifth topic was under the title of various issues in which two sayings, and the first question was the word "apart" is the thousand in it for femininity or for attachment?! The study proved that to append and lead the evidence from the language and the second word is to minimize the word "i.e.," it is smaller than the last (i.e., the last z) by deleting the last of the proverbs, the third question is the word "step", which is not a joke in which the opticians said it with the weight of (thighs)

and hebron to weigh (And hebron was the spatial heart to hide the word.
The fourth issue is that while he was a mother of the word, the word is "chiah", and the eye is ill (see) or "see" as when the scarer is finally deleted. "Chahi" provided that the eye is disabled and its origin is "shag" or "swahi", and the word "aby" and "sina" and "sinu" want to blame her. Which is a vowel after deuteronomy or plural, and then it is attributed (abomes) and "sanwe" and "sanhi", and then a fourth question, which is the lineage of the increase, the fifth question: the word "mares" is attributed in it redundant or original? The study presented the saying of Sibuyeh and the author of the eye, and the sixth question: in the source of the act (act, act, do) the transcomers and measure their source (act) by opening and squon, and (doing) to be measured (indeed), and then the conclusion of the most important results of the study.
Keywords: Pure issues, two words, the poison of the actor, the snitch, the spatial heart.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصـــــلاة والسلام على رسولنا محمد بن عبد الله – صلى الله عليه وسلم– وبعد ، فهــذه دراسة تتناول صيغ معروفة من العربية قال فيها العلماء بقولين: وكان عنوانها (مسائل صرفية فيها قولان) ، وقد كان الهدف من الدراسة ذكر هَذين القولين ، ومناقشتهما من خلال قياسهما على قواعد العربية ،وتتناولها الدراسة في ذلك بتمهيد وخمسة مباحث وهي:–

المبحث الأول : (اســم الفاعل من معتل العين) ، وذكرت الأقوال التي قالها العلماء في هذا المبحث من الواو ، والياء وأيضاً مهموز العين واللام كـــ (جَائِيءْ) وماذا قال فيها العلماء؟.

المبحث الثاني : في اسم المفعول من المعتل العين بالواو والياء .

المبحث الثالث : عن قول الخليل وسيبويه في ألف الإفعال ، والاستفعال من مصدر الفعل المزيد وهو المعتل العين وحجة كل منهم .

وفي **المبحث الرابع** : تتحدث الدراسة عن القلب المكاني في كلمة أشيـــــاء .

وفي **المبحث الخامس** : تتناول الدراسة ست مسائل متفرقة **الأولى** في الإلحاق ، **والثانية** في التصغير ، **والثالثة** في الإبدال ، **والرابعة** في النسب إلى معتل الفاء ، والعين ، واللام ومبحث النسب إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين ، **والخامسة** في كلمة (مِرْعِزَاءْ) وفي **السادسة** النقاش في مصدر الفِعْل (فَعَل –يَفْعِلُ –يَفْعُلُ) المتعـــــدي ، (وفَعَلَ) اللازم .

وانتهت بخاتمة أجملت أهم النتائج التي ارتضتها الدراسة .

مسائل صرفية فيها قولان

التمهيـــــــد

بما أنَّ هذه الدراسة تتناول اسم الفاعل والمفعـــــول المعَلَّة عين فعله ، ومصدر الفعل المزيد بحرف وما أورده العلماء فيها من أقوال فلابد في التمهيد من تعريف ما هو الإعلال ؟

(عَ–لَ–لَ) في اللغة : مصدر لاَ أَعَلَّكَ الله ، لاَ أَصابكَ بعلة ، والعلة المرض (١) .

في الاصـــطلاح : هو مختص بتغيير حرف العلة أيْ الألف ، والواو ، والياء بالقلب ، أو الحذف ، أو الإسكان ، وذلك أن الواو والياء إذا تحركتا وفتح ما قبلهما قلبتا ألفاً والإعلال بالحذف حذف الواو من مصدر الفعل وَعَدَ ، يَعِدُ ، عِدَةً ، وإذا حذفت منه شيء تُعوَّض منه هاء التأنيث في المصدر كما في عِدَةً (٢) ، لأن العربية لا تجمع بين العِوض والمعوض عنه والإعلال بالتسكين نحو : يَقُومُ ، ويَبِينُ بضم الواو وكسر الياء فتنقل حركة الواو إلى الساكن قبلها وهو القاف في يَقُومُ، والكسرة إلى الباء في يَبِينْ وبذلك سكنت الواو في (يَقَوْم) والياء في (يَبِيْن) ، فإن كانت مجانسة لها لم تتغير بأكثر من تسكينها بعد النقل (٣) .

---

(١) اللســـــان ، جـــ٢ ، صـــ ٤٧١٢.

(٢) شرح شافية بن الحاجب ، جـــ٣ ، صـــ ٦٧ – ٩٥ .

(٣) حاشية الصبان ، جـــــ ٤ ، صـــ ٤٤٩ .

المبحث الأول

الفقرة الأولى : اسم الفاعل من معتلّ العين بالــواوِ واليـــــاء ، ومعتلّ العيــن واليــاء .

اسم الفاعل من معتل العين بالواو ، والياء يختلف عن اشتقاق اسم الفاعل من الفعل الصحيح فالفعل (ضَرَبَ) ، والفعل (شَرِبَ) اسم الفاعل منهما (ضَارِبٌ) ، و(شَارِبٌ) لكنَّ اشتقاق اسم الفاعل من معتلّ العين بالواو، والياء يختلف أمره عن اشتقاقهِ من الصحيح ، إذْ يسبق صوغهُ على الصورة التي ينتهي إليها تحرك عين فعلهِ المعتل وأنْ يكون الحرف المفتوح قبلهُ أصلياً في الكلمة ، وأَنْ يُفتح ما بعدهُ أيضاً ، وعند إذٍ تُقلب عينهُ ألفاً ، ثم أَنَّ عين الفعل بعد أَنْ تتعرض للإعلال لابد أَنْ تُقلب في اسم الفاعل منه همزةٌ سواءً كان واوياً أوْ يائياً ، وتتناول الدراسة في هذا المبحث فقرتين تشتمل على قولين :

القول الأول : عند سيبويه وابن جني والرضي في صيغة اســم الفاعل المعتل العين من الفعل الثلاثي :-

يتناول هذا المبحث المسائل الصرفية التي قال فيها العلماء بقولين ولكليهما مخرج في العربية ولكن يكون أحــد القولين هو الذي ارتضاه ، وقال به حُذّاق أهل التصريف ومن ذلك اسم الفاعل من الفعل المعتل العين الواوي نحو : (قَوَلَ ، نَوَمَ ، وصَوَنَ) والمعتل بالياء (بَيعَ ، بَينَ) والمعتل بالواو تكون صورة اسم الفاعل فيه بعد عين فِعْلِهِ المُعلَّة ، على ما ذكر سيبويه وهو رأي الخليل وسيبويه ، وقد صرح سيبويه ومعه الخليل في أنَّ عين الفعل المعلة التي قلبت ألفاً بالإعلال يبدلونها همزة دون الإسكان والحذف لكي لا يلتبس بغيره حيث قال : (إعلم أنَّ فاعلاً منها مهموز العين ، وذلك أنهم يكرهون أنْ يجيئ على الأصل مجيئ ما لا يعتل) فَعَل منه (ولم

يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره فهمزوا هذه الواو والياء إذا كانتا معتلَّتينِ وكانتا بعد الألفات) ثم قاس ذلك على معتل اللام الذي قبله ألفاً زائدة فقال " كما أبدلوا الهمزة من ياء نحو:(قَضَاءٍ وسقَاءٍ) حيث كانتا معتلَّتين ، وكانتا بعد الألف ، وذلك قولهم : (خَائِفٌ ، وبَائِعٌ) (١) . هذا هو نص سيبويه ومعه الخليل ويتضح دقة فهم سيبويه ، ومعه الخليل في القياس عندما قاسا على الاسم المعتل بالياء التي إذا تطرفت في الفعل (قَضَى – يَقْضِي ، وسَقَى يَسْقِي) فإن الاسم يأتي إذا تطرفت الياء والواو إثر ألف زائدة تبدل همزة ، نحو : (قَضَاءَ وسقَاءٍ) ومذهب ابن جنِّي أنَّ حكم هذا القلب واجبٌ عندما صرح أنَّه إنَّما وجب همز عين اسم الفاعل إذا كان على وزن فَاعِلٍ نحو : (قَائِمٍ ، وبَائِعٍ) لأن العين قد اعتلَّت فانقلبت في (قَامَ) و (بَاعَ) ألفاً فابن جنِّي يؤكد على ما سبق الإعلال للإبدال في العين بقوله " كَانت قد اعتلَّت " وعليه عندما جاء اسم الفاعل وهو على وزن فَاعِلٍ صارت قبل عينه ألف فَاعِلٍ ، والعين قد انقلبت ألفاً في الماضي فالتقت في اسم الفاعل ألفان ثم رسم صورتهما (قَاْاْم) ولذلك لم يَجُز أن يعود إلى لفظ (قَامَ) وعليه حركت الثانية التي هي عين كما حُرِّكت رَاء ضارِبٌ في اسم الفاعل الصحيح العين فصارت (قَائِمٌ وبَائِعٌ) كما ترى ويدَّلَ على أنَّ الألف إذا تحركت انقلبت همزة ؛ قراءة أيوب السختياني في قوله تعالى : "غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِم وَلاَ الضَّأْلِين" (٢) لمَّا حرَّك الألف لسكونها وسكون اللام الاولى بعدها انقلبت همزة .

---

(١) الكتاب ، جـ ٤ ، ٣٤٨ .

(٢) الآية ، سورة الفاتحة .

وقد ذكر أبو العباس المبرد أَنَّ هناك ألفينِ لهمزةٍ متحركة وسكــون ما بعدها وذلك أنه رَوى أبو عثمان المازني عن أبي زيد أنَّه قال : سَمِعتُ عمرو بن عُبيْد يقرأ : "فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَنْ ذَنبِهِ إِنْسٌ وَلاَ جَأْنٌ" (١) بهمز (جَأْن) فظننته قد لَحَن ، إلى أَنْ سمعت العرب تقول(شَأَبَّةَ ، ودَأَبَّةَ) .

فقال أبو العباس لأبي عثمان : أتقيسُ هذا ؟

قال : لا ، ولا أَقْبَلَهُ .

وقال الراجز : (٢)

خَاطمُها زَأَمَّها أَنْ تَذْهَبَا

وقد ورد في شعر كُثَير : (احْمَأَرَّت) يريد(إحمَارَّت) ، والأول أراد (زَأَمُهَا)، فإنَّ هذه الهمزات في هذا الموضع إنَّمَا وجب تحريك الألف لسكونها وسكون ما بعدها ، وأيضاً قلبت الألف المنقلبة عن عين الفعل في (قَامَ) وذلك من قولهم (قَائِمٌ ، وَخَائِفٌ وبَائِعٌ ، ونَائِم) (٣)

عند البحث عن همزة ألف (الضَّألِين) لم أعثر إلاّ على هذه القراءة عند أبي الفتح بن جني في كتــابه (المحتســـب) ، حيث ذكـــر : ومن ذلك قراءة أيـــوب السختياني(٤) "وَلاَ الضَّأْلِيـــن" (٥) بالهمـــز قال أبو

---

(١) آية ٣٩ ، سورة الرحمن .

(٢) وقد ذكر محققو الشافية أَنَّ هذا البيت من بحر الرجز المشطور ؛ جـ٢ ، صـ ٢٤٨ ، أنشدها في اللسان في (قَ ، بَ ، بَ) ولم ينسبه لشاعر بعينه ، وانظر شرح المفصل ، جـ١ ، صـ ١٣٠ .

(٣) المنصف ، جـ ١ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ .

(٤) هو فقيـــه أهل البصـــرة ، وكان علم الحفاظ ، قال شعبـــة كان سيد الفقهـــاء مات سنـــة ١٢١هـ .

(٥) آية ٧ من سورة الفاتحـــة .

==

الفتح : ذكر بعض أصحابنا أنَّ أيـــوب سئل عن هـــذه الهمـــزة ، فقال : هي بدل من المدة لالتقـــاء الساكنين ، وأعلـــم أنَّ أصل هذه ونحـــوه : (الضَّاللِيـــن) ، وهو (الفاعلـــون) ، و(مَنْ ضَلَّ يضِلُّ) فَكَرِه اجتماع حرفين متحركين من جنس واحـــد على غير الصور المحتملة في ذلك ، فأُسكنت اللام الأولى المُـــدغمة في الآخـــرة فالتقـــى ساكنان : الألـــف واللام الأولى المدغمة ، فزيد في مدة الألـــف ؛ واعتمدت وطأة المـــدّ فكان ذلك نحواً من تحريك الألـــف ؛ وذلك أَنَّ الحرف يزيد صوتاً بحركاتـــه كما يزيد صـــوت الألف بإشبـــاع مدته .

وقد حكى أبـــو العباس محمد بن يزيـــد عن أبي عثمـــان عن أبي زيـــد قال : سمعـــت عمرو ابن عبيـــد يقـــرأ : "فَيَوْمَئِذٍ لاَ يُسْأَلُ عَن ذَنبِهِ إِنسٌ وَلاَ جَانٌّ"(١) قال أبـــو زيد فظَنَنْتـــه قد لحن إلى أَنْ سمعـــت العـــرب تقول : (شَأَبَة) ، و(دَأْبة) ، وعليه قول كُثَيـــر :

إِذَا مَا الْعَـــوَالِي بِالعَبِيـــط احْمَأَرَّتْ

وقال :

وَلِلأَرْضِ أَمَـا سُـودُها فتحلَّلَـت بَيَـاضاً وَأَمَّا بِيـضُها فَادْهَأَمَّت

==

بحثت الدراســـة في قراءة الضألِيـــن في تفسير الطبري ، جـــ١ ، صـــ٣٦٢ ، (فلم يتحدث عن إبدال الألف همزة ، وتكلم عن إعرابهـــا) ، وكذلك صاحب الكشاف ، جـــ١ ، صـــ٢٧٠ ، ٢٧١ ، وصاحب البحر المحيط ، جـــ١ ، ٢٨، ٢٩

(١) آيـــة ٧٤ ، من سورة الرحمن .

وقد ذكر ابن جني أَنَّه قد ذكر هذه القراءة في كتابه الخصائص (١) ما فيه لغاية عن غيـــره .

ومن طريف حديث إبدال الألف همزة ما حَكاهُ اللحياني من قول بعضهم في (الباز) : (البَأْز) ، بالهمــز ؛ والعلّـــة في ذلك أَنَّ الألف ساكنة ، وهي مجاورة لفتحة الباء قبلها ، وقد ذكر ذلك في كتابه الخصائص وغيره من كُتبهِ : أَنَّ الحرف الساكن إذا جاور الحركة فقد تنزلـــهُ العرب منزلة المتحـــرك بها ، ومن ذلك قولهم في الوقف على بَكر : (هَذَا بَكرُ) ، ومَرَرْتُ بِـــبَكرِ ، ألاَ ترى حركتيْ الإعراب لمَّا جاوَرتَا الراء صارتا وكأَنَّهما فيها ، ومنه قول جرير(٢):

لَحُبُّ المُؤْقدانِ إِليَّ مُؤْسَى وَجَعْـــدة إِذْ أَضَاءَهُما الوَقُـــــود

فهمـــز الواو في الموضعين جميعاً ؛ لأَنَّهما جاورتا ضمة الميم قبلهما ، فصارت الضمة كأَنَّها فيهما ؛ والواو إذا انضمـــت ضَمَّا لازمًا فهمزها جائز ، نحـــو : (أُقِّتَتْ) في (وُقِّتَ) ، و(أُجُـــوه) في (وُجُـــوه) ، ونظائر ذلك كثير (٣) ، ولغة الهمز هذه الضَّأْلين لغـــة ضعيفة .

ومن ذلك قراءة الحسن وعمرو بن عُبيـد : "ولاَجَأْنٌ" (٤) بالهمز .

---

(١) انظر الخصائص ، جـ٧ ، ١٤٥ ، وما بعدها .

(٢) الشاعر جرير بن عطية الخطفي ، وهو شاعر أموي كان يُهادي الفرزدق في سوق المربد ببغـداد ، والبحر من البيت الوافر ، وقد ذكره ابن عصفور في كتابه الممتع ، جـ١ ، صـ٩١ ، جـ٢ ، صـ٥٦٥ ، ويُروى بِهمز واو (مُؤْسَى) ، ينظر الخصائص لابن جني ، جـ٣ ، صـ١٧٥ ، وكتاب شرح شافية ابن الحاجب للرضي ، جـ٣ ، صـ٢٠٦ .

(٣) المحتسب ، جـ١ ، صـ ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ .

(٤) آية ٥٦ من سورة الرحمن .

قال أبو الفتح : قد تَقَدّم القول على هذا . لمّا حرّك الألف للالتقـــاء الساكنينِ همزها ، كقراءة أيوب السختياني(١) : "ولاَ الضّأْلِين"(٢) .

ذكر ابن جنّي : قول كُثيرٌ (٣) :

*إذَا مَا العَوالِي بِالعبيـــطِ احْمَأَرَّتْ *

يريد : (احْمَارّت) وقال أيضاً كُثيرُ :-

ولِلأَرضِ أَمَّا سُودها فَتَجلَّلَت بَيَاضاً وَأَمَّا بيضُها فَاسْوأَدَّتِ (٤)

وقال دُكين (٥) :-

---

(١) المحتسب ، جـــ٢ ، صـــ٣٠٥ .

(٢) آية ٧ من سورة الفاتحة .

(٣) كُثير شاعر اسلامي اسمه كُثير بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي ، ولـــد سنة ٦٦٠م ، ومات سنة ٧٧٣م ، وقد ذكر محمد علي النجار إنها من قصيدة له في مدح عبدالعزيز بن مروان ، والحقيقة أنَّ البيت في ديوان كثير :

وأنْتَ ابنَ ليلى – خيرُ قومِك مشهداً إذا ما احْمأرَّتْ بالعَبِيطِ العَوَامِلُ

والقصيدة في عمر بن عبدالعزيز لأَنَّ أمه هي : ليلى بنت عاصم بن عمر بن الخطاب ، وليست أم والده عبدالعزيز وربما هو وهم من المحقق ، انظر الخصائص ، جـــ٣ ، صـــ١٢٦ .

(٤) الرواية للبيت في سر الصناعة ، جـــ١ ، صـــ ٧٤ ، في موضع (فاسْوأَدَّت) (فادَّهمأمَّت) ، والبيت من البحر الطويل .

(٥) الشاعر هو دُكين بن رجاء الفقمي ، شاعر اسلامي من شعراء الدولة المروانية ، مدح عمر بن عبدالعزيز ، وهو غير دُكين بن سعيد الدارمي ، النوادر لأبي زيد ٥٧٧ ، ورواية البيت في سر الصناعة كاملاً ، جـــ١ ، صـــ ٧٣ ،

راكـــــدةً فحلاتُه ومَحلبه وجُلُّه حتى ابْيأضَّ ملببهُ

والبيت من البحر الطويل ، الممتنع في التصريف لابن عصفور ، جـــ١ ، ٣٢١ ، وفي المحتسب ، جـــ١ ، ٣٢٠ .

وَجُلَّه حَتَّى ابْيأَضَّ مَلْبَبُهُ

يريد (ابياضّ) فهمزَ ، فإن قلت : فما أنكرت أنْ يكون ذلك فاســـداً ؛ لقولهم في جمع (بَأز) : (بَئْزَان) بالهمــز ، وهذا يدل على كون الهمــزة فيه عيناً أصلاً ، (كَرأل) و(رأْلان) .

قيل : هذا غير لازم ، وذلك أنَّه لما وجد الواحد وهو (بأز) مهموزاً نعم وهمزته غير مستحكمة السبب جرى عنده وفي نفسه مجرى ما همزته أصلية ، فصارت (بَئْزَان) كــ(رِئْلان) ، وإذا كانوا قد أجروا ما قويت عِلّة قلبه مجرى الأصلي في قولهم : (ميثاق) ، (مياثق) كان إجراء بَأْزٍ مجرى رَأْلٍ أولى وأحرى (١) .

وقد أورد الرضى في شرح الشافية قوله في البيت (٢) :-

خَاطَمَهاْ زَأمّها أَنْ تَذْهَبَـــــا فَقُلت أَرْدِفِنِي فَقَال مَرْحَبَـــا

أي : زَأمَّها فقلبها همزة مفتوحة ، إذ لا يستقيم هنا وزن الشعـــر باجتماع الساكنين وذكر الرواية السابقة عن أبي يزيد ، وذكره ابن جِنّي برواية :-

يَا عَجَبَاً لَقَـــدْ رأَيْتُ عَجَباً حِمَار قَبَّان يَسُـــــوق أَرْنَبَا (١)

---

(١) الخصائص ، جـ٣ ، صـ١٤٨ ، وانظر اللسان ، جـ٤ ، صـ ٣١٤ ، مادة حمّر .

(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب ، جـ٢ ، صـ ٢٤٨ ، ولم ينسبه في سر الصناعة ، جـ١ ، صـ ٧٢ ، ٧٣ ، (وشرحَ هذا البيت الذي هو الرجز من كلام الضب للضفدع فيما يزعم العرب ، ثم قال : وهذا يشبه أنْ يكون من خرافات العرب حمار قبَّان : دُويبة مستديرة تتولد من الاماكن الندية ، خَاطمها : خَاطماً إياها ، من الخطام ، وهو الزمام ، أن تَذهبا : أي لتذهب معـــه أو خوف أن تذهب وتفر منه) هكذا شرحهما المحقق .

خَاطَمَهاْ زَأمَّها أَنْ تَذْهَبَـــــا

وقد ذكر في اللسان ؛ أراد زَأمها فحرك الهمــزة ضرورة لاجتماع الساكنين ، كما جاء في الشعر (اسْوَدَّتْ) بمعنى (اسْوَدَّتْ) ، و(زَمَّمَ الجمال) ، شدد للكثـــرة (٢) والعلّة عند الرضى في قلب الواو والياء عينين إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ليست في غاية المتانة وهو يرى أنهما إنّما قُلبتا ألفاً للأسباب الآتية :-

أولاً : للاستثقال ، وذلك أن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفَّ ثقلهما ، وإن كانتا أيضاً متحركتين ، والفتحة لا تتطلب مجيئ الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكســرة للياء ، وعليه نرى كثرة (قَوْل ، وبَيْع) وعدم (قُيْلْ ، وبُيْعْ) بضم الفاءِ (قِوَلَ ، وبِوَعَ) بكسرهما.

والعلة الثانية في القلب وهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة ، وبسبب كثرة دوران حروف العلة ، والواو والياء أثقلهما جُوِّزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة وهو الألف ، والذي كان سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً ، وذلك لفتح ما قبلهما لكون الفتحة تناسب الألف ، ولِوَهْنِ وَضَعفِ هذه العلة لم تقلبا ألفين إلا إذا كانتا في الطرف : أيْ لاَمَيْنِ ، أو قريبين منه : أَيْ عَينينِ ، وهو الذي تتناوله الدراسة والذي يُعلُّ في الفعل على ضربين أصل ومحمولٌ عليه ، والذي يهم الدراسة هو الأصل في الفعل نحــو ما يتحرك وَاوُهُ أو يَاؤُهُ وينفتح ما قبلهما نحو : (قَوَلَ وبَيَعَ)، وذلك أنَّك ترى كثرة (قول) ، و(بَيَعَ) ، وعدم نحو : (قُيلَ) ، و(بُيع) بضم الفاء ، و(قول) ، وَ(بِوْعَ) بكسرها لكنهما قلبتا ألفاً مع هذا

==

(١) (أَرْنَبَا) بفتح النـــون ممنوع من الصــرف .

(٢) انـــظر ابن منظور ، جـــ١٢ ، مادة زَمَمَ .

لأنَّهما وإنْ كانتا أخفّ من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها جوّزت قلبهما إلى ما هو أخفّ منهما من حروف العلة أَيْ : الألف ، ولا سيما مع ثقلهما بالحركة وتهيؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً إلا إذا كانا في الطرف أَيْ : لامَين ، أوْ قَريبتين منه ؛ أَيْ : عَيْنين والفعل في هذا الإعلال على ضربين : أصلٌ ، ومحمول عليه والأصلُ ما يتحرك واوهُ أو ياؤُهُ وينفتح ما قبلها نحو (قول) (بَيع) ، والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي ، وذلك في المضارع المبني للفاعل (يَخَافُ ، ويَهَابَ) أو المبني للمفعول (يُخافُ ويُهابُ ، ويُقالُ ، ويُباعُ) (١) .

وقد أوضح الجار بردي في شرحه أنَّه ليس مجرد تحركهما وانفتاح ما قبلهما هو الشرط بلْ لابد أنْ تكون الحركة أصلية ، وهذا شـــرط مهم مفتوحاً ما قبلها(٢) ، أيْ أنها متحركة في أصل وضعها في اللغة .

والذي تولِيه الدراسة اهتماما هو إعلال العين التي تحركت وانفتح ما قبلها فصارت ألفاً نحو : (قَالَ ، وبَاعَ) في (أصل وضعهما) وهما مجال الدراسة ، فقول الرضى يوافق قول من سبقه الخليل ، وسيبويه ، وابن جِنّي أنَّ عَيْن الفعل المُعلَّة تبدل همزة في اسم الفاعل ، ولم يخرج الرضى (٣) عمَّا قالاه في هذا الإبدال وهذا هو القول الأول في اسم الفاعل المُعلَّة عيْن فِعلِه أن تُبدل همزة وهو ما يستقيم مع الإعلال .

القول الثاني هو قول المبرِّد:-

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ، جـــ٣ ، صـــ ٩٥ ، ٩٦ .

(٢) الجار بردي ، جـــ٢ ، ١٩١ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، جـــ٣ ، ٩٧ .

حيث بيَّن المبرد قول سيبويه: أنّك إذا بَنَيتَ فاعِلاً من (قُلتُ ، وبِعتُ) لزمك همز موضع العين (١) وقد أضاف المبرد لأنك تبنيه من فِعل معتل ، فاعتلَّ اسم الفاعل لاعتلال الفعل ولزم أن تكون العلة قلب كل واحد من الحرفين همزة نحو : (قَائلٌ وبَائعٌ) وذلك أنَّه كان (قَالَ ، وبَاعَ) فأدخلت ألف (فَاعِل) قبل الألف المنقلبة نحو : (قَاْلَ) وعليه التقى ألفان والألفانِ لا تكونان إلا ساكنتين ، وعليه يلزمك الحذف بسبب التقاء ساكنين ، أو التحريك ، ولو حدث الحذف التبس الكلام ، وصار الاسم على لفظ الفعل فكنت تقول : (قَالٍ) على وزن (فَالٍ) ، وعليه حركت العين لأنَّ أصلها قبل أن تنقلب الحركة والألف إذا حركت صارت همزة نحو : (قَائِلٌ ، وبَائِعٌ) وقد ذكر المبرد فإنْ قلت : (فَمَا بَالكُ تقولُ هُو عَاوِرٌ) ، و(جَمَلُكَ صَايِدٌ غَدًا) من الصيد؟ قيل صحّ الفاعل لصحة فعلهِ ؛ لأنَّك تقول : (عَوِرَ ، وصَيِدَ ، وحَوِلَ) (٢) و(صَيِدَ البعر يصيدُ) فتقول : مَا بالهُ يصحُّ ، ولا يكون كـ (قَالَ ، وبَاعَ) ؟ قيل : لأنَّه منقولٌ مما لابد أنْ يجري على الأصل لسكون ما قبلهِ ، وما بعده ، وذلك قولك :(اعْوَرَّ ، واحْوَلَّ) فإنَّما (عَوِرَ ، وحَوِلَ) منقول من هذا (٣) ، وقال بقول المبرد المرادي (٤) والذي تقول به الدراسة هو القول الأول وهو قول سيبويه ، وابن جِنِّي

(١) انظر سيبويه ، جـ٢، صـ٣٦٣ .

(٢) ما كان على (عَوِرَ ، وصَيِدَ ، وحَوِلَ) حُمل على (افْعَلَّ) لأنه بمعناه ، والشيء إذا حُمل على الشيء يأخذ حكمه ، انظر حاشية الصبان على الأشموني جـ٤ ، صـ٤٤٣ .

(٣) المقتضب ، جـ١ ، صـ٩٩ .

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ، مجلد ٣ ، ١٥٦٨ .

والرضى وهو ما تجيزه اللغة ، أما ما قال به المبرد فأخذ أهل اللغة به قليل لدقة ووضوح القول الأول وهناك أفعالٌ معتلة .

فإنَّما جاءوا بهنّ على الأصل لأنه في معناه ، وما كان في معنى لابُدَّ له أن يُخرَّج على الأصل نحو : (أَعْوَرَرْتُ ، واحْوَلَلْتُ ، وابْيَضَضْتُ ، واسْوَدَدْتُ) وعندما كنَّ في معنى ما لابُدَّ له من أن يخرِّج على الأصل لكون ما قبله تحركن ، فلو لمْ تكن في هذا المعنى لاعتلَّتْ ، ولكنها بُنِيت على الأصل ، والأصل الذّي هي بمعناه تحرَّك وسكن ما قبله لذلك لم يعلّ ،إذاً بسبب اتفاقهما مع ما لا تعلّ عينه في المعنى ، وأيضاً لأن الوصف منه على أَفْعَل وليس على فَاعل أُوقف الإعلال فيهن وعليه منع الإبدال .

ومثله قولهم : (اجْتَوَرُوا ، واعْتَوَرُوا) لأنَّ معناه معنى الواو فيه متحركة ، ولا تعتلُّ منه وذلك لأنه بمعنى قولهم : (تَعَاوَرُوا ، وتَجَاوَرُوُا) (١) .

وقد ذكر الأشموني بأنَّه لو أُعلَّ الإعلال المذكور لقِيلَ في (ابيَضَّ ، واسْوَدَّ) لقيل فيه (بَاضّ) وكان يظن أَنَّه فاعل من البضَاضَة وهي نعومة البشرة (٢) ، وعليه يلتبس مثال بمثال ، وذكر الصبان لو أُعِلَّ الإعلال المذكور بأن نُقِلت حركة الياء إلى الباء ثمَّ قلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها وكذلك يلتبس (اسْوَدَّ) بـــ(سَادَّ)(٣) ، وقد ذكر الأشموني في شرحه للألفية أنَّه فَتَحَ عين فَعَلَ نحو : (الغَيَد و الحَوَل) ، وفَعِلا أي نحو : (غِيدَ ، حَوِلَ) لأنه صاحب وصف على (افْعَلّ (اغْيَدّ ، واحْوَلّ) وعليه التصحيح في هذا الباب لأنّه

(١) سيبويه ، الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٤٤ .

(٢) شرح الأشموني ، جـــ٤ ، ٥٣٤.

(٣) حاشية الصبان على الأشموني ، جـــ٤ ، ٤٥٠.

حُمِّل على(افْعَلّ) نحو : (احْوَلّ ، واعْوَرّ) لأنه بمعناه وحُمِّل عليه المصدر فلم يعل وصُحِّحَ .

أمَّا إذا كان فَعِلَ بكسر العين ومعتل ، فالوصف واسم الفاعلِ منه على وزن فَاعِلٍ فإنه يُعَلّ نحو: (خَوِفَ) فهو (خَائِفٌ) (١) .

الفقرة الثانية : اسم الفاعل من معتل العين مهموز اللام ، وهو الملتقي فيه همزتان ، وفيه قولان :

تدرس هذه الفقرة اسم الفاعل من معتل العين واللام ، وقد تناوله العلماء بقولين ، وقد كان الأصوب منهما لقواعد العربية هو ما قال به الخليل وهو القول الأول :

فقد ذكر الخليل –رحمه الله– أن الأصوب له هو القول بالقلب المكاني ، ووافقه المازني وأبوعلي الفارسي بما أنَّ قول الخليل يحدث فيه القلب المكاني لابد من تعريف هذا القلب في اللغة والاصطلاح .

القلب في اللغة : في اللسان : (قَ، لَ، بَ) : تحويل الشيء عن وجههِ ، قَلَبهُ يَقْلِبهُ قَلْباً ، وأَقْلَبهُ ، الأخيرة عن اللحياني ، وهي ضعيفة ، وقد انْقَلَبَ ، وَقَلبتُ الشيءَ وقَلَّبهُ حوَّله ظَهْراً لبطن (٢) .

القلب في الاصطلاح : وقَلب أحد حرفي التضعيف ياء إذا أنكر ما قبلها ، ووقع في بناء ممتد كالدِّينار أصله الدَّنار يجمع على دنانير ، والديباج أصله الدّباج بجمع على دَبَابيج وعليه قوله : أظهر السِّينات فإنها جمع سنَة لا جمع سِين (٣) .

---

(١) شرح الأشموني ، جـ٤ ، ٥٢٥ .

(٢) ابن منظور ، جـ١ ، مادة قلب .

(٣) أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، جـ٤ ، فصل القاف ، صـ٨ .

قال الخليل في هذه المسألة لابد من القلب المكاني لكيْ لا تلتقي همزتان ، ووافقه المازني وأبو علي ، وقال بقولهما أبو الفتح ابن جنِّي نحو الفعل : (سَـــاءَ ، يَسُوءُ) (نَـــاءَ ، يَنُوءُ) ، (دَاءَ ، يَداءُ) ، (جَاءَ ، يَجِيئُ) (فَاءَ ، يَفِيءُ) (شَـــاءَ ، يَشَـــاءُ) وقد أوضح أن الواو والياء لا تُعَلاَن ، واللامُ ياءٌ أو واوٌ لأَنَّهم إذا فعلوا ذلك ذهبوا إلى ما يستثقلونَهُ وإلى الالتباس والإجحاف وعليه رُفِضَ والإعلال إنَّما حصل للتخفيف وعنده أنَّ هذه الأفعال تجري مجرى (قَالَ –يَقُول) ، و(بَاعَ –يَبِيعُ) ، و(خَافَ –يَخَافُ) و(هَابَ – يَهَابُ) وإذا أتيت باسم الفاعل منها تحَوَّل اللام ياء ، وتهمـــز العين كما في (جَاءٍ) التي همـــزت في (بَائِعٍ) واللام في (جَائِيء) وأصل جَائِيءٌ جَاىءٌ تحركت الياء وفتح ما قبلها ، وقُلبت ألفاً ثم أبدل اسم الفَاعِلِ همزةً ثم أصبحت جَائىءٌ مهموزة فالتقت همزتان ، ولم تكن لتجعل اللام بين بين من قبل أَنَّهما في كلمة واحدة ولا يفترقان ، ولذلك قال الخليل : بالقلب المكاني ثم بعد القلب يحدث إعلال بالحذف وعليه قد ذكر أن قولك (جَاءٍ وشَـــاءٍ) ونحوها اللام فِيهنّ مقلوبه قلبًا مكانيًا (١) .

وقد قال : بقول الخليل الســـابق أبو عثمان ، حيث ذكر أن ما قاله الخليل في (سَـــاءَ يَـــسُوءُ) و(نَـــاءَ ، يَنُوءُ) ،و(جَاءَ ، يَجِيئُ) ، و(شَـــاءَ ، يَشَـــاءُ) وأنَّها كلها تجري مجرى (قَالَ يَقُولُ) ، و(بَاعَ يَبِيعُ) ولكنك تحول اللام التي هي الهمـــزة ياء إن همـــزت عين فاعِل التي همزتها في (قَائِلٍ وبَائِعٍ) فنقول (جَاءٍ ، وشَاءٍ) وذلك إنك عندما همزت موضع العين واللام همزة اجْتمعَت همزتان في كلمة فجرى فيها الآتي :–

(١) سيبويه الكتاب ، جـــ ٤ ، ٣٧٦، ٣٧٧.

القلب المكاني فقد ذكر أبو عثمان أنه إذا التقت الهمزتان في كلمة واحـــدة فلابد من إبدال الثانية على كل حالٍ ، وكان الأصل (جَائِيءٌ ، وَشَائِيٌ ، وشَاعِءٌ) على وزن (جَاعِعٌ) لاستثقالهم الهمزتين في كلمة ، وعند المازني لابد من القلب عند الخليل في (جَاءٍ) ونحوه ، ووزنُ جَاءٍ عند الخليل (فَالعٍ) أي قلب قلباً مكانياً – وعنـــد غيره : (فَاعل) ولذلك يتضح رأي الخليل والمازني عند ابن جنِّي حيث يقول إذا جئتَ باســـم الفاعل وجب همز موضع عينه كما في همـــز عين (قَائِم ، وخَائِف) صحيح اللام ، ولكن في المعتل يلتقي همزتان فيجب إبدال الثانية لإبدالها في كلمة فتقول : (جَاءٍ ، وشَـــاءٍ) وأصـــله (جَائِيءٌ ،وشَائِيءٌ) بوزن (جَاعِعْ ، وشَاعِعْ) وعليه لابد من قلب الثانية يَاءَانِ وإخراجها من باب الهمزة أصـــلاً وقد مثَّل لها أبو عثمان بـــ (قَاضٍ ، وغَازٍ) أي (قَاضِيّ ، وغَازِيّ) التقى ساكنان وهو التنوين وحرف العلة فحذف حرف العلة للخفة – فأصبحت (جَائِيءٌ وشَائِيءٌ) أصبحت (جَاءٍ ، و شَاءٍ) بسبب التقاء الساكنين التنوين وحرف العلة ، وقد وافق المازني أبو الفتح كما ذكر – وقد قال أبو الفتح إنَّ أبا علي يوافق المازني في قوة قول الخليل بالقلب المكاني ثم لإعلال بالحذف للعين فقد قال أبو الفتح ما نصّهُ: (رأيتُ أبا عليَّ يذهب إلى قُوة قول الخليل في هذا الباب) يقـــصد باب مَا اللام منه همزة من بنات الياء والواو اللتين هما عينان قال : (لأنه لا يجتمع على الكلمة إعلاَلان ، وإنما هو إعلالٌ واحد ، وهو تقديم اللام وتأخير العين)

ومن قال : إنه ليس بمقلوب فقد جمع على الكلمة إعلالين : قلب العين همـــزة وقلب اللام ياءٌ (١).

---

(١) أبو الفتح ابن جني ، التصريف ، جـــ٢ ، ٥١ ، ٥٤ .

القول الثاني : قالت به العرب :-

ذكر ابن جنِّي أن من العرب من يجمع بين الهمزتين فيقول : (جَائِىءٌ) ، وهذا قليل لا يؤخذ به ، والرأي الذي يُؤْخَذ بِه وَتُوَافِقَهُ الدِّرَاسة ما قال به الخليل ووافقهُ المازني وأبو علي الفارسي وابن جنِّي وهو أن (شَـــاءٍ ، جَاءٍ) أصـــلها (شَائِيءٌ ،وجَائِيءٌ) وحدث فيها قلب مكاني فأصبح وزنها (فَالِعٌ) (١) ثم بعد التقاء الساكنين أصبح (فَالٍ) بحذف العين حذفاً إعلالياً التي قلبت قلباً مكانياً ، وما قال به الخليل هو ما قال به حُذّاق أهل التصريف .

ما خرج عن هذا القلب المكاني : ويخرج عن هذا القلب عند الخليل نحو : (لاَثٍ) في اسم الفاعل و(شَاكٍ) فقد ذكر الخليل أنهم ألزموا ذلك هذا واطَّرد فيه إذا كانوا يقبلون كراهية الهمـــزة الواحدة وذلك قولهم للعجاج : (٢)

لاَثٍ بها الأَشاءُ والعِبرِىّ (٣)

---

(١) أبو الفتح ابن جنِّي ، جـــ٣ ، ١٥٣ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، ٣٧٧ .

(٣) ذُكر في اللسان أصل اللّوث الطّي ؛ لِثتُ العمامةَ ألوثها لَوْثاً ، ثم شرح البيت بقوله : وأَمَّا لاثٌ فقد يكون فَعِلاً كبَطِرٍ ، وفَرِقٍ ، وقد يكون فاعلاً ذهبت عينه ، وأمَّا لاثٍ فمقلوب عن لائثٍ ، من لاث يلوثُ ، فهو لائثٌ ، ووزنه فالعٌ ؛ قال : العجَّاج وشجرٍ لَيثٌ كلاثٍ ، وألثَاثْ (أَلاثٍ) ، كلاثٌ ؛ وقد لاثه المطـــر ولوّثهُ ، واللائث واللاثُ من الشجر والنبات : ما قد التبس بعضه على بعض ؛ تقول العرب : نبات لائث ولاثٍ على القلب ، ابن منظور، جـــ٢، مادة لَوَثَ، والشاعر هو رؤبة بن عبدالله العجاج بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي ، من رجاز الإسلام ، توفي سنة ١٤٥هـــ ، والبيت من بحر الرجز المشطور ، انظر شرح شافية ابن الحاجب ، جـــ٣ ، صـــ١٢٨ ، الشعر والشعراء لابن قتيبة ، جـــ١ ، صـــ٥٩٤ ، وانظر الكتاب لسيبويه ، جـــ٤ ، ==

وقد أخطأ المحقق أو وهم عندما قال : إنَّهم ، قلبوا لاَثٍ من لاَئثٍ – وكان عليه أن يقول قلبوا قلباً مكانياً ، ثم أحدثوا فيه إعلالاً بالحذف والعلة لكي لاَ يلتقي ساكناً من ألف صيغة (فَاعِل) ، وهمزة لاَئِث وشَائِكٌ فتصبح الكلمة بعد القلب المكاني (فَالِعٌ) (١)

والحقيقة كما قال طريف بن تميم العنبري : (٢)

فَتعرفِوني إِنَّنِي أَنَا ذَاكُمُو شَاكٍ سِلاحِي في الحَوادثِ مُعْلِمُ (٣)

فقد ذكر الخليل أنَّ أكثر العرب تقول : (لاَثٌ) ، و(شَاكٌ) فهؤلاء حذفوا الهمزة ، ودليل عدم توضيح المحقق أنَّ الخليل قال : هؤلاء حذفوا الهمــزة – كأنهم لم يقلبوا اللام في (جِئْتُ) حين قالوا –فَاعِلٌ– لأن من شأنهم الحذف ، ولم يصلوا إلى حذفها كراهة أن تلتقي الألف والياء وهما

==

صـــ٣٧٧ ، والمقتضب للمبرد ، جـــ١ ، صـــ ١١٥ ، (حيث ذكر عضيمة –رحمهُ الله– في حاشية المقتضب ذكره سيبويه في موضعين من كتابه جـــ٢ ، صـــ ١٢٩ ، جـــ٤ ، صـــ٣٧٧ على أن أصل لاَثٍ لاَوِثٍ ، ثم قلب قلباً مكانيا ، فقدمت الثاء على الواو ، ثم قلبت الواو ياءً) ، وقد ذكره ابن جني في حاشية المحتسب ، جـــ٢ ، صـــ٢٥٣ ، وفي الخصائص لابن جني ، جـــ٢ ، صـــ ١٢٩ .

(١) الكتاب لسيبويه ، تحقيق عبدالسلام هارون ، جـــ٤ ، صـــ٣٧٧ ، جـــ٣ ، صـــ٤٦٦ .

(٢) الشاعر هو : طريف بن تميم العنبري التميمي ، فارس جاهلي من بني عدي بن جنـــدب بن العنبري ، وكان سيدهم في زمانه وقائدهم في كثير من المعارك ، والبيت من البحر الكامل ، انظر شرح الشافية لابن الحاجب ، جـــ٣ ،صـــ١٢٨

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، جـــ٣ ، صـــ ١٢٨ ، ١٢٩ .

ساكنتان وهو تقوية لمن زعم أنَّ الهمزة في "جَاءَ" التي هي تبدل من العين وكلا القولين حسن جميل (١) .

وقد علَّق الرضي أنَّ هذا هو الذي غرَّ الخليل حتى ارتكب في جميع اسم الفاعل الأجوف المهموز اللام القلب ؛ فقد قال : إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفاً من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم عند اجتماع همزتين أَخَّرَ ، وذلك لما رآهم قالوا في جمع (شَائِعٌ شَوَاعٍ) بالقلب ، قال : فهو في (خَطايا ، ومَطَايا ، وجَواءٍ ، وشَواءٍ) أوْلى .

والجواب أنَّهم التجأوا إلى القلب في (لاَثٍ ، وشَاكٍ) لماذا ؟ خوفاً من الهمزة بعد الألف وأمَّا في نحو (جَاءٍ) فيلزم عنده همزة واحدة بعد الألف ، ســواء قلبت اللام إلى موضع العين أولاً ، ثم ذكر قول **الخليل وسيبويه بحذف العين ، فكأنَّهم قلبوا العين ألفاً ثم** حذفوا العين للساكنين ، ولم يحركوها فراراً من الهمزة ، والظاهر أنَّ المحذوفة هي الثانية ؛ ما السبب؟ لأنَّ الأولى علامة الفاعلية ، ويجوز أنْ يكون أصل (لاثٍ وشَاكٍ) (لَوِثَ ، وشَوِكَ) مبالغة لائِثٍ كـــ(عَمِلَ) في (عَامِلٍ) ، و(لَبِثَ) في (لاَبِثٍ) (٢) .

وقد ذكر ابن جنِّي أن القلب المكاني حيث تم الحذف الإعلالي يستقيم في (جَائيءٌ وشَائِيء) وأنه اطَّرد القلب عند الخليل في هذا لأَنْ لاَ تلتقي همزتان، ولا يطرد القلب في قول الخليل في مثل (شَاكٍ ، ولاَثٍ) ، وذكر ابن جنِّي أنه قال غير الخليل : ليس هذا بمقلوب ، ولكن أُلْزمت البدل لئلا تلتقي همزتان وكلا القولين حسن جميل .

---

(١) سيبويه ، الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ، جـــ٣ ، صـــ ١٢٨ ، ١٢٩ .

وقال الشاعر فيما جاء مقلوباً :

فَتعرفوني أَنَّنِي أَنَا ذَاكُمُو شَاكٍ سِلاحِي في الحَوادثِ مُعْلَمِ

وقال الآخر العجاج : (١)

لاَثٍ بها الأَشاءُ والعْبرِيُّ

وقد أوضح ابن جنِّي هذا القلب المكاني ، والحذف الإعلالي بما نصّه : وإنمّا (شَاكٍ) فاعِلٌ من الشّوْكة من الواو ، يُراد به السِّلاح ، و(لاَثٍ) من (لاَثَ ، يَلوثُ) إذا جُمع ولَفّ وأصلهما : (لاَئِثٌ) ، و(شَائِكٌ) فقلبوا العين إلى موضع اللام فزالت الهمزة التي إنَّما وجبت لمصاحبة العين ألف فَاعل.

وقول أبي عثمان ولا يطَّرد القلب في قول الخليل في مثل (شَاكٍ، ولاَثٍ) بقصد لأنه إذا لم يقلب فليس يلزمه اجتماع إعلالين ، وهو يقصد هنا القلب المكاني فتتطرف الهمــزة تصح (شَاكٍ ، ولاَثٍ) لأنها تُعُلّ بالحذف بسبب التقاء الساكنين ، هذا في (شَاكٍ ، ولاَثٍ) يقلب قلب مكاني (فَالعٌ) ، ثم يحدث إعلال بالحذف لالتقاء الساكنين التنوين وحرف العلة فيُحذف حرف العلة لخِفَّته ، ويُعوَّض عنه التنوين في (شَاكٍ ، ولاَثٍ) .

القول الآخر في معتل العيـــــن بالهمزة :

تناول العلماء اسم الفاعلِ من مُعتل العين في الاسم الثلاثي نحو :(شَائِكٌ ، ولاَئِثٌ) وحذفت العين بسبب التقاء الساكنين حيث قال ابن جنِّي : وحكى أَنَّهم يقولون : شَاكٌ ولاَثُ بحذف العين أصلاً (أي وهي في مكانها دون القلب المكاني) وأنشـــــد :

لاَثٍ بها الأَشاءُ والعْبرِيُّ

---

(١) الشاعر سبقت ترجمته .

ووجه هذا أنهم لمَّا قالوا في الماضي : (شَاكَ ، ولاَثَ) وسكنت العينُ بانقلابها ألفاً وجدت ألف فَاعلٌ التقت ألفان ، فحذفت الثانية (يريد الهمــزة) حذفاً ، ولم يحركها تنقلب همزة كما فعل من يقول : (قَائِمٌ وبَائِعٌ) .

وفي نهاية هذا المبحث ترى الدراسة أنَّ كلا القولين في (شَاكٍ ، ولاَثٍ) أَنَّه حدث في الهمزة قلب مكاني ، ثم حذف إعلالي ، او حذفت في مكانها بسبب التقائها ساكنة مع ألف فَاعل كلاهما تجيزه اللغة وليس مثل ما اجتمع فيه همــزتان (جَائِيءٌ ، وشَائِيءٌ) وكان القول بالقلب المكاني والإعلال كما قال الخليل أوْلى لأنّ الهدف منه ألاَّ يتوالى إعلالان على الكلمة العربية فتضعف (١).

(١) المنصف ، جـــ٢ ،٥٢، ٥٣ ، ٥٤ .

المبحث الثاني

اسم المفعول من الفعل الثلاثي بالواو ، واليـــــاء :

قبل الحديث عن المحذوف في اسم المفعول من الفعل الثلاثي بالواو والياء لابد من تعريف الحذف لغةً واصطلاحاً :

الحذف في اللغة : حذف الشيء إسقاطهُ يقال : حَذَفتً من شَعـــــري ومن ذَنبِ الدَّابة أَيْ أَخَذت (١) .

الحذف في الاصطلاح : الحذف في الاصطلاح قال الكفوي : (والحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنىً ، والإضمارُ : إسقاط الشيء لفظاً لا معنىً ، والحذف ما تُرك ذكره في اللفظ والنية كقولك : (أَعْطَيتُ زَيداً) ، والإضمار ما تُرك ذكرهُ من اللفظ ، وهو مُرادٌ بالنِّية . والتقدير كقوله تعالى : "واسْأَلِ القَرْيَةَ"(٢) ..... وشرط الحذف والإضمار هو أنْ يكون ثَمَّة مُقدَّرٌ نحو قوله تعالى : "واسْأَلِ القَرْيَةَ" ، وهو خلاف الإيجاز فإنَّه عبارة عن اللفظ القليل الجامع للمعاني بنفسه ..... ومن أنواع الحذف حذف ياء المنقوص المُعَرِّف نحو قوله تعالى :"الْكَبيرُ المُتَعَالي" (٣) ، و "يَوْمَ التَّنَاد" (٤) ويُحذف يَاءُ الفعل غير المجزوم نحو قوله تعال : "واللَّيل

---

(١) الجوهري ، الصحاح ، جـــ٥ ، مادة حذف .

(٢) آية ٨٢ من سورة يوسف .

(٣) آية ٩ من سورة الــرعد .

(٤) آية ٣٢ من سورة غافر .

إِذَا يَسْرِ" (١) ، وحذف ياء الإضافة نحو قوله تعالى : "فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ" (٢) ، وقوله تعالى : "فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ"(٣) .

وحذف الواو من قوله تعالى : "وَيَدْعُ الإِنْسَانَ" (٤) ، وقوله تعالى : "يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ" (٥) ، وقوله تعالى : "يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ" (٦) ، وقوله تعالى : "سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ"(٧) والسر فيه التنبيه على سرعة وقوع الفعل ، وسهولتهِ على الفاعلِ ، وشدة قبول المنفعل المتأثر به في الوجـــود) (٨) .

ويُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المبني للمجهول من (قَوُلَ – مَقْوُولُ) ، ولابد فيه من حذف أحد المدَّين عند سيبويه (مَفُعلٌ) ، ومن الياءِ (بُيعَ – مَبْيوعٌ) ؛ لأنَّه يحذف واو مفعول ، ووزنهُ (مَبِيعٌ) عند سيبويه ، وعند الأخفش وزنهُ (مَبيعٌ) أيضاً ولكن عند الأخفش وزنهُ (مَفُولٌ) لأنَّه يحذف عين الكلمة، ويقلب واو مفعولٍ إلى ياء

أولاً : اســـم المفعول من الواوي واليائي من الفعل الثلاثي القول الأول قول سيبويه .

عندما يناقش أهل التصريف صياغة اسم المفعول من الواوي فإنه يُصاغُ عندهم اسمِ المَفعولِ من الواوي كما ذكر سيبويه لعلّة اعتلال اسم المفعول

---

(١) آية ٤ من سورة الفجر .

(٢) آية ٢١ من سورة القمر .

(٣) آية ٣٢ من سورة الرعد .

(٤) آية ١١ من سورة الإسراء .

(٥) آية ٣٩ من سورة الرعد .

(٦) آية ٦ من سورة القمر .

(٧) آية ١٧ من سورة العلق .

(٨) الكليات ،جـــ٢ ، صـــ٢٢٦ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، (فصل الحـــــاء) .

من الواو بقوله : ويعتَلُّ مَفْعُولٌ منهما كما اعتُلَّ (فُعِلَ) لأنّ الاسم (فُعِلَ) (مفعولٌ) ، كما أنَّ الاسم على (فَعَل) (فاعِلٌ) ، فتقول : (مَزُورٌ) ، و(مَصُوغٌ) وإنما كان الأصل (مَزْوُوْرٌ) ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَل ، وفَعَلَ ، وحذفت واو مَفْعولٍ لأنَّه لا يلتقي ساكنان) (١) .

هذا هو قول الخليل وسيبويه في الواوي ليس فيه إلا حذف واو مفعول – والوزن عنده مَفُعْلٌ وكذلك مَفعُلَةٌ تجري مجرى يَفعل ، وذلك نحو : (المَعُونةُ، والمَشُورة والمَثُوبَةُ يدلَّك على أنها ليست بمفْعُولة أما المصدر لا يكون مَفْعُولة) ويؤكد قوله أننا لا نعلمهم أتمُّوا في الواوات – لماذا لم يُتِمُّوا عند سيبويه ؟ ؛ لأنَّ الواوات أثقل عليهم من الياءات (٢) .

وقد ذكر المبرد أن بناءك مفْعُولاً من ذوات الواو نحو : (كلامُ مَقُولٌ ، وخَاتَمٌ مَصُوغٌ) وكان الأصل (مَقْوُولٌ) ، و(مَصْوُوغٌ) لكن لمّا كانت العين ساكنة كسكونها في نحو :(يقولُ) ، ولحقتها واو مفْعولٍ حذفت إحدى الوَاوين لالتقاء الساكنين(٣) .

ويوضح أبو عثمان المازني إعلال اسم المفعول من الواوي أنّ (مَفعُولٌ) من هذا معتلٌّ كما اعتلَّ (فَاعِلٌ) إلا أن اعتلاله بحذف حرف منه وذلك إنْ كان (مَفعُولٌ) من (فُعِلَ) وكان واوياً ظهرت فيه الواو نحو (مَقُولٍ ، ومَصُوغٍ) لأنه من (القَوْلِ والصَّوْغ) .

وقد أبان أبو الفتح ابن جنِّي الحكم في وجوب الإعلال في اسم المفعول كما وجب الإعلال في اسم الفاعل ، لأنَّ كليهما من قِبل الفعل الذي وجب

---

(١) الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٤٨ .

(٢) سيبويه الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٤٩ .

(٣) المقتضب ، جـــ١ ، ١٠٠ .

إعلاله لأنَّ كليهما جاريان عليه وهو معتل ، وذلك أنهم أرادوا أن يكون العمل من وجهٍ واحدٍ فألزموا تصريف الفعل الاعتلال وعلى أنَّ (فَاعِلاً) أُجْري على الفعل من مفْعولٍ (لأنّه بوزنه وليس مَفعُولٍ كذلك) (١).

وقد حلل ابن جنِّي قول أبي عثمان – إن كان مفعولٌ – يبنى من الثلاثِي من (فُعِلَ) إنما قال هذا لأنه قد يكون فُعِلَ ، ومن أُفْعِل ، ومن اسْتُفْعِلَ ، وغير ذلك من المزيد المبني للمجهول ، وقد قصد هنا ذِكر بناء (مَفْعولٍ) و (مَفْعولٌ) إنما يجيء من فُعِلَ وقرّب المثال في اسم المفعول من الصحيح (ضُرِبَ فهــو مَضْروب) و(قُتِلَ فهــو مَقْتَول) وعرض ما حدث فيه من التغيير ، وذلك أنه ينقل عن فصحاء تميم أنهم لا يتمِّون في الواوي فهم لا يقولون في (مَقُولِ ، مَقُوُوْلٌ) ولا في (مَصُوغٍ ، مَصوُوْغٌ) البتة ، والعلة عندهم أن الواو إذا كانت فيها الضمة يفروا منها إلى الهمزة فقالوا : (أَدْؤُرٌ ، وأَنْؤُرٌ ، وَأَثْؤُبٌ).

قال الراجز العجاج : (٢)

---

(١) المنصف ، جـ١ ، صـ ٢٨٢ ، ٢٨٣ .

(٢) ذُكر في اللسان : الثَّوبُ : اللباس ، وأحد الأثواب والثيـــاب ، والجمع أَثْواب ، وبعض العرب يهمزه فيقول أَثوبٌ لاستثقال الضمة على الواو والهمزة أقوى على احتمالها منها ، وكذلك دارٌ ، وادؤرٌ ، وسُوقٌ ، واسؤْقٌ ، وجميع ما جاء على هذا المثال قال المحقق في الشيرازيات قول الشاعر : (لِكلِّ دَهرٍ قَدْ لَبستُ أَثؤُبا) ، والشاعر هو معروف بن عبدالرحمن ، أو حُميد بن ثور ، جـ١ ، صـ ٣٢٣ ، وهي من الرجز المشطور ، أنظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ، جـ٤ ، صـ ٣٠٨ ونسبه محقق سيبويه عبدالسلام هارون للعجاج ، وهو من بحر الرجز انظر سيبويه ، جـ٣ صـ ٥٨٨ ، وذكر في جمع التكسير في الذي شذَ قياساً وسماعاً (أَثْؤباً) لأنَّه معتل العين ، وكان قياس أمثاله أنْ يجمع على أفعال لعدم صحة العين .

لِكَلِّ دَهْرٍ قد لَبِستُ أَثوُبًا

ماذا عند أبي عثمان فيها ؟ .

الهمـــز في الواو إذا انضَّمت مُطَّردٌ ، فأما إذا كانت كذلك وبعدها واوٌ كان ذلك أثقل لها ، وعليه ألزموها الحذف في صيغة (مَفْعولٍ) .

فإن كان اســـم مفعول من معتل اللام بالواو – لا ينكر فيه التصحيح – وإن كان الفعل معتلاً ، ألا ترى أنهم قالوا : (غُزِيُ) فقلبوا اللام ، وقالوا : (مَغْزُوٌ) فصحّحُوها ، وقد أجازوا ، وهذا هو الحكم الصحيح في اسم المفعول المعتل اللام بالواوِ وإنْ كان جارياً على الفعل ليس على وزن المضارع ، وذلك أنّ قائماً لمَّا كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعِدّة لم يكن إلاَّ معتلاً ، وقد تحجَّر أنه لا يتمُّ مفعولٌ من ذوات الواو ، وهذا هو الأشهر ، وقد حُكِيَ أنَّهم يقولون (ثَوْبٌ ، مَصُووٌ) والأكثر (مَصُونٌ) .

وأنشـــدوا قول الراجز لبيد بن أبي ربيعة : (١)

والمِسْـــكُ في عَنْبَرِهِ المَدُوُوْف

والأشـــهر (مَدُوفٌ) وقالوا : (رجلٌ مَعْوُورٌ) ، و(فرسٌ مَعْوُودٌ) ، و(قَوْلٌ مَقْوُوْلٌ) (٢) .

---

(١) البيت ينسب للشاعر لبيد بن أبي ربيعة ، وهو أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب العامري من هوازن ، وهو من أشراف قومه ومن ساداتهم وفرسانهم ، عاش عمراً طويلاً ، وهو شاعر جاهلي أدرك الإسلام يقول الزوزني أنه ذكر أنه عاش حتى أخذت به الحياة إلى خمسين بعد المائة ، ويرى الزوزني أنه لم ينزل عن المائة شرح المعلقات ، صـــ١٥٦ ، والبيت من قصيدة في ديوانه ، صـــ٣٥١ ، انظر شرح المعلقات للزوزني ، صـــ ١٥٦

(٢) المنصف ، جـــ١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

وقالوا طعام مَزيتٌ ، ومَزْيوت.

قال الشاعر لبيد بن أبي ربيعة (١) :-

* والمِسْـــــكُ فِي عَنبرهِ المَدْوُوف *

علَّق ابن يعيش على البيت فقال : والأشْهــر (المصـــــون ، المدوْف) ، وأجاز أبو العباس إتمام مفعول من الواو وحكوا : (مَريض مَعُوُوْد) ، و(فَرسٌ مَقْوُودٌ)، و(قَوْلٌ مَقْوولٌ) قال ليس ذلك بأثقل من (سِرت سُوواراً) ، وغَارَ غُوور لأنَّ في (سُوور ، وغُوور) واوين وضمتين وليس في (مَصُوون) مع الواوين إلاَّ ضمة واحدة ، والوجه الأول لأنَّه إذا كان القياس نحو (مَغْيومْ ، ومَزيوت) الإعلال مع أنّ الياء دون الواو في الثقل لأنه لم يجتمع فيه إلا واوٌ وضمة.(٢) .

القول الثاني لاسم المفعول من الواوي قول المبرد .

علق المبرد على حذف أحد الواوين في الواوي بقوله " هذا قول البصريين أجمعين ولست أراه ممتنعاً عند الضـــرورة ، إذا كان قد جاء في الكلام مثله ولكن يعلّ لاعتلال الفعل والذي جاء في الكلام ليس على فِعْل ، فإذا اضطر الشـــاعر أجرى هذا على ذاك .

فما جاء قولهم : النُوور ، وقولهم : سِرت سُوُور ، ونحوه قال أبو ذؤيب:(٣)

---

(١) الشاعر سبق ذكره .

(٢) شرح المفصل ، جـــ١٠ ، صـــ ٨٠ ، ٨١ .

(٣) والشاعر هو أبو ذؤيب الهذلي ، واسمه : خويلد بن خالد محرث بن زبير بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحارث بن تميم من سعد بن هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر ، يُنسب لهذيل ، وقد أسلم وحسن إسلامه ، ولد قبل الإسلام ، وتوفي في ==

وغيَّر ماءُ المَرْدِ فاها فَلوْنُه كَلَوْنِ النُّؤْورِ وهيَ أَدْمَاءُ سَارُها (١)

وقال العجّاج :

كَأَنَّ عَينيْهِ مِن الغَوُورِ (٢)

وعلّق : وهذا أثقل من (مَفْعولٍ) من الواو لأنّ فيه واوين وضمَّتين ، وإنَّما ثَمَّ واوان بينهما ضمة (٣) .

==

خلافة عثمان ، والبيت من البحر الطويل ، والرواية في الديوان ، (وسوَّد ماء المرد ، وليسَ وغير) .

(١) أراد سَائرها فقال : سَارَّها .

أَراد (وهي آدم بأحسن منها يوم قَامتْ فَأَعرضت تواري الدموع حين جدَّ انحدارها) ، وقد ذكر المحقق وفي رواية : (وغيَّر مكان قوله وسوَّدَ) والمراد هو الغصن من تمر الأراك ، وقيل نضجُهُ ، وفي التهذيب أَنَّ المرد تمر الأراك فالغصن منه المرد ، والنضج الكباث ، والنُّور : دخان الشحم يعالج به الوشم ويحشى به حتى يخصر وتُقلب واوه همزة ، والأدماء من الضياء التي تعلوها ، حدد فيها غبره ، فإن كانت الضباء خالصة البياض فهي الآرام قاله الأصمعي ، وروى : وهي أدماء بالواو مكان الفاء ، قال المحقق وهذه الرواية أجـود في رأينـا .

ديوان الهذليين ، جـ١ ، صـ٢٤ ، تحقيق وتعليق محمد محمود الشنقيطي ، وانظر عضيمة فقد ذكر ذلك (الشرح) في تحقيقه للمقتضب ، جـ١ ، صـ١٠٣

(٢) البيت للعجَّاج ، والشاعر سبقت ترجمته ، وهو من قصيدة له في وصف جمل ، وهو من بحر الرجز ، وقيل بعده

بعـد ألاَئي وعرف الغـرور فلتـان في لَحدي صَفا مذكور

ألائي : الإعياء ، الغرور : كسـور الجلد ، والفلت : نقرة في الحجر ، انظر أراجيز العرب ، جمع السيد / محمد توفيق البكري ، الطبعة الثانية ، وانظر المقتضب للمبرد ، جـ١ ، صـ ١٠٣ .

(٣) المقتضب ، جـ١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

وقد علّق أبو علي على كلام المُبرد بقوله : وأجاز أبو العباس إتمام (مَفْعولٍ) من الواو خلافاً لأصحابنا كلهم ، وذكر كلامه السابق وعلّق عليه بقوله : وهذا خطأ ؛ لأنَّه يجيز شيئاً ينفيه القياس وهو غير مسموعٍ ، فقياسه قياس من قال : (ضَرَبْتُ زيدٌ) فرفع ، فنحو : (سُرْتُ سُوُوْراً) ، (وغُرْتُ ، غَوُوراَ) لأنَّ في (سُوُراً ، وغَوُوُوراً) واوين وضمتين ، وليس في (مَصْوُونٍ) مع الواوين إلا ضمة واحدة ، فلو لم يُسمَع لما قيل ، إذاً هو سمع وليس بقياس لدى أبي علي ، ثم أكمل وأيضاً : فلو أعلَّوا في (سُوُوْر لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة ، فيجب حذف إحداهما فيصير على وزن "فُعْل" فكرهوا التباس مثال : فعول بفُعْل ، واسم المفعول من فُعْل وزنه (مَفْعُولٌ) أبداً نحو : (ضُرِبَ فهو مَضْروبٌ) فَأُمن الالتباس في (مَصُوغٍ ، ومَقُولٍ) فجرى على ما يجب فيه من الإعلال وإنما لم يتم (مَفْعولٌ) من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا ، والتعليل : (لأنَّه اجتمع فيه مع اعتلال فِعْلِهِ أنه من الواو ، وأنّه يجب ضمةُ واوِهِ وبعدها واو مَفْعول) فيجتمعُ واوان وضمَّة (١) .

وقد رد الشيخ عضيمة –رحمه الله – في دراسته لكتاب المقتضب على كلام المبرد أنه لا يجوز الإتمام في اسم المفعول الواوي كراهة للضمة بين الواوين نحو في (مَقْوُوْل) ، ونسب الكلام إلى البصريين(٢) ولكن عظيمة يورد نصاً عن سيبويه أنه لا يمتنع وإن كانت الدراسة قد نقلت عن سيبويه في حديثه عن اسم المفعول الواوي قوله : ولا نعلمهم أتموا في الواوات

(١) المنصف ، جـ١ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ .

(٢) حاشية المقتضب ، جـ١ ، ١٠٢ .

، لأنَّ الواوات أثقل عليهم من الياءات ومنها يفرون إلـــى اليـــاء كراهـــة اجتماعهما مع الضمة(١) .

والشيخ عضيمة يستشهد بقول سيبويه الآخر في قياس الواوي على اليائي وأنه قد يرد حيث قال ما نصه : (وقد جاء مَفْعولٌ على الأصل ، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل ، قالوا : مَخْيوطٌ ، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصـــل) (٢) ، فهذا نص يفيد مجييء الواو دون حذف ولكن ليس هو القياس كما ترى الدراسة .

وقد نقل الشيخ عضيمة عن الأشمـــوني أنه نسب الجواز المطلق إلى المبرد (٣) والحقيقة أنَّ المبرد قال : أما الواو فإنَّه لا يجوز فيها الإتمام هو قول البصريين أما هو فلا يراه ممتنعاً عند الضرورة (٤) ، أي أنه ليس بالقياس عند المبرد وقد خَطّأَ الشيخ عضيمة –رحمه الله–ابن يعيش في جواز الإتمام في اسم المفعول في روايته عن سيبويه وقد قال ابن يعيش ما نصه : (الضمة على الواو تستثقل) لا سيما وبعدها واوٌ أخرى فلذلك لا يُتمُّون مفعولاً من الواو ثم شرح : (فلا يقولون مقُوُوْل هذا هو الأشهر) أي هو قال المشهور حذف أحد الواوين ثم أخطأ عندما قال : (وحكى سيبويه أنَّهم يقولون ثوب مَصْوُوْنٌ) وأنشـــدوا :

والمِســـكُ في عَنْبَرِهِ المَدُوُوْف (٥)

---

(١) الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٤٩ .

(٢) الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٥٥ .

(٣) حاشية المقتضب ، جـــ١ ، ١٠٢ .

(٤) أنظر المبرد ، المقتضب ، جـــ١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٥) الشاعر لبيد بن ربيعة سبق ذكره ، والبيت من قصيدة في ديوانه .

والأشـــهر (المَصُوْن) ، و(المَدُوْفُ) ، ولعله سهوٌ أو وهمٌ من عضيمة في فهم ما قاله ابن يعيش لأَنّ ابن يعيش يعرف أنهم لا يُتِمّون في اسم المفعول من الواوي ، وقــد أوردت الدراسة رأيه عندما قال ولذلك : لا يُتِمّون مفعُولاً من الواوي ، وابن يعيش أورد قول سيبويه قبل كلامه نقلاً عن الزمخشري فقال : قال صاحب الكتاب : قال سيبويه : ولا نعلمهم أَتَمُّوا في الواوي لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، وقــد روى بعضهم (ثَوْبٌ ، مَصُونٌ) (١) ، وهذا البعض عند الزمخشري هو أبو الفتح ابن جِنِّي الذي ذكر المثال في قوله : وقد حكى غيره أنهم يقولون (ثَوْبٌ ، مَصُوونٌ) .

والأكثر(مَصُوْنٌ) (٢) أي ليس هو القياس ، لكن الخطأ الذي وقع فيه ابن يعيش في نسبة المثال (ثَوبٌ مَصُوْنٌ إلى سيبويه والذي قال به هو أبو الفتح ابن جِنِّي كمــا أوردت ذلك الدراسة ولكن الخطأ الذي يؤخذ على ابن يعيش أنَّه لم يُفّصِّل في نقله عن المبرد لأنَّ المبرد فَصَّل تفصيلاً بيِّناً حيث ذكر أن اسم المفعول من الواوي لأنه ذكر أنّ الواو لاَ يجوز فيها الإتمام كراهية للضمة بين الواوين ، وذلك أنه كان يلزمه أن يقول (مَقْوُوْلٌ) وذلك لأنَّه لا يجوز في الواو ما جاز في الياء – وهذا رأي البصريين– أمّا رأيه هو عند الضــرورة كما حدث في المصدر نحو : (النَوُور) وقولهم (سِرْتُ سُوُوراً) ونحوه . قال أبو ذؤيب : (٣)

وغيَّر ماءُ المَرْدِ فاها فَلوْنُه كَلَوْنِ النّؤْورِ وهيَ أَدْمَاءُ سَارُها

(١) شرح المفصل ، مجلد ٢ ، جـــ٨ ، ٨٠ ، وانظر سيبويه ، جـــ٤ ، صـــ ٣٤٩ .

(٢) المنصف ، جـــ١ ، ٢٨٥ .

(٣) الشاعر سبق ذكره ، والبيت من البحر الطويل .

وهذا أثقل من (مَفْعُول) من الواو ؛ لأنَّ فيه واوين وضمتين – والمبرد لم يقل تجيزُه اللغة وإنما قاس على المصـــدر الذي فيه ضمتين وواوين واسم المفعول ، واوان بينهما ضمة وهذا إذا اضطر الشـــاعر(١) ، وقد دافع الشيخ عضيمة – رحمه الله – عن تخريج المبرد بقوله : (والمبرد في رأيه هذا إنما جرى على قاعدة عامة كررها كثيراً في المقتضب) ، والقاعدة أنه يجوز في الضرورة الشعرية ، وجمع الأشياء إلى أصولها (٢) فقد ذكر في قياس ما كان من باب (فَعْل) صحيح العين جمْعُه على (أَفْعُل) فإنه يحمل عليه معتل العين في الضـــرورة فقد قال : (وإنْ احتاج شاعرٌ فجمع مَا كان من باب فَعْل ونحوه على أَفْعُلٍ جاز ذلك) لأن باب (فَعْل) كان في الصحيح لـــ (أَفْعُل) نحـــو : (كَلْبٌ وأَكْلُبٌ ، وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ) وكذلك ما جاء نظيراً لهذا من المعتلِّ إذا اضْطُرَّ إليه يُحمل عليه كما قال :

* لِكلِّ عيشٍ قَد لَبِستُ أَثْوُباً * (٣)

والقياس في معتل العينِ أَفعَالٌ كـــ(ثَوْبٍ ، وأَثْوَابٍ) وهذ إذا اضَّطر إليه الشاعر ، ومثل ذلك (عَيْن ، وأَعْيُنٌ ، وأَعْيانٌ) جيدٌ على ما وصفْتُ لك (٤) .

وقد أوضح ابن يعيش فهمه لقاعدة اســـم المفعول من الواوي بالقياس إلى اليائي وذلك نحو : إذا كان القياس في نحو (مَعْيُوب ، ومَزْيُوت) الإعلال

---

(١) المقتضب ، جـــ١ ، ١٠٢ ، ١٠٣.

(٢) حاشية المقتضب ، جـــ١ ، ١٠٢ .

(٣) البيت سبق ذكره ، والشاعر مختلف فيه ، وهو من بحر الرجز .

(٤) المبرد ، المقتضب ، جـــ١ ، ١٣٢ .

مع أن الياء دون الواو في الثقل لم يجتمع فيه إلا ياء وواوٌ وضمة فمفعول من الواو أحـــرى أن لا يجوز فيه التصحيح لثقله إذا كان فيه ضمةٌ وواوٌ وبعـــدهما واو مفعولٍ فيجتمع فيه واوان وضمة وهـــذا ظاهر في العربية أن يحتمل أمـــراً واحداً ، فإذا انضمّ إليه أمـــر آخر لم يلزم احتماله .

ألا ترى أَنَّه إذا وجد في الاسم سبب واحد من الأسباب المانعة للصرف احتمل ذلك القدر من الثقل ولم يؤثر في منع الصرف فإذا انضم إليه سبب آخر تفاقم الثقل ولم يحتمل وأثَّر في منع الصـــرف (١) .

وبهذا ينتهي النقاش في اسم المفعـــول من الواوي بحذف أحد المَدَّيْنِ واختلف في أيتهما المحذوفة فقد رأي الخليل ، وسيبويه أنَّ : المحذوفة هي واو مفْعول وبقيت الواو الأولى التي هي عين الفعل .

القول الثاني في حذف أحد المدَّين من الواوي هو قول الأخفش :

يرى الأخفش أنَّ المحذوفة هي عين الفعل في واوِ مفْعُول وتبقى عين الفعل(٢) ، وقد ذكر الصبان نقلاً عن الأشموني أن المحذوف في عند سيبويه واو مفعول والوزن (مَفُعْلٌ) ، وعند الاخفش المحذوف عين الفعل والوزن (مفُولٌ) (٣) .

وقد شرح الصبّان حذف الواو في اســـم المفعول على رأي سيبويه والخليل ، وأورد أمرين – :

---

(١) شرح المُفَصَّل ، جـــ١٠ ، ٨٠ ، ٨١.

(٢) وقد وافق أبو عثمان الأخفش في الواوي أن المحذوف واو مفعول ، انظر المنصف ، جـــ١ ، ٢٨٧ .

(٣) حاشية الصبان ، جـــ٤ ، ٤٥٥ ، وانظر شرح الأشموني ، جـــ٤ ، ٥٣٩ .

الأول : أَنَّ الواو علامة اسم المفعول فلا تحذف ، وأجيب بمنع أنها علامة بدليل عدمها في اسم المفعول المزيد كالمُنتَظر ، وإنما جيىء بها لرفضهم مُفعَلاً إلا في (مُكرم ، وَمُعونٍ ، ومُألك ، ومُهْلك)

الثاني : إنما العلامة الميم الثاني أنّ المحذوف من نحو : (قَاضٍ) الأصلي وهو الياء دون الزائد وهو التنوين ومن نحو : (قُلْ ، وبِعْ ، وخُفْ) الساكن الأول لا الثاني وأجيب (بأن محل ذلك كله إذا كان ثاني الساكنين حرفاً صحيحاً وهما هنا حرف علة) (١) . ولعل التخريج الذي ترتضيه الدراسة هو ما قال به الأخفش لكونه يوافق اللغة فالواو جيىء بها لمعنى اسم المفعول فلا تحذف؛ لأنّها جاءت لغرض وحذف العين عند الأخفش في حكم الموجودة لأنّه ينوي ما حذف والله أعلم .

ثانياً : اسم المفعول من اليائي – وأيهما المحذوف الواو أم عين الكلمة ؟

القول الأول قول سيبويه :

القول الأول في اسم المفعول اليائي قول سيبويه :

عند الحديث عن اسم المفعول اليائي لابد من ذكر قول سيبويه فيه أنَّك تقول في الياء : (مَبِيعٌ ومَهِيبٌ) أُسكِنَت العين وأُذهِبَت واو مَفْعولٍ ، لأنَّه لا يلتقي ساكنان ، وجُعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في (بُيُضٌ) ، وكان ذلك أخف عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعة للضمة فأصبح هذا الوجه عندهم إذ كان من كلامهم أنْ يقلبوا الواو ياء ولا يتبعوها الضمة فراراً من الضمة ، والواو إلى الياء لشبهها بالألف ، والقول الأول هو قول سيبويه والخليل (٢) .

---

(١) حاشية الصبان ، جـ٤ ، ٤٥٤، ٤٥٥ .

(٢) سيبويه ، الكتاب ، جـ٤ ، صـ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

القول الثاني قول الأخفش :

تحدث الأخفش عن اسم المفعول اليائي فقال في (مَشُوبٌ ، ومَشِيبُ ، وغَارٌ ، مَنوُل ومِنيل ، ومَلومٌ مَلِيمٌ ، وفي حُور : حِير) ويذكر سيبويه القياس لليائي أما (مَفْعُلَة) من بنات الياء فإنما تجيء على مثال (مَفْعِلَةٍ) لأنك إذا جعلت الياء ساكنة جعلت الفاء تابعة لها كما فعلت ذلك في مَفْعول (يقصد الواوي) ، ولا تجعلها بمنزلة فَعلتُ في الفعل ، وإنَّما جعلناها (فَعُلْتُ ، يَفْعُلُ) تابعة لما قبلها في القياس غير متبعيها الضمة كما أنَّ فَعَلتُ تَفْعِل في الواو إذا سُكِّنَت لم تتبعها الكسرة ، ثم قاس ذلك على بناء فُعِل وهو مختص بفعل التعجب (فَعَل يَفْعِل) (رَمَى يَرْمِي) حيث قال : وإنَّما هذا كقولهم : (رَمُوَ الرجل) عندما يريد أن يتعجب منه يقول ما أَرْمَاهُ لأنَّه يريد أن يأتي بالواوي من اليائي فيضم ما قبله لأنه ينقله من باب (فَعَل يَفعِل) إلى باب (فَعُلَ يَفعُلُ) لكي يأتي بالواو من معتل اللام بالياء ، فيتبعون الواو ما قبلها ولا يفعلون ذلك في فَعل لو كان اسماً (فَمَعيشَةٌ) يصلح أنْ تكون (مَفعُلَةٌ ، ومَفْعِلَةً) (١) .

ولذلك شرح الأشموني بناء (مَفْعَلَةً) من العَيش قلت على مذهبهما أي سيبويه والخليل : (مَعِيشَة) وعلى ومذهبه (مَعُوشة ، مَفْعُولة) .

وعليه كانت (مَعِيشَة) عندهما محتملة أن تكون (مِفْعَلَةً) وأن تكون (مُفْعِلَةً) عند سيبويه والخليل.

القول الآخر للأخفش :

يتعين عنده أن تكون (مِفْعَلَةً) بكسر العين – وكانت أدلة الأخفش :

(١) الكتاب ، جـ٤ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

أحدهما قول العرب : (أَعِيس بَيِّن العِيسَة) ولم يقولوا (العُوسَة) وهو على حد (أَحْمرَ بين الحُمْرَة) .

ثانيهما قولهم : (مَبِيعٌ) والأصل (مَبْيُوع) نقلت الضمة إلى الياء ، ثم كسرت لتصح الياء

ثالثهما : العين حكم لها بحكم اللام ، فأبدلت لأجلها ، كما أبدلت لأجل اللام واستـــــدل الأخفش بأوجه في قوله :

أحدهما : (قول العرب): (مَضُوفَة) لما يحذر منه ، وهي من (ضَافَ يُضُيف) : إذا أَشْفَق ، وحَذِرَ – قال الشاعر أبو جندب الهذلي : (١)

وَكُنتُ إِذا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أُشَمِّرُ حَتَّى يَبلُغُ السَّاق مِئْزَرِيْ (٢)

ذكر ابن يعيش أنَّ هذا البيت لأبي جندب الهذلي أنَّه ذكره في القاموس المحيط ، وفي شرحه في (ضَوَفَ) ، وأنَّ الجوهري ذكره في (ضَيفَ) إذْ يُقال: (لي إليك مَضُوفة) أيْ حاجة ، وقال الأصمعي (المَضُوفة الأمر يشفق منهُ) ، وأنشد لأبي جندب البيت : *وَكُنتُ إِذَا جَارِي دَعَا لمَضُوفةٍ* ثم ذكر ابن يعيش إذن أصل (المضُوفة) يائية ، ونص الخليل وسيبويه على أَنَّ قياسه (المضِيفة) فهي شاذة قياساً واستعمالاً كما بسطه في شرح التسهيل ، والشافية ثم ذكر أَنَّ شيخهُ ذكر أنَّه وهم من صاحب التسهيل وشرحه وكأنَّه بداله ما صوب به سيبويه والخليل ، وقول شيخ ابن يعيش

---

(١) الشاعر هو أبو جندب الهذلي بن بني هذيل كان يسمى المشؤولة وشعره في ديوان ةالهذليين شعراء العصر الجاهلي ، انظر المحتسب ، جـــ١ ، صـــ ٢١٤ ، والبيت من البحر الطويل ، وانظر الخزانة للبغدادي ، جـــ٧ ، صـــ ٤١٧ ، انظر شرح المفصل لابن يعيش ، جـــ١٠ ، صـــ٨١

(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، جـــ٤ ، صـــ٥١٣ .

الزمخشري أَنَّ تركها في الياء وهْمٌ ثم قال: والمَضِيْفة بفتح الميم وبضم هو الهَمُّ والحزن هنا ذكره الجوهري على الصواب ، ونُقل عن الأصمعي قال : ومنه المضُوفة وهو الأمر يُشفق منه يُروى على ثلاثة أوجه على (مَضُوفة ، ومَضِيفة ومُضَافة) قلت : والأخير على أنَّه مصدر بمعنى الإضافة كالكرم بمعنى الإكرامْ ثم تصف بالمصدر(١) .

ثانيهما : أنّ المفرد لا يُقاس على الجمع ، لأنَّا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد ، أَلاَ ترى أنَّ الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو : (عِتِيٌّ) جمع (عَاتٍ) ولا يقلبان في المفرد نحو : (عُتُوٌّ) مصدر (عَتَا).

ثالثهما : أنّ الجمع أثقل من المفرد فهو أدعى إلى التخفيف .

وقد وافق كثير من العلماء مذهب الخليل وسيبويه – في الأدلة لموافقتهما اللغة ، وأجابوا عن أدلة الأخفش بما يلي :-

- **أحدهما** : أنّ (مَضُوفَةَ) شاذة لا تبنى عليه القواعد .
- **الآخر** : أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو ، وليس الياء ، وذكر (أَضْاف) إذا أشفق رباعياً .
- ومن روى (ضَافَ يضِيفُ) فهو قليل .

وعن الثاني والثالث بأنَّهما قياس معارض للنص لا يلتفت إليه (٢) .

وقد شرح الجاربردي الحذف في اسم المفعول من الواوي في (مَقُول) أصلها (مَقوُوْل) تحولت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان العين وواو مفعول فحذف أحدهما ، والمحذوف عند سيبويه واو مفعول لا عينه

---

(١) شرح المفصل ، جـ١٠ ، صـ ٨١ ، ٨٢ ، وانظر الصحاح ضَيفَ .

(٢) شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، جـ٤ ، ٥١٣ ، ٥١٤ .

فإنَّ الزائد أوْلى بالحذف لأنه ليس به كبير فائدة ، وعلامة اسم المفعول هي الميم لاستمرارها في الثلاثي والواو نشأت من إشباع ضمة عين (مُفْعُل) الجاري على يَفْعِل لكونه بناء مرفوضاً والمحذوف عند الأخفش العين لأنَّ الاصل في اجتماع الساكنين حذف الأول كما في (قل وبِع) ويظهر في الواوي أما في اليائي فبعد ثقل ضمة الياء وحذفها ، وإبدال الضمة لكسرة تنقلب عنده واو مفْعول ياء للكسرة – قبلها فتخالفا أصليهما .

أما مخالفة سيبويه فلأَنَّه قال كغيره إذا اجتمع ساكنان وأولهما حرف مدّ حذف الأول وهنا حذف الثاني واعترض عليه بأن ذلك يثبت عندما كان الأول منه حرف مدّ والثاني صحيح كـــ(قُل ، وبِعْ) أما إذا كانا حرفي مدّ فلم يثبت إلا إذا كان الثاني حُذِفَ مُفِوتاً دلالة معناه كما في (مُصْطَفُون) وأصلها (مُصْطَفُوون) .

أما مخالفة الأخفش أصله ؛ فلأنَّ أصله أنّ الفاء إذا انضمت قبل ياء ساكنة تقلب الياء واواً إلا في الجمع نحو (بُيُضْ)وفي فِعْلَى صفة (ضِيزَىَ) – وقد قلبت الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء .

قال الجاربردي : وكان كلٌّ منهما مُحَافظًا على أصله ، من وجه فراعى سيبويه أصله في أن الكسر لأجل الياء فرأَىَ المحذوف واو مفعول .

وراعى الأخفش أصله في أن الياء الأصلية لو بقيت لانقلبت واواً لانضمام ما قبلها على أصله فرأى أن الكسرة للفرق بين الواوي واليائي ، ورأى فيها أن حذف الياء الأصلية أولى لأنه قياس اجتماع الساكنين (١) ،

(١) مجموعة الشافية من علي الصرف والخط ، جـــ٢ ، حاشية المجموعة ، ٢٠٧.

وسيُرى في آخر المبحث أن الدراسة تختار رأي الأخفش لدقة علته عن علّة سيبويه .

وقد ناقش المبرد قول الخليل وسيبويه في حذف واو مفعول فذكر أنهما يزعمان أن المحذوف واو (مَفْعولٌ) ؛ ما العلّة عند المبرد ؟

لأنَّها عندهما زائدة والتي قبلها أصلية ، فكانت الزيادة أولى بالحذف ، والدليل عندهما (مَبيعٌ) فلو كانت الواو ثابتة والياء ذاهبة لقالوا : مَبُوعٌ أما الأخفش فكان يقول : المحذوفة عين الفعل ، وتعليله إذا التقى ساكنان حذف الأول أو حرك لالتقاء الساكنين ، فقيل للأخفش : فإن كان الأول المحذوف فقل في (مَبيعٌ – مَبُوعٌ) لأن الياء في مَبيعٌ ذهبت والباقية واو مفعولٍ ، قلبت ياءً وأبدلت الضمة كسرة لتثبت الياء ولكن واو مفْعولٍ قد تجيزه الضرورة ، وماذا قيل فيه عند أبي العباس ؟!

فأجاب إذا اضطر شاعرٌ جاز له أن يردّ (مَبيعَاً) وجميع بابه إلى الأصل فيقول : (مَبْيوُع) والقياس (مَبْيع) ، كما قال علقمة بن عبدة : (١)

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضاتٍ وَهَيَّجَهُ يَومُ الرَّذَاذِ عليهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ

والقياس (مَغِيّم) .

ذكر ابن جني ويُروى : يَومٌ رذَاذٌ ، ثم علَّق وقال : (وربما تخَطَّوْا الياء في هذه إلى الواو) ، وخَرّجُوا مفعولاً منها على أصله ؛ وإن كان أثقل منه من

(١) الشاعر هو علقمة بن عبدة الفحل شاعر جاهلي من بني تميم من الطبقة الأولى ، توفي سنة ٦٠٣ ، المفضليات للضبي ، صـــ٣٩٠ ، ٣٩١ ، والبيت من البحر البسيط ، وانظر شرح الأشموني ، جـــ٤ ، صـــ٥٤١ .

الياء ، وذلك قول بعضهم : (ثَوب مَصْوُونٌ ، وفَرَسٌ مَقْوُود) ، ثم علَّق : ولهذا نظائر كثيرة ؛ إلاَّ أنَّ هذا سمتها وطريقها (١)

وأنشـــد أبو عمرو بن العلاء :

*كَأَنَّها تُفَّاحةٌ مَطْيُوبَةٌ * (٢)

والقياس (مَطِيّبَةٌ) .

وقال الآخر وهو العباس بن مرداس : (٣)

نُبئـــتَ قَوْمَكَ يَزْعمُونك سَيِّدا وَإِخال أنَّك سَيّد مَعْيُونُ

والقياس (مَعِين) (٤) .

ذكر ابن يعيش عند قوله (مَعْيون) على الإتمام الذي هو الأصل في اسم المفعول من الثلاثي مع أنَّ الاستعمال قد جرى في المعتل على غير

---

(١) الخصائص ، جـــ١ ، صـــ٢٦١ ، انظر المقتضب ، جـــ١ ، صـــ١٠١ ، والأشموني ، جـــ٤ ، صـــ٥٤١ ، فقد ذكره .

(٢) هذا بيت من البحر الكامل لا يُعرف قائله ، انظر المقتضب للمبرد ، جـــ١ ، صـــ ١٠١ ، والخصائص ، لابن جني ، صـــ٢٦٠ ، وابن يعيش ، جـــ١٠ ، صـــ٨٠ .

(٣) الشاعر هو عباس بن مرداس صحابي وشاعر من المخضرمين ممن اشتهروا في بداية عهد الإسلام وقبله ، وكان من سادات بني سُليم ، والبيت من بحر الكامل ، انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، جـــ٤ ، صـــ ٥٤١ ، وفي التصريح بمضمون التوضيح ، جـــ٥ ، صـــ ٤٦٣ ، " قَدْ كَانَ قَومكَ يَحسبونكَ سَيِّداً " ، وقد ذكر محمد محي الدين عبدالحميد –رحمه الله– أنه يُروى (سَيدٌ مَغْبونُ) بالغين معجمة ، انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك جـــ٤ ـــ صـــ٤٠٥ .

(٤) المقتضب ، جـــ١ ، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢ .

الأصل وهو من عَنت الرجل بعينى (فأنَا عَائنٌ ، وهو مَعينٌ) على ما جرى الاستعمال به و(مَعْيون) على الإتمام (١) .

القول الأول في المحذوف من اليائي عند الخليل وسيبويه :

قال أبو عثمان زعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت (مَبيعٌ) فالذاهب لالتقاء الساكنين واو مَفْعُول ، وقد قال الخليل : إذا قلت (مَبْيُوعٌ) فألقيت حركة الياء على الباء فسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مَفْعولٍ فاجتمع ساكنان فحذفت واو مفعول ، وكانت أولى بالحذف لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ولم تحذف الياء لأنها عين الفعل .

القول الثاني هو قول الأخفش في اسم المفعول اليائي :

عند الحديث عن اسم المفعول اليائي لابدَّ من الإشارة إلى قول الأخفش الَّذي زعم فيه أبو الحسن الأخفش أنَّ المحذوفة عين الفعل ، والباقية واو (مَفْعُولٍ) فسألته عن (مَبيعٍ) فقلت : ألا ترى أن الباقي في (مَبيع) الياءُ ، ولو كانت واو (مَفْعولٍ) لكانت (مَبُوْعٌ) ؟

فقال إنَّهم لمَّا أسكنوا ياء (مَبْيُوعٍ) وأَلْقَوْا حركتها على الياء ، انضمت الياء ، وصارت ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ثم حذفت الياء بعد أن أُلْزمت الياءُ كسرة للياء التي حَذْفتها ، فوافقت واوُ مفعولٍ الياء مكسورة ، فانقلبت ياءً للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو (ميزان ، وميعاد) ياء للكسرة التي قبلها ، وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ .

وقد حكم أبو عثمان أن قول الأخفش يوافق القياس بقوله : (وقول الأخفش أقيسُ) .

---

(١) شرح المفصل ، جـ١٠ ، صـ٨١ .

وقد علل أبو الفتح إعلال اسم المفعول لعلّة الفعل حيث ذكـــر أنّ أبا الفتح إنما وجب إسكان عين الفعل من (مَبْيُوُعٍ، ومقُوُول)عندهم جميعاً ؛ لأنَّ (قِيلْ ، وبِيعْ) عندهم (مُعتلٌ) فأرادوا إعلال اسم المفعول منهما ؛ وذلك لأنَّ الضَّمَّة مستثقلةٌ في الياء والواو كما ذكر أبو عثمان (قَبْلُ) ثم حدث من التغيير ما ذكره أبو عثمان عن الخليل ، وسيبويه ، والأخفش ولكل واحد من الاعتلال لصحَّة مذهبه ما يمكن أنْ يُحْتجَّ به عنه ما أذكُره ، أمَّا الخليل فيُقَوّي مذهبه أنَّ المحذوف واو مفعول فيما ذكره أبو علي قول الشاعر السليك بن السلكة:(١)

سيكْفِيكَ ضَرْب القوْم لحمٌ مُعَرَّضٌ وَمَاء قَدورٍ في القِصَاع مَشِيبُ

فقال : قوله (مَشِيبُ) أصله (مَشُوبٌ) لأنه من (شَيْبَ الشَّيْ أَشُوبُه) إذا خلطته بغيره فلو كانت الواو في (مَشُوبٍ) واو مفعول لما جاز أن نقول فيها (مَشِيبٌ) لأن واو مفعول لا يجوز قلبها إلا أن تكون لامُ الفعل معتلّة نحو قولهم : (رُمِيَ فهو مَرْمِيّ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ) ولكن الواو في (مَشُوبٍ) عين الفعل فقلبها ياء (٢) .

وقد ذكر ابن يعيش فجاء به على شِيبَ فكما اعتّل حين قلب العين ههنا ياء كذلك قلبها في المفعول ياء ، وفي ذلك تقوية لمذهب الخليل وسيبويه في أَنَّ المحذوف الواو الزائدة ، وذلك أَنَّك ترى لو أَنَّه كانت الباقية الواو

---

(١) الشاعر هو السليك بن السلكة السعدي ، ومحل الاستشهاد فيه قوله "مَشيب" بالياء وهو من شاب الشيء خلطه في شرح المفصل ، جـــ١٠ ، صـــ٧٨ وابن يعيش ينسبه للسليك بن السلك ، ولكن ابن السكيت في اصطلاح المنطق ينسبه للمخبل السعدي ، وهو شاعر مخضرم ، صـــ١٤٣ ، وهو من البحر الطويل .

(٢) ابن جني المنصـــف ، جـــ١ ، صـــ٢٨٨ .

الزائدة لم يجز قلبها ياء إلاَّ أنْ يكون معها لامُ الفعل معتلة من نحو : (رَمَى) فهــو (مَرْمي) ، و(قَضَى) فهو (مَقْضِي) لكنها لما كانت في (شَوبَ) عينا قلبها كما قلبت في : (حَوْراء) كما قلبها الآخر في قوله منظور بن مرثد الأسدي:(١)

أَزَمانَ عينَاءُ سرورُ السرورْ عَيناءُ حوراءُ من العَينيِ "الحِيرْ"

أصله الحُورُ لأنّه جمع حَوْرَاء ، ذكر ابن يعيش أَنَّه قال فيه الفراء إنما قيل الحير لمكان العين كما قالوا : أتى لآتية بالعدابا والعشَايا ، والغداة لا تجمع غدَايا ، وإنَّما جمعت لما صحّت العشايا ، ورواية قوم (٢) .

مِنَ العين الحُــور (٣)

وعند أبي الفتح في (مَشُوبٍ) عينُ الفعل بمنزلتها في (الحُور) ، ألا ترى أنه قلبها في (مَشُوبٍ) كما قلبها في (الحُورِ) ، وقد جاء مِثل (مَشِيبِ) مما قُلبت فيه عينُ الفعل وهو قولهم : (أَرْضٌ مميتُ عليها) يريدون (مَمُوتٌ عليها) و (غَارٌ مَنيلٌ) وهو من الواو وأصله (مَنُولٌ) ، قال أبو عليّ : معناه ينال ما فيه ، وقال الراجز:(٤)

دَارٌ لأَسماء يُعْفِّيها المَوَرُ والدّجْنُ يوماً والسَّحابُ المهْمُــورْ

(١) الشاعر منظور بن مرثد بن فردة بن نوفل بن نضلة الأشتر الأسدي ، شاعر مُقل ، وهو شاعر راجز ، والبيت من الرجز ، ينظر كتاب النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ، صـــ٥٧١ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل ، جـــ١٠ ، صـــ ٧٨ .

(٣) البيت لم أعثر له على قائل .

(٤) البيت لم أعثر له على قائل .

قال الشاعر منظور بن مرثد الأسدي : (١)

قَدْ دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مَكْفورْ مُكْتَئِبِ اللَّوْنِ مَرِيحٍ مَمْطورْ

يريد بـــ (مَرِيحٍ – مَرُوحَاً) لأنّه من الرّوح .

فهذا كله يشهد بصحة قول الخليل : إنَّ المحذوف من (مَقُولٍ) ، و(مَبيعٍ) واو مفعولٍ وقد رجَّح ابن جنِّي مذهب أبي الحسن وما زاده عليه أبو عثمان وانفصالهُ من الزيادة فعجبٌ من العجبِ ، فذكر أن قوله هذا يكاد يُرْجَحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه وقَدْ تَحمسَّ ابن جِنَي لمذهب أبي الحسن فذكر:

أولاً :– وذلك أن له أن يقول إنَّ واو مفعول قد جاءت لِمَعنىً ، وأنّ بقاء ما جاء لِمَعنىً وهو الواو الزائدة ، أولى كما تقول : (مَرَرْتُ بِقاضٍ) فتحذف الياء لأنها لم تأت لمعنى ، ويبقي التنوين الذي جاء لمعنىً صرفيٍّ وهو الحذف .

ثانياً : يدل على صحة مذهب أبي الحسن وهو : أنّ هذه العين قد اعتلت في (قَالَ ، وبَاعَ ، وقِيلَ ، وبِيعَ) وفي أصل (مَبِيعٍ ، ومَقُولٍ) لم تنقلب من شيء ، ولم تعتلّ في الفعل ، فكان تركها وحذف المعتل أوجب .

وضُرب مثلاً باعتلال الفاء بقلبها وحذفها في نحو : (اتَّقى) وأصله (أوْتَقَى) فلما أُعلت الفاء بقلبها تاء أُعلّت بالحذف فيما أنشدناه أبو علي وقرأته عليه في النوادر عن أبي زيد قول الشاعر خدَّاش بن زهير: (١)

---

(١)البيت للشاعر مرثد الأسدي سبقت ترجمته ، والبيت من بحر الرجز ، انظر كتاب النوادر لأبي زيد ، صـــ٥٧١ ، وذكره ابن يعيش في شرح المفصل جـــ١٠ ، صـــ٧٩ .

تَقُوهُ أيَّهَا الفِتْيانُ إنِي رَأَيتُ الله قَدْ غَلَبَ الجُدُودَا

ذكر أبو زيدٍ يُروى : (الجُنُـــــودَا) .

وأَنشَدَ عن أبي زيد قول الشاعر : مرداس بن حصين (٢)

قَصُرَت لَهُ القبيلة إذْ تَجِهْنَا ومَا ضَاقتْ بِشِدَّتِهِ ذِراعِي

وأصل هذين (اتَّقُوه ، واتَّجَهنا) .

قال أبو عليٍّ : لكِنَّهُ لمَّا أَعلَّ الفاء بالقلب أَعلَّها بالحذف – كذلك– لمَّا أُعلَّت عين مفعول بالإسكان والقلب ، أُعلَّت بالحذف ، فكذلك لمَّا أُعلَّت عين (مَفعولٍ) بالإسكان والقلب ، أُعلت أيضاً بالحـــذف .

ثالثاً : فإنَّ العين في (مَقُولٍ، ومَبيعٍ) قد حُذفت في قولهم (قُلْ ، وبِعْ) ونحو ذلك فَكَما حذفت في غير هذا الموضع ، كذلك حُذفت هنا .

وللخليل أنْ يقول إنَّ الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة وحُرِّك الآخر منهما فكذا يُحذف الآخر منهما ، ولأبي الحسن أنْ يَرُدَّ هذا ويقول إنَّهما إذا التقيا في كلمة واحدة ، حذف الأول نحو : (خَفْ ، وقُلْ ، وبِعْ) لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى نحو التنوين محافظة كلام مع ألفِ (فَاعِلٍ) نحو : (قَائِمٍ) كذلك أُعلت بالحذف مع وَاوْ مفعولٍ .

==

(١) الشاعر هو : خدَّاش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن ربيعة من أشراف هوازن ، وهو شاعر جاهلي شهد حنيناً من المشركين ، والبيت من البحر الوافر ، انظر النوادر لأبي زيد ، صـــ١٤٧ ، وإصلاح المنطق لابن السكين ، صـــ٢٤ ، وسر صناعة الأعراب ، جـــ١ ، صـــ ١٩٨ .

(٢) الشاعر هو : مرداس بن حصين بن عذار الكلبي ، وهو شاعر جاهلي ، وفي النوادر ، صـــ ١٥٠ ، ١٥٣ ، "تَجَهَنَا" بفتح الجيم ، وأبو زيد يقول : "تَجِهْنَا" بكسر الجيم ، والبيت من البحر الوافر .

وللخليل أن يَقولَ : إنَّ الميم في أَوَّلِهِ يدل على أَنَّه اسم المفعــول ، فتحذف الواو لأنها زائدة .

وكان أبو الحسن يقول إنَّ (مَبيعَاً) يشبه (مَقِيْلاً) ، و(مَسِيْراً) ، وهما مصدران.

فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان : وكلا الوجهين حسنٌ جميل ، ولذلك قال : إنَّه لقوة قول أبي الحسن قال : (وقول الأخفش أَقْيسُ) .

ومن هذا يستدل أن ابن جنِّي متحمس لرأي أبي الحسن الأخفش لأنه يحتفظ بما جييء به لِغرضٍ كواو مفعولٍ (١) ، والدراسة موافقة لقول ابن جني إنّ قول أبي الحسن هو الأقيس لأنَّ مَا جييء به لغرض كواو مفعولٍ أقيس في الاحتفاظ به من حذف الأصــل لأنَّه جييء به لغرض يوافق اللغة .

وهنا قول ثالث وهو قول تميم وإتمامهم لليائِي :-

ذكر ذلك سيبويه أَنَّ بعض العرب يُخَرِّجُه على الأصل ولا يحذف منه فيقول: (مَخْيوطٌ ، ومَبيُوع) فشبهوها بــ (صَيُودٍ ، وغَيُور) حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فَتُهْمَزْ (٢) .

وهذا البعض هو تميم ، وقد تحدث أبو الفتح ابن جنِّي عن العلّة التي أجازت بها بنو تميم لــ (مَفْعُولٍ) من اسم المفعول اليائي ذاكراً ذلك عن أبي عثمان المازنيِ، وذلك أَنَّ الياء خفيفة ليست في ثقل الواو فاحتملت الضمة لذلك ، ووجهُهُ الحذف أكثر من حذف الياء فقال : (مَعِيبٌ) بأَنَّها لمَّا اعتَلّت في (عَيْبَ) أراد أن يُعِلَّها في اسم المفعول ومن أتمَّ فقال (مَعْيوبٌ)

---

(١) المنصف ، جـــ١ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ .

(٢) الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٤٨ .

شجَّعه على ذلك سكون ما قبل الياء فجرت مجرى الاسم الصحيح (١) ، ولا يُنكر أنْ يُصَحِّحُوا اسم المفعول وإنْ كان الفعل مُعتلاً ، أَلاَ ترى أنَّهم قالوا : غُزِيَ فقلبوا اللام ، وقالوا : (مَغْزُوٌّ ، فَصَحَّحُوا) ، إنَّما جاز التصحيح في اسم المفعول ؛ لأنَّه وإن كان جارياً على الفعل فإنّه ليس على وزن المضارع أَلاَ ترى أَنَّ قَائِماً لمَّا كان على وزن المضارع في الأصل بالحركة والسكون والعِدة لمْ يكن إلاَّ معتلاً ، وقد تَحَجَّر أَنَّه لا يَتُمُّ مفعولٌ من ذوات الواو ، وهذا هو الأشهر (٢) .

وهذا الذي قال به أبو عثمان ووافقه ابن جنِّي هو ما يوافق العربية في خفّة الياء وثقل الواو ، ثم سكون ما قبلها لتجري مجرى الإســم ، الصحيح في الإتمام فلا يحذف منها شيء ، وقال الجوهري هي : (لغة لبعض العرب مقيسة (٣)) .

---

(١) المنصف ، جـ١ ، ٢٨٤ .

(٢) المنصف ، جـ١ ، صـ ٢٨٤ .

(٣) ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، جـ٤ ، ١٧٥ .

المبحث الثالث

حذف ألف المصدر من المزيد بحرف (أَفْعل) ، و(استفعَل) تسمى ألف الإِفْعَال

القول الأول في حذف ألف الإفعال والاستفعال عند الخليل وسيبويه :

ناقش سيبويه هذه الألف تحت مسمى (باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال المعتلة من بنات الثلاثة) فتحدث إمام العربية موضحاً القاعدة التي لا لبس فيها وهي : أنَّه إذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنَّك تسكن الفعل المعتل وتحَوِّل حركته على الساكن قبله وهو مطَّردٌ في كلامهم .

ما العلّة لدى سيبويه ؟! الذي دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتلَّ هذه الألف وما قبلها إذا لحق الحرف الزيادة ، كما اعتلّ ولا زيادة فيه ، ولم يجعلوه معتلاً من محوّلٍ إليه ؛ كراهية أنْ يُحَوِّل إلى ما ليس من كلامهم ، ولو كان يخرج إلى ما هو من كلامهم لاستغنى بِذَا ؛ لأنَّ ما قبل المعتل قد تغير عن حاله في الأصل كتَغَيُّر (قُلتُ) وذلك نحو : (أجَادَ ، وأَقَالَ ، وأَبَانَ ، وأَخَافَ ، واسْتَرَاثَ ، وَاسْتَعَانَ).

وذكر في موضع آخر ، وإنما تشبُّه الأسماء بـــ(أَفْعُلْ) ، و(إِفْعِل) ليس بينهما إلا إسكان متحرك وتحريك ساكن ويفرّق بينه وبينهما إذا كانتا ساكنتين على الأصل قبل أن يدركهما الحذف ، ولا على ما استُعمل في الكلام ، ولا على الأصل قبل الإسكان ، ولكنهما إذا كانتا بمنزلة (أَقَامَ ، وأَقَالَ) ليس فيهما إلا إسكان متحرك وتحريك ساكن (١) .

ولقلب (أَفْعَلَ ، واسْتَفْعَلَ) إذا كانت معتلة العين شـــروط وهي كما يلي :-

---

(١) الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٤٥، ٣٥٣.

١- إذا كانت عين مصدر على (إفعال) نحو (إِقَامةً) أو (استفعال) نحو : (اسْتِعَاذةً) فقد نُقِلت حركتها إلى الساكن قبلها نحو : (أَقَامِ ، وأَطَابَ) وعين الإسم نحو : (مُقِيمٌ ، ومُطِيبٌ) وعين إفعال واستفعال والأصل (أَقْوَمَ ، وأَطْيَبَ) و (مُقْوِم ومُطِيب) و(إِقْوام ، واسْتِعْواذْ) فنُقلت حركة العين إلى الساكن قبلها .

٢- أَنْ لا يكون الساكن قبلها حرف لين – وخرج نحو : (طَاوِع ، بَايع) و(قَوَّمَ، وسَيَّرَ) لا تعتل العين هنا ، ما العلة في ذلك ؟ ؛ لأنَّ الساكن قبلها لا يقبل الحركة .

٣- ولاَ همزة – فلا تنقل إلى الساكن الذي هو همزة نحو : (يَأنس) مضارع (أُنس) لأَنَّ هذه الهمزة مُعرضةً للإعلال بتصييرها ألفاً .

٤- أَلاّ يكون معتل اللام نحو : (أَعْوَى ، وأَعْيا ، واسْتَعْوى ، واسْتَحيي) ، فلا يعل شيء من هذا بالنقل والحذف لإعلال اللام – فيلزم توالي الإعلال في كلمة .

٥- أنْ لا يكون مضعَّف اللام نحو : (اسْوَدّ ، وابْيَضّ) لأنه لو أعلَّ لقيل : (سَادَ ، وبَاضَ) لأنه ينقل حركته إلى الساكن فيوجب حذف الهمزة ، فيلتبس افْعَلَّ بِفَاعِل (١) .

وإذا كان سيبويه ذكر القاعدة فقد كان التطبيق جلياً عند صاحب المقتضب فقد ذكر إذا بنيت مصدراً قلت من : (إِقَامةٍ ، وإِرادَةٍ ، وإِبَانَةٍ) وكان الأصل (إِقْوَامةٍ وإِبَانةً) ولكنك فعلت بالمصدر ما فعلت بالفعل فطرحت حركة الواو أو الياء على ما قبلها ، فصارت ألفاً لماذا ؟ لأنها كانت

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ، جـ٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، وانظر حاشية الصبان ، جـ٤ ، صـ٤٥٠ ، ٤٥١ .

مفتوحة ، وإلى جانبها ألف الإفعال ، فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين (١) .

ما هي علة الحذف عند الخليل وسيبويه حتى يقولان : (المحذوفة الزائدة)؟

القول الآخر قول الأخفش :

وأما الأخفش فيقول المحذوفة عين الفعل على قياس من قال في (مَبيع) في اسم المفعول وكلا الفريقين جارٍ على أصله ، وذلك إذا كان المصدر على (إفعال) أو (اسْتفعال) ممَّا أعلّت عَيْنه حمِّل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فَائهِ ثم تقلب أَلفاً لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوّض عنها التاء ، وأصلهما (إِقوام ، واسْتقوام) فتقلب فتحة الواو إلى القاف ثم قُلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف (إِفعال ، واسْتفعال) فوجب حذف إحداهما (٢) .

والتعليل : فقول سيبويه والخليل المحذوفة الزائدة ، وذلك قولهم لأَنَّها قريبة من الطرف ، وإليه ذهب ابن مالك ولذلك قال : (وألف الإفعال واستفعال أزل) ، وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين للكلمة ويرى الأشموني أن رأي سيبويه والخليل ، وابن مالك أظهر ، أما قول الأخفش فهو يعمد أن الزيادة جاءت لغرض ، وما جاء لغرض لا يحذف والدراسة توافق قولهُ .

ثم ذكر المبرد أن الهاء لازمة لهذا المصدر لمـــاذا؟! هي عوضاً من حذف ما حذف منه ؛ لأن المصدر على أَفْعَلتَ إفعَالاً نحو قولك (أَكْرمتُ إِكرامَاً)

---

(١) المبرد ، المقتضب ، جـــ١ ، صـــ ١٠٤ ، ١٠٥ .

(٢) الصبّان ، حاشية الصبان على الأشموني ، جـــ٤ ، صـــ ٤٥٣ .

و(أَحْسَنتُ إِحْسَاناً) فكان الأصل (أَقْوَمتُ إِقْوَاماً) ، فلما لزمه الحذف دخلت الهاء عوضاً مما حذف ، إذ كانت الهاء لا تمتنع منها المصادر ، إذا أردت المرَّة الواحدة ، ويكون فيها على غير هذا المعنى ، والعــوض ؛ كقولهم : (بطرِيقُ ، وبَطَارِيقُ) و(زِنديقٌ وزَنَادِيقٌ) فإن حذفت الياء من الجمع أُدخلت الهاء فقلت : (بَطَارِقَةٌ ، وزَنَادِقةٌ) لأن الجمع مؤنث فأُدخلت الهاء ، لأنها تدخل فيما هو موضع لها ؛ إلا تراك تقول : (صَيقل ، وَصَيَاقلة حمارٌ وأَحمرةٌ) وكل ما لزمه حذف بغير هذه الزيادة فَحالُه في العوض كحال ما لحقته الزيادة ، وقولهم : (اسْتَقَامَ اسْتِقَامة ، واسْتَطَاعَ اسْتِطَاعة) وكان الأصل (اسْتَطْوَعَ اسْتِطْوَاعاً) كما تقول : (اسْتَخرَجَ اسْتِخرَاجاً) وعندما حذفت بسبب التقاء الساكنين عوِّضت (١) .

ويعتبر تعويض الهاء ليس أمراً إلزامياً كما ذكر سيبويه فقد ذكر قولك : (أَقَمْتَهُ إِقَامَةً ، واسْتَعَنتهُ اسْتِعَانةً ، وأَرَيتُهُ إِرَاءَةً) وإن شئت لم تعوّض وتركت الحروف على الأصل ، قال الله عز وجل : "رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالأَبْصَارُ" (٢) ، والشاهد و(إِقَام) حيث حذف الهاء .

وقالوا : (اخْتَرتَ اخْتِيَاراً) فلم يلحقوا الهاء لأنهم أتمُّوه ، وقالو :(أَرَيتُهُ إِرَاءً) مثل (أَقَمتُهُ إِقَامَاً) لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوّضوا .

وأما (عَزَّيتُ تَعْزِيةٍ) ونحوها فلا يجوز الحذف منه ولا فيما أشبهه لأَنَّهم لا يَجِيئُون بالياء في شيء من بنات الياء والواو مما هما فيه في موضوع

---

(١) المقتضب ، جـ١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ."وقد وافق عضيمة في تحقيقه لكتاب المقتضب طبعة صادر قول سيبويه في حديثه عن ألف الإفعال"

(٢) الآية : ٣٧ سورة النــور .

اللام صحيحتين(١) والقياس (تَفعِلةً) لأنّه ما كان على فعَّل قياسه (تَفعِلةً) ، إذن هي تحكهم الصيغة ما كان على (إفعال واستِفعال) جواز عدم التعويض ، وما كان على صيغة (فَعَّلَ) لابد من التعويض .

وبين أبو الفتح أصلُ (إقامةٍ ، وإخَافةٍ ، وإبَانةٍ) (إقْوامةٌ ، وإخْوَافةٌ ، وإبيَانةً) فأرادوا أن يُعِلُّوا المصـــدر لاعتلال : (أَقَامَ ، وأَبَانَ) وقد وافق الشيخ عضيمة – رحمه الله– في تحقيقه المقتضب قول سيبويه فنقلوا الفتحة من الواو والياء إلى ما قبلهما ، ثم قلبوهما ألفين ، وبعدهما ألف (إفْعَالةٍ) فصار كما نرى (إقَامةً ، وإبَانةً) (٢) ، وفي صيغة (الإفعال) ، و(الاستفعال) من المصدر هناك مصادرٌ جاءت على الأصل لعدة تخريجات من العلماء وقد ورد تصحيح (إفعال) ، و(استفعال) وفروعهما في ألفاظٍ منها : (أَعُول إعْوَالاً ، وأغيمت السماء إغْيماماً ، واسْتُغِيلَ الصبي استِغْيَالاً ، واستحوَذَ استِحواذاً) قال تعالى : "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُولَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ"(٣) ، وقرأ عُمر (استَحاذَ) أخرجه على القياس والأصل استَحوذَ شاذ في القياس فَصِيحٌ في الاستعمال (٤) ؛ لأنّ القراءة سنةٌ متبعة ، وفيه لغات :

أولاً : ذهب أبو زيد إلى أنَّ ذلك لغة قوم يقاس عليها .

---

(١) الكتاب ، جـــ٤ ، ٨٣ .

(٢) المنصف ، جـــ١ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٣) سورة المجادلة ، آية ١٩.

(٤) أبو حيان تفسير البحر المحيط ، مجلد ٨ ، ٢٣٨.

ثانياً : حكى الجوهري عن العرب تصحيح (أَفعَل ، وقَامَ ، واسْتَفْعَلَ) (١) تصحيحاً مطَّرداً في الباب كله .

ثالثاً : قال ابن مالك في التسهيل : أن التصحيح مطَّردٌ فيما أُهمل ثلاثِّيهُ نحو : (اسْتَنوَقَ الجمل اسْتِنواقاً) ، و(اسْتَيسَتَ الشاةِ اسْتِيْاساً) وهو مثل لمن يخلِّط في حديثه .

قال ابن مالك : ولا يقاس على ذلك مطلقاً خلافاً لأبي زيد ، بل إذا أُهمل الثلاثي كـَ (اسْتُنوِقَ) وقال الجوهري في موضع آخر تصحيح هذه الأشياء لغةٌ فصيحة (٢) .

(١) تسهيل الفوائد ولكميل المقاصد ، ٣١٢ .

(٢) حاشية الصبان ، جـــ٤ ، ٤٥٤.

المبحث الرابع الحديث عن القلب المكاني في كلمة أشياء

القول الأول قول الخليل:

مما كثر فيها نقاش العلماء: كلمة أشياء فمنهم من قال بالقلب المكاني فيها ، ومنهم من حملها على ظاهر اللفظ .

وقد ذكر فيها الخليل أنَّ كلمة (أشْيَاء) ، و(أشَاوِي) هي مقلوبة ، ووزنها (فَعْلاء) ، وإذا حصل ووقع سؤال ما هو أصل أشْياء؟ أصلَ (أشْياءَ) (شَيئَاءَ) ، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ما كره من الواو، وكذلك (أشاوي) أصلها (أَشَايا) كأنك جمعت عليها (إشاوَة) ، وكأنّ أصل (إشاوَ) (شيئاءٌ) ، ولكنهم قلبوا (الهمزة قبل الشين) ، وأبدلوا مكان الياء الواو، كما قالوا: (أتيتُه أتوْةً) ، و(جَبْيتُه جِباوةً) ، و(العَلْيَاءْ) (١) إذاً هي لدى الخليل حصل فيها قلب مكاني .

وقد ذكر المبرد ـــ رحمه الله ـــ وزنُ (أشْيَاءُ) عند الخليل إنما هي عنده (فَعْلاء) ما الذي حصل فيها عند الخليل؟ هي أصلها (شيئَاء) كما ذكرت الدراسة عن الخليل ، ولكنهم كرهوا همزتين بينهما ألف فقلبوا؛ كراهة ألفين بينهما همزة كما حدث في خطايَا، بل أن أَشْياءَ كان أبعد، فقلبوا وصارت اللام التي هي همزة في أوّله، فصار تقديره من الفَعل (لَفْعَاء) ولذلك منع من الصرف في قوله تعالى: "لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ" (٢) ولو كان (أَفْعَالاً) لانصرف ما ينصرف أحيْاءٌ وما أشبهه. هذا هو قول الخليل فيها.

القول الآخر قول الأخفش(أَشْياءُ) ، (أَفْعِلاءُ) :

---

(١) سيبويه، الكتاب، جـ ٤، صـ ٣٨٠، ٣٨١ .

(٢) آية ١٠١ من سورة المائدة .

وكان الأخفش يقول: (أَشْياءُ) ، (أَفْعِلاءُ) يا فتى ، يُجمع عليها (فَعَل)؛ كما جُمِع (سَمْحٌ) على (سُمَحاءُ) وكلاهما جمع (لفِعيل) ، مثلما تجمع (نَصِيْب) على (أَنْصِبَاءُ) ، وفي (صَدِيق) (أصْدِقاء) ، وفي (كَرِيمٌ) (كُرَماء) ، فخرج إلى مثال (فَعِيل) .

ومعلوم لدى أهل اللغة والنحو والصرف أن التصغير يُعيدُ الأشيَاء لأصولها: فقد سأله المازني كيف تصغرها؟ فكان جوابه : (أُشَيَّاءٌ) فسأله المازني: لِمَ لَمْ ترُدُّهُ إلى الواحد؟

فقال: إنَّه (أَفْعِلاء) ، فقد وجب عليه فلم يأْتِ بمُقْنِع، ولهذا ترك قوله؛ لأنه إذا زعم أنه أَفْعِلاءٍ فقد وَجَبَ عليه أَن يصغّر الواحد ثم يجمعهُ ، فيقول على مذهبه : (شُيَيْئَات) فاعلم تقدير: (فُعَيْلاتُ) ، ولا يجب هذا عند الخليل لأنه إذا زعم أنَّه (فَعْلاءُ) فقد زعم أنَّه اسم واحد في معنى الجمع بمنزلة (قَوْم، ونفرَ) فهذا إنَّما يجب عليه تصغيره في نفسه.

فقد ثبت قول الخليل بحجة لازمة والذي يؤكد ذلك هو السماعُ عند الأصمعي عن رجلٍ من أفصح العـــــرب أَنَّ المشهور فيما حَدَّثَ به عن العلماء. أَنّ أعرابيًا سمع كلام خَلَف الأحمر فقال: يا أَحمرُ؛ إنَّ عندك (الأَشَاوِي) فقلب الياء واوًا، وأخرجه مخرج (صَحْرَاء) ، و(صَحَارِي) لأنَّ لكل مقلوبٍ لفظهُ(١) .

قول المازني :

وقد ذكر المازني عن ذلك الأعرابي أن الأصمعي يقول عَنه أنَّه من أفصح العرب عندما قال: "إنّ عندك الأشاوي"، فقلب الياء واواً ، وذلك أنه لو جاء بالهمزة في أَشْيَاء في موضعها لجاءت مؤخرة بعد الياء، فكنت تقول:

(١) المقتضب ، جـــ١،صـــ ٣٠، ٣١ .

(شُيَيْئَاء) ، فتجب معرفته وقد أخذ أبو عثمان المازني بقول الخليل: أنَّ (الشَّيْئَاء) (فعلاء) ، وهي مقلوبة (شَيْئاء) .

وقد علّق ابن جني: على كلام الخليل، وكلام أبي الحسن إلى أنَّهما إنَّما ذَهَبا إلى ما ذهبا إليه ، وتركا أنْ يحملاها على ظاهر لفظها ، فيقولا : إنها (أَفْعَالٌ) لعلة ما هي العلة؟

أنهما رأياها نكرة غير مصروفة كما في قوله تعالى: "لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ" (١)، فعندما رأياها نكرة غير مصروفة ، وهي على وزن (فَعْلاء) عند الخليل في حال التنكير ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث ، فقال الخليل: هي (فَعْلاءُ) منقولة إلى (لَفْعاء) .

وقد ذكر ابن جني أَنَّ أبا الحسن يقول : (أَشْياء) (أَفْعِلاء) ، وهي جمع (شَيءٍ) كما جُمع (شَاعرٌ) على (شُعراء) ، ولكنهم حذفوا الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً ، وكان الأصل (أَشْيِئَاءْ) فثقل هذا فحذفوا ، وقد أوضح ابن جني ما ذهب إليه الخليل عندما ذكر ، وقد قال فيها أبو الحسن: هي (أَفْعِلاء) وقد رأى ابن جني أن قول الخليل عنده أقوى لماذا؟

وذلك أنه حملها على هذا الظاهر، وأنها مقلوبة أولى وأقوى من حَمْلها على أنها محذوفة اللام، ما هي علة ابن جني؟

علة ابن جني في قوة القلب يذكر ابن جني أنَّه كثر في كلام العرب حتى أن ابن السَّكيت قد صنَّف فيه كتابًا.

وأنه لم يرَ الهمزة حذفت ، وهما لام إلا في سِوَاية، ومعللة إن جاء فقليل نَزْرٌ، وحمله على الأكثر هو القياس عند العرب .

تعليل ابن جني لقول أبي الحسن:

---

(١) آية ١٠١ ، من سورة المائدة .

علل ابن جني قول أبي الحسن الأخفش أنها (أفعلاء) ما العلة لديه؟ أنه هرب من القلب المكاني فلم يجعلها (لفعَاء)؛ ورآها نكرة غير مصروفة ، فلم يجعلها (أَفْعالاً) فذهب إلى أنهّا (أَشْياءْ) (أَفْعلاء) محذوفة اللام ، وكان الأصل (أَشْيِيَاءٌ) فثقل هذا فحذفوا .

فأمّا تشبيهه لها (بشَاعِر وشُعراء) فمن قبل أن (شيئًا فَعْلٌ) وليس حكم (فَعْل) أن يجمع على "أَفْعلاء" كما أنَّه ليس حكم (فَاعِل) "أنَّ يجمع على (فُعَلاء) وكما قالوا: (سَمحُ سُمحَاءُ) فقد جمعوا (فَعْلا) على (فُعَلاءْ) على أنه قد حُكي (سَمْحٌ) ، و(سَميحٌ) فيكون هذا (سُمَحاء) جمع على (سَميحٌ) والمشهور عنهم هو: (سَمْحٌ).

مذهب الكسائي:

ذهب إلى أنَّ (أشياء) : (أَفْعالٌ) بمنزلة (بَيْتٌ ، وأبياتٍ) ، و(شَيخ ، وَأَشْياخٍ).

إلا أنها لما جمعت على: (أَشْياوات) ، أشبهت ما واحده على (فَعْلاء) ، فلم تنصرف لأنَّها جرت مجرى (صَحْراء ، وصَحراوات) ، وهذا إنَّما حمله عليه وسَوَّغه لهُ :

أولاً: ارتكابه اللفظ لأن (أشياء) أشبهت (أَحْيَاء) جمع (حَيٍّ).

ثانيًا: فكما أن أحياء (أَفْعَال) لا محالة فكذلك أشبهت عنده (أَفْعال).

ثالثًا: هذا الاعتلال لامتناعها من الصرف فشبهها (بِفَعْلاَء).

ثم علل ابن جني أن هذا الاعتلال في امتناعها من الصرف على ضعفه إنما يكون فيه بعض العُذر لترك الصرف لو صح أنَّها (أَفْعَال).

رابعًا: وإذا جاز أن تكون (فَعْلاء) استغنى عن هذا الاحتجاج، وجرت مجرى (طَرَفَةٌ ، وطُرَفَاء) ، (وقَصبَةٌ ، وقُصبَاء) في أنَّه اسمٌ للجمع لم يُكسَّر عليه الواحد إلا أَنَّه من لفظ الواحد نحو جَمَل وجَامِل ، وبَقَر، وباقِر

، وقرأ بعضهم: "إِنَّ البَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا"(١) .

يسبق هذه الآية قوله تعالى : "قَالُواْ ادْعُ لَنَا رَبُّكَ يُبَيِّن لَّنَا مَا هِيَ"(٢)، وقد ذكر فيها أبو عبدالله محمد بن أبي الفضل المرسى ، في (ريِّ الظمآن) ، وجه الاشتباه عليهم أنَّ كل بقرة لا تصلح عندهم أن تكون آية لما علموا أنَّ ناقة صالح ، وما كان فيها من العجائب ، فظنوا أنَّ الحيوان لا يكون آية إلاَّ إذا كان على ذلك الأسلوب ، وذلك لما تنبؤ أنَّها آية سألوا عن ماهيتها وكيفيتها ، ولذلك لم يسألوا موسى –عليه السلام– عن ذلك سألوه أنْ يسأل الله لهم عن ذلك إِذْ الله تعالى هو العالم بالآيات وإنَّما سألوا عن التعيين ، وإن كان اللفظ مقتضاهُ الإطلاق وذلك أنَّهم لو علموا بمطلقه لم يحصل التَّقصِّي عن الأمر بِيقِنٍ ، وقد ذكر غيره لما لم يمكن التماثل من كل وجه وحصل الاشتباه ساغ لهم السؤال فأخبروا بها ، فوجدوا مثلها في السِّن كثير ، فسألوا عن اللون ، فأخبروا بذلك ولذلك لم يزل اللَّبس بتبيّن السِّن ، واللون ، والعمل وبعض الأوصاف ، فوجود بقر كثير على هذه الأوصاف يندر ، فهذا الَّذي جرَّأهم على تكرار السؤال وذلك : "أَنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا " (٣) لأنَّ لكثير من البقر يُماثلها في السِّن واللَّون ، وقرأ عكرمة ،

---

(١) آية ٧ من سورة البقرة .

(٢) آية ٧٠ من سورة البقرة .

(٣) آية ٧٠ من سورة البقرة .

ويحيى بن يعمر إنَّ الباقر وهو اسم جمع يقع على الأنثى من هذا الحيوان المعروف وقد يقع على الذكر ، والباقر ، والبقير ، والبيقور ، والباقور ، وقالوا : وإنَّما سُميت بقرة لأنها تبقر الأرض أي تشفها للحرث ..... وقد قال الشاعر (١) :

مَالي رَأَيتُك بَعْدَ عَهْدِكَ مُوحِشًا خُلُقًا
كَحَوْضِ البَاقرِ المُتَهَدِّمِ

وقرأ الجمهور تشابه جعلوه فعلاً ماضياً على التفاعل مسند لضمير البقر على أَنَّ البقر مذكَّر وقد قرأ الحسن (تُشَابهُ) بضم الهاء جعله مضارعاً محذوف التاء وماضيه تشابه ، وفيه ضمير يعود على البقر مؤنث ، وقد قرأ الأعرج كذلك لكنَّه شدَّدَ الشِّين، وجعله مضارعاً وماضيه تشابه أصلهُ تتَشابه فأدغم ، وفيه ضمير يعود على البقر ، وقد روى عن الحسن وقرأ محمد العيطي المعروف بذي الشَّامة ، تشبه عليْنا ، وقرأ مجاهد تَشَبّهَ جعله ماضياً على تَفَعَّلَ ، وقرأ ابن مسعود (يشَّابه) باليـاء وتشديد الشِّين جعله مضارعاً من تفاعل ، ولكنَّه أدغم التاء في الشِّين ، وقرئ متشبّه اسم فاعل من تشَبَّه ، وقرأ بعضهم بتشابه مضارع من تفاعل ، ولكنه أدغم التاء في الشِّين ، وفيه ضمير يعود على البقر .

وقرأ أُبيّ تشابَهَتْ ، وقرأ الأعمش (مُتاشَبه ، ومُتَشابهة) ، وقرأ ابن أبي إسحاق (كَتَشَابُه تَشَّابهت) بتشديد

(١) البيت الشعري لم أعثر له على قائل .

الشِّيـــــن إنَّما يكون مع كونه فعلاً ماضيًـــــا ، وبتـــاء التأنيث آخـــره فهذه اثنـــا عشـــر .

قراءة ، وتوجيه هـــذه القرآت ظاهر إلاَّ قراءة ابن أبي إســـحـــاق تشـــابهت ، فقـــال بعض الناس لا وجه لها وتبيَّـــن ما قاله : أنَّ تشديد الشِّـــين إنَّما يكون بإدغَـــام التاء فيها ، والماضي لا يكون في تاآن ، فتبقى إحداهما وتدغـــم الأخرى ، ثم ذكر أبو حيَّان يمكن أنْ توجه هـــذه القراءة على أنَّ أصله إشّـــابهت ، والتـــاء هي تاء البقـــرة ، وأصله أنَّ البقـــرة (إشَّـــابهت) فظنَّ السامع أنَّ تاء البقرة هي تاء الفعل إذْ النطق واحـــد ، فتـــوهم أنَّهُ قرأَ (تَشَـــابَهت) ، وكان ما ذكرهُ صاحب البحر أَنَّ هذا لاَ يُظن بابن أبي إسحاق ، فإنَّه رأس في علم النحـــو ، وهو ممن أخذ النحو عن أصحاب أبي الأســـود الدؤلي مستنبط علم النحـــــو (١)

مذهب الفراء:

أخذ الفراء بمذهب أبي الحسن فكما رأى أبو الحسن إلا أنَّه ادَّعى أن (شَيئًا) محذوف من (شَيْء) كما قالوا في: (هَيَّن) كما جمعوا (هَيِّنا) على (أفْعِلاء) فقالوا: (أَهْوِنَاءَ): كذلك جمعوا (شَيْئًا) على (أفعِلاء) لأن أصله (شَيْيءٌ) ، عنده .

والذي ادَّعاهُ من أن (شَيْئًا) محذوف من (شَيْيءٍ) .

ويُعَلِّلْ له ابن جني دلالة تَدلُ، وذَلك أنَّه لم يسمعهم قالوا: (شَيَّءٌ) كما قالوا: (هَيِّنٌ) ولو كان أصله (شيّئًا) لنطقوا به ، كما قالوا : (هَيْن وهيِّنٌ) .

وكأن أبا الحسن قد رغب عن قول الفراء إن أصله (فَيْعَل) لماذا رغب عن

---

(١) البحر المحيـــط ، جـــ١ ، صـــ ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

قول الفراء؟ .

لأنَه معلوم أن (فَيِعِلاء) ليس حكمه أنْ يجمع على (أَفعِلاء) وإن كانت قد جاءت عليه أحرف يسيرة نزرة ـــ كما أن (فَعْلا) ليس حكمه أن يجمع على (أَفْعِلاَء) وإن كانت جاءت عليه أحرف يسيرة ونزرة وأيضًا أن (فَعْلاَ) ليس حكمه أن يجمع على (أَفْعِلاء)

فإن قال: إن (فَيْعَلاً) إنما أصلُه : (فَعِيلٌ) وإلى هذا ذهب من ذَهب كأنه كان: (شَيَيْئَاء) ثم عدل إلى: (شَيِيء) ثم حذف ، فصار: (شَيء) .

وكذلك قوله في جميع ما هو على (فيعل) نحو (ميِّت ، وسيِّد) فإذا كان أصله (فَعْيَلا) جاز أنْ يجمع على (أَفْعِلاَء)، نحو صديق، وأصدقاء، وهذا أيضًا باطل، لأنه قد ادّعى ما لا دلالة عليه ؟ ، وأيضًا فإن ما عينه ياء لا يجئ منه (فَعِيل) نحو (بَيِيعٌ) إلاَّ أن تكون لامهُ ياء نحو: (حَيِيٌ، وَشَيِيٌ ، ولَيِّن ٌ)مما عينه (ياءٌ) ، ولامهُ صحيحة ، ولم تدل دلالة على أنَّ (أَشْيَاء) (أَفْعِلاَء) ، فيضطر إلى هذا كله .

فلما كان (فَعَل، وفَيْعَلَ) جميعًا مِمَّا ليس بابه أنْ يجمع على (أَفْعِلاء) ولم يسمع (شيءٌ) حَمِل (شَيْئًا) على أنّه (فَعَل) ، فارتكب الظاهر وعدَل عن ادّعائه ما لا دلالة عليه، من أنَّ أصله (فَيْعِل) إذْ كان (فَيْعِل) أيضًا مما ليس حكمه أن يجمع على (أَفْعِلاء) .

وقوله إنَّ أصله (فَيْعِل) بعيد من الصواب . للعلل السابقة التي ذكرها ابن جني (١) .

وقد تعرَّض السمين الحلبي لما قاله الخليل وهو القول بالقلب المكاني الذي قال به الخليل وأخذ به ورجَّحه ابن جني لقـــوة حجة الخليل ؛ لأنَّ القلب

(١) ابن جني، المنصف، ج ٢، ص ٩٤، ٩٧ .

في كلامهم كثير ، وذلك لأنَّك ترى الجَاه ، والحَادِي ، والقِسيِّ ، وآرَام ، وقد ذكر السمين الحلبي وتلخيص القول في (أَشْيـــــاء) أنَّها هل هي اسم جمعٍ وأصلها (شَيْئَاءْ) كـــ (طُرَفَاءْ) ثم قلبت لامها مثل فائها ، فصار وزنها (لَفْعاء) أوْ جمعٌ صريح ؟ وإذا قيل بأنَّها جمعٌ صريح فهل أصلها (أَفْعِلاء) ، ثم تحذف فتصير إلى (أَفْعَاء) ، أو وزنها (أَفْعَال) كـــ (أَبْيَات) ، واكتفى بأنْ قال : (في هذا كفاية لائقة بالمـــــوضوع) (١) .

والسمين الحلبي ينقل ما وجده عند أستـــــاذه صاحب البحر الذي ذكر المذاهب السابقة التي ذكرتها الدراسة ، ولا يتخذ منها مذهبا ، والذي اكتفى بقـــــوله : (وتقرير هذه المذاهب صحةً وإبطالاً مذكورٌ في علم التصريف) (٢) .

وترى الدراسة أنَّ مذهب الخليل الذي دافع عنه ابن جني هو الجدير بالقبولِ لصحة الحجج التي أوردها فيلسوف العربيـــــة ، وأيدتها لغة العرب ، والذي يوافق مفرداتها هو ما يتلقَّـــــاهُ جمهور النحـــــاة بالقبول .

---

(١) الدر المصـــــون ، جـــ٤ ، صـــ٤٤٠ .

(٢) أبو حيان ، جـــ٤ ، صـــ٢٨ .

المبحث الخامس مسائل متفرقة مما فيه قولان

لابد قبل الحديث عن كلمة (أَرْطَى) من تعريف الإلحاق في اللغة والاصطلاح :

و الإلحاق في اللغة : قال في اللسان : اللْحق ، واللحـــــوق ، الإلحاق ، الإدراك ، لحق الشيء وأَلحقَه وكذلك لحقَ به وألحق لِحاقاً بالفتح : أَيْ أَدْركه .....

جاء في اللسان قال الأزهري : (واللحق ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه فتلحق به ما سقـــــط عنه ويجمع إلحاقاً ، وإنْ خُفِّفَ فقيل : لَحقْ كان جائزاً ، الجــوهري : اللّحق بالتحريك شيء يلحق بالأول (١))

الإلحاق في الاصطلاح : قال الكفوي الإلحاق جعل مثال على مثال أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر موازناً له في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ، والملحق يجب أنْ يكون فيه ما يزيد للإلحاق دون الملحق به ، وزيادة الحروف المنشعبة لقصد زيادة معنى .

وفي الملحق لقصـــــد موافقة لفـــــظ للفظ آخر ليعامل معاملتهُ لا لزيادة معنـــــى .

والإلحاق بما هو الأصل في نوعه أظهر من الإلحاق فيما هو الأصل في جنســـــه (٢) .

وقال الحملاوي : الإلحاق هو (أن تزيدَ في البناء زيادةً ، لتلحقه بآخر أكثَر منه فيتصرَّف تصرُّفه ،ولابد في حرف الإلحاق أن يقابل حرفاً أصلياً في الملحق به) (١) .

---

(١) ابن منظـــــور ، جـــ١٠ ، مادة لحق وانـــــظر الصحاح ، جـــ ٤ ، مادة لحق .

(٢) أبو البقاء ، الكليات ، جـــ١ ، فصل الألف واللام ، صـــ ٢٨٨ .

القول الأول في المسألة الأولى قول سيبويه في كلمة (أَرْطَى) هل الألف فيها زائدة أم للإلحاق ؟

كلمة (أَرْطَي) اختلف فيها العلماء ، وقد تكلّم سيبويه عن ألف (أَرْطَي) وأنَّها للإلحاق في باب (تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدّتُه مع الزيادة أربعة احرف) ثم ساق الدليل على أنها للإلحاق وليست للتأنيث وإن جاءت هذه الألف لغير التأنيث كسرتَ الحرف بعد ياء التصغير ، وصارت ياءً وجرت هذه الألف مجرى ألف (مَرْمَى) لأنّها كَنُون (رَعْشٍ) ، وهو قوله في (مِعْزِيً ، مُعَيْزٍ) كما ترى ، وفي (أَرْطَى أُرَيْط) كما ترى ، وفيمن قال (عَلْقَى) : (عُلَيقٍ) كما ترى واعلم أَنّ هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم فكانت للتأنيث أو لغيرهِ حُذفت ، وذلك قولك : في (قَرْقَرَ : قَرَيْقِرٌ) ، وفي (حَبَرْكِيّ : حُبَيْرِكٌ) ، وإنَّما صارت هذه الألف إذا كانت خامسةً عندهم بمنزلة ألف (مُبَارِكٍ ، وجَوَالِقٍ) ، لأَنّها ميتةً مثلها ، ولأنّها لو كُسِّرت الأسماءُ للجمعِ لمْ تثبتْ ، فلمَّا اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة ، وهذا قول يونس ، والخليل ، فكذلك هذه الألف إذا كانت خامسةً فصاعدًا(٢)

فدليله قوله ليست للتأنيث إذاً هي للإلحاق ، وذكر في موضع آخر وهو يتكلم عن باب علل ما تجعله زائداً من حروف الزوائد وما تجعله من نفس الحرف ، فذكر أنَّ أَوْلَقَ الألف من نفس الحرف ويدلُّك على ذلك قولهم (أُلِقَ) وإنما (أَوْلقَ) (فَوْعَلَ) ، فمن ذلك الأَرْطَى لأنَّك تقول : (أَديمٌ مَأْروطٍ)

==

(١) شذا العَرفْ في فن الصرف ، صـــ٣٦ .

(٢) الكتاب ، جـــ٣ ، ٤١٨ ، ٤١٩ .

لحديثهِ عن الاشتقاق ، فلو كانت زائدة لَقُلْتَ (مَرْطِيٌّ) (١) فقوله : هذا يدل على أنها للإلحاق وليست للزيادة .

وقد وافق أبو علي ما قاله سيبويه فقد ذكر فإن قال قائل : فَهلاَّ أجزتَ لِحاق هذه الألف الملحق نحو : (مِعْزَى ، وذِفْرَى) فيمن نوَّنَ؛ والعلة لأَنَّ أبا زيد قد حكى أنَّهم يقولون : بعير أَرْطويٌّ ، وأَرْطَاويٌّ إذا نُسب إلى الأَرْطَى ؟

وقد ذكر أبو عليٍّ أَنَّه قيل إِنَّ سيبويه حكى عن يونس في هذا الباب أَنَّه جعله بمنزلة ما كان من نفس الكلمة كما جُعل (عِلباءٌ) مثل (كِساءٍ ، ورِداءٍ) ، فإذا كان كذلك فينبغي ألاَّ يجوز على قوله في النسب إلى (ذِفَرىَ) فيمن نوَّنَ (ذِفْراويٌّ) كما لم يجز ذلك في (مِعْزَى) ، و(مَلهىً) ، وقد علل أبو علي ما حكاه أبو زيد على أَنَّه يكون على قول من قال : (أَديمٌ مَأْروط) ، والألف فيه للإلحاق ، ولا يكون على قول من قال : (بعيرٌ راطٍ) ، و(أَدِيم مَرْطيٍّ) ، ولكن على قول من قال ، (آرطٌ ، وَمَأْرُوطٌ) ، وذلك أَنَّه يجعل الهمـــــزة فاء الفعل لأَنَّه إن جعله من قول من قال : (مَرْطيٌّ) فقد ألحق زيادة الألف ما ألفهُ منقلبة مما هو من نفس الكلمة ، وإذا لم يَقُلهُ أحـــــدٌ ، والَّذي عند أبي على هذا مما يُقوي قول سيبويه فيما ذهب إليه من أنَّ الهمــزة في الأَرْطى فاء الفعل ، والألف هي التي للإلحاق ، فكما أَنَّها بمنزلة ما هو من نفس الكلمة على ما ذهب إليه يونس ، وسيبويه ، فلها شبهٌ بالتي للتأنيث .

(١) الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٠٨ .

ما هي علّة شبهها بها عندهم ؟ أنَّهم جميعاً لا يختلفون لو سَمُّوا رجلاً بـــــ(أَرْطىً) و(ذِفْري) فيمن نوّن لم يصرفوا ، فكما شبهوها جميعاً بالتي للتأنيث في هذا الموضع كذلك شبَّهها بها .

وكذلك عندهُ (أَيْ يونس) فيمن شبهها بها من قال في النسب إلى (أَرْطَى أَرْطَاوِيٌّ) ذلك أَنَّها تشبه بها كما ذهب إليه يونس أولى لمفارقتها التي للتأنيث في أكثر المواضع ، وذلك أَنَّ من سمّى به فلم يصرف في المعرفة إذا حَقَّرهُ صرف ، ولم يجره مجرى التي للتأنيث ، ولم يثبتها في التحقير ألفاً وقلبها ياء ، ولكنه يقـــــول في (أَرْطَى) اسم رجل إذا حُقِّر : (أُرَيْط) ، وفي (عَلْقَى) (عُلَيْق) فينوّن ، ولا يقول (عُلَيقَى) كما يقول في (بُشْرى) (بُشَيْرى) ، فكما أجريت مجرى المنقلبة عن الأصول في التنوين إذا حُقِّر بإثبات الياء كتنوين (مَلهىً) وإثبات بأنّها في التحقير ، فكذلك ينبغي أن يُجريهِ مجراه في أَلاَّ يُلحق الألف الزائد في النسب كما أُلحق في (دُنيا) ، وَ(دُهْنا) (١) .

القول الثاني للمبرد في كلمة(أَرْطَى) قال مرة : أنَّها للتأنيث ، ومرة للإلحاق سهوا منه :

وقد جعلها المبرد مرة للإلحاق ومرة للتأنيث فعندما ذكر أن الألف للإلحاق وأنها تُلْحق فقال : (وتلحقه الياء رابعة) نحو : (سَلْقى (٢) وجَعِبِي) (٣) ، وكل ما كان ملحقٌ بشيء من الفعل فمصدره كالمصدر وقاس عليه فقال :

---

(١) المسائل الشير ازيات ، جـــ١ ، صـــ ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ .

(٢) سلقَاهُ سَلْقاً : طعنه فألقاه على القفا .

(٣) جَعِبِي : أي صرعهُ .

"ونظيره من الأسماء أَرْطَى وعَلْقَى (١) ، ويدلّك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة : (أَرْطاةٌ وعَلْقاةٌ) (٢) ، وفي موضع آخر ذكر أَنَّ الألف للتأنيث حيث ذكر إِنَّه إِنْ لَمْ يكن مؤنثاً لأَفْعَل فإنّه يجمع على (فَعَالى) في وزن –حُبْلى : حَبَالَى – وقاس عليه (فَعْلَى) وكذلك تقول في (فَعْلَى) تقول في (أَرْطَى ثمَّ أَرَاطي) ، وهذا ذكره فيما ما كانت عدتهُ أربعة أحرف ، وفيه علامة للتأنيث فالألف عنده للتأنيث ، وفي كلامه السابق للإلحاق (٣) ، وهو وهمٌ وسهوٌ من عالم كالمبرد –رحمه الله– ، وقد أكدّ أن الألف للإلحاق في موضع آخر من كتابه المقتضب – تحت باب ما كانت آخره ألف مقصورةً للتأنيث ، وللإلحاق – فمن ذلك وزن (حَبَنْطَى) (٤) إنما هو من (حِبَطَ بطنهُ) فالنون ، والألف زائدتان لتبلغ بهما بناء (سَفَرْجَل) ، وعلة هذا القول ؛ أنْ تقول للمرأة (حَبَنْطاةٌ) ولو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها الهاء ، لأنّه لا يدخل تأنيث على تأنيث وألحق به أَرْطَى فقال : وكذلك أَرْطَىً ملحق بِجَعْفَر ووزنه "فَعْلَى" ملحق بفَعْلَلَ ، وعلى ذلك تقول في الواحدةِ أَرْطَاةٌ (٥) ، فهو يعترف أنها للإلحاق وليست للتأنيث ، وقد أشار عضيمة –رحمه الله– لسهو المبرد في تحقيقه للمقتضب ، جـــ٢ ، هامش (٢٣٣) ، وابن جِنِّي ممن فَصَّل في هذه المسألة فجعلها للإلحاق بالقول الفصل من خلال الأدلة التي ساقها فقد ذكر

(١) العلقى : شجر تدوم خضرته في القيظ . طوال ، وورق طوال ، قال في اللسان – بعضهم يجعل ألفها للإلحاق وتنون ، وبعضهم يجعلها للتأنيث .

(٢) المقتضب ، جـــ٢ ، ١٠٧ .

(٣) المقتضب ، جـــ٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ .

(٤) النون والهاء والألف والياء زائدة للإلحاق ، وهو العظيم البطن .

(٥) المقتضب ، جـــ٣ ، ٣٣٨ .

أَنَّ أبا عثمان : أوضح أنَّ الألف تلحق ببنات الثلاثة آخراً فتلحقها بالأربعة من الأسماء نحو : (مِعْزِيً) فَمِعْزِيً مُلحق بهَجْرَعٍ (١) ، وأَرْطَىً ملحقٌ بَجعْفَر ، وهي أكثر من أَنْ يُعدّها ابن جني ، ولكن أضع اسماً تستدل به على المسألة ، ما هي الأدلة التي ساقها أبو الفتح ؟

هي ما يلي :-

أولاً : يدل على زيادة الألف في مِعْزِيٌ : أنهم يقولون في معناه : (مَعْزٌ ، ومَعْزٌ ، ومَعِيزٌ) فتذهب الألف في الاشتقاق ، ويدل على أن الألف آخر (أَرْطَىَ) زائدة أنهم يقولون : (أَدِيمٌ مَأْروطٌ) إذا دُبغ بالأَرْطَى فقد ذهبت الألف في الاشتقاق .

ثانياً : وزن (مِعْزَي) فِعْلَىَ ، و(أَرْطَىً) فِعْلىً ، والألف في آخرهما لإلحاق لأنهما بوزن (هِجْرَعٍ ، وجَعْفرٍ) .

ثالثا : يدل على أَنَّهما ليستا للتأنيث وَأَنَّهما مُنوَّنتان ولو كانتا للتأنيث لما نُونتا على وجه . وذلك أَنَّك ترى مثل (حُبْلَى ، وسَكْرَى) ، و(جُمَادَى) لا يُنَوَّن أبداً ، وأيضاً قالوا : (أَرْطَاةٌ) فألحقوا الألف وعلامة التأنيث الهاء ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا تجتمع في الإسم علامتا تأنيث ، ألا ترى أَنَّك لا تقول في (حُبْلَى : حُبْلاَةٌ) ولا في (سَكْرَى : سَكْرَاة) وأيضاً فإن (مِعْزىً مذكَّر) . قال الشاعر ذو الاصبع العدواني : (٢)

---

(١) الهجرع من وصف الكلاب السلوقية الخفاف ، والهُجرع الطويل الممشوق – والهِجْرَعُ الاحمق من الرجال عند أبي عبيدة وعند الأصمعي وعن ابن سيدة أَنَّه الشجاع ، والجبان .

(٢) الشاعر هو : حرثان بن عدوان بن عمر بن قيس عيلان ، وكان جاهلياً ، ويسمى ذا الاصبع لأن حية نهشته في اصبعه فقطعها ، الشعر والشعراء لابن قتيبة صـــ٧٠٨ ، والبيت من بحر الرجز ، انظر سيبويه ، جـــ٣ ، صـــ ٢١٩ ، وجـــ٥ الفهرسة ، صـــ ٨٤ ، وفي سر الصناعة لابن جني ، جـــ٢، صـــ ٦٩٢ ، وشرح المفصل ، جـــ٥ ، صـــ ١٦٣ .

وَمِعْزِيَ هَدِباً يَعْلُو قيران الأرض سُودَاناً (١)

فليست الألف فيه للتأنيث ؛ لأنه مُذكَّر.

وكذلك قولهم : (سَعِلاةٌ (٢) ، وَعَزْهَاةٌ (٣) ، وَجَلَعْباة وَصَلَخْداة(٤)) الألف في أواخرها للإلحاق بمثل (هِجْرِعٍ ، وفَرَزْدَقٍ (٥)) يدل على ذلك لحاق علامة التأنيث فيها وحكى سيبويه (بُهُمَاةٌ) وهذا حرف شاذٌ لأنه أدخل الهاء في ألف فُعْلَى ، وألفُ فُعْلَى لا تكون إلا للتأنيث ، وقد فصَّل ابن جنِّي في (بُهْمَاة) تلك فذكر :

١-أَنَّ الألف ليست للتأنيث ، فإما أن يكون جعلها بمنزلة قَبَعْثَرى زائدة لغير الإلحاق ولا تأنيث وإما أَنْ يكون جعلها مُلحقة للكلمة ببناء جُحْدَب على مذهب الأخفش .

٢-إن قلت يلزم على هذا أَنْ تنون (بُهمى) بعد حذف الهاء أو قبل دخولها على قول من أدخل عليها ؟ قيل : قد يجوز أَنْ يكون الذي أدخل الهاء عليها لأنَّ الجمهور إذا حذفها وافق الجميع وتكون الهاء للتأنيث فيخالف ، إذا ألحق الهاء ، ويوافق إذا حذفها.

---

(١) المعزُ : الصلابة من الأرض ، والأرض الحزنة الغليظة ، والمعْزِي ذو الشعر من الغنم ، وفي البيت للغنم والألف للإلحاق .

(٢) السّعلاةُ ، والسَّعْلا : الغُولُ ، وقيل هي ساحرة الجنّ ، واستَسْعَلت المرأة : صارت كالسُعلاةِ خُبْثاً وسلاطةً ، قال أبو عدنان إذا كانت المرأة قبيحة الوجه سيئة الخلق شُبِّهت بالسعلاة .

(٣) وعزْهَاةٍ : عن إبل فارس رجل غرهاةُ ، عازف عن اللهو والنساء لا يطرب للهو ويبعد عنه ، الألف للإلحاق ، ويجيء صفة وفيه الهاء عن اللسان .

(٤) الصَّلَخَدُ والصَّلَخْدُ : الجمل المسنَ الشديد والأنثى صلخَادة .

(٥) الفَرَزدق : الفرزدقُ : الرغيف وقيل فتات الخبز ، وقيل قطع العجين ، والمرأة فرَزدقة وبه سمي الرجل الفَرَزدق .

٣-أو يكون الذي قال : (بُهْماةٌ) (١) بناها في أوَّلِ أحوالها على التأنيث كما قالوا : (عَرْقُوةٌ) (٢) و(قُمُحْدُوة) ، والنهاية مَذْروان ، وثَنَايَان فبناء هذه الأشياء في أول أحوالها على التأنيث والتثنية فكذلك لهما على التأنيث والتثنية ، فكذلك (بُهْماةُ) تكون مبنية على التأنيث لا مذكِّر لها .

٤-وقد حكى أبو الحسن (الأخفش) أَنَّهم ألحقوا علامة الهمزة والتاء للتأنيث (شُكَاعاةٌ) (٣) ، وحكى أبو زيد أَنَّهم يقولون : (وصَبَاءةً) (٤) ، و(حَلَفَاءةً) (٥) ، و(طَرفَاءةً) (٦) ، وهو عنده من النادر ، والصرفيون والصرفيون قد حُكِيَ عنْهم (أَديمٌ مَرْطٌّي) وليس في كثرة (مِأروطٍ) وينبغي أن يكون (أَرْطَى) على هذا القول (أَفعلاً) ونُوِّنَ لأنها نكرة بمنزلة : (أَفْكلٍ (٧) ، وأَيدَع (٨)) وتكون (أَرطَاة) على هذا (أَفْعَلَةً)

---

(١) الجوهري: بُهمى ،نبتٌ – قال أبو حنيفة : هي خير أحرار القول رطباً ويابساً ، وهي نبت أول شيء بأرضاً ثم نَبُتَ كما ينبت الحب ثم تبلغ بها النبت إلى أن تصير مثل الحبّ ، ويخرج لها شوك مثل شوك السنبل ، إذا وقع في أنوف الغنم والإبل ، أنقب عنه حتى ينزعه الناس .

(٢) العروة : خشبة معروضة على الدلو والجمع عَرْقٍ ، وأصله عَرقون .

(٣) الشكاعي : نبت ؛ قال الأزهري : رأيته بالبادية وهو من أحرار البقول الواحدة شكاعاة ، وألفها لغير التأنيث .

(٤) وصَباء : كل نبات ذي انابيب واحدتها وَصَبة ، وكل نبات كان ساقه أنابيب فهو وصْبَاء والوَصباء جماعة الوَصب واحدتها وَصَبة ، ووصباء اسم واحد يقع على جميع وفيه علامة التأنيث .

(٥) حَلفاء : من نبات الاغلاثِ ، واحدتها حَلِفة ، والجمع حلفاء – وهو نبت أطرافه محددة كأطراف سعف النخل .

(٦) الطرفة شجرة الطَّرف ، والطرفاء جماعة الطرفة – والطرفاء اسم للجمع وعند ابن جني الهمزة للتأنيث .

(٧) أفكل : في النهاية في الحديث فبات وله (أَفكلٌ) ، (الأَفكل) ، بالفتح : الرَّعدةٌ ، من برد أو خوف ، ولا يبنى منه فعلٌ وهمزته زائدة ووزنه أفعل ، وإذا سمي به لم يصرف للتعريف ووزن الفعل .

(٨) أَيْدَعَ : صبغٌ أحمر ، وقيل هو خشب البقم ، وقيل دمُ الأخوين ، وقيل هو الأيدع أيضاً ، قال ابن بري : شجرته يقال لها تحريفةٌ وعودها الجنجنة .

مثل (أَرْمَلَةٍ) وإن لم تكن وصفاً وحكى بعضهم : (أَديمٌ مُؤَرْطي) فهذا يحتمل عندي أمرين أجودهما أن يكون (مُفْعَلَىً) بمنزلة (مُسْلَقَىً مُجَعْبَى) ، ويحتمل أن يكون (مُؤَفعَلاً) بمنزلة قول الراجز أبو حيان الفقعسي (١) :

فَإِنَّه أَصْلٌ لأن يُؤُكْرَمَا

وعند ابن جني الوجه الأول أقيس ، لأنك تجعل الهمزة فيه فاءٌ وذلك أقيس لأنَّ (مأْرُوطاً) أفشى في اللغة من (مَرْطِيٌ) وكلاهما جائز والأول هو الاختيار عند ابن جني لأنه يوافق القياس (٢) ، وقد شرحه الرضي : إنَّما إنَّما حذفت ثانية همزتي نحو : أُؤكْرِمُ مع أن قياسها أن تقلب واواً كما في (أُويْدِمُ) .... في باب تحفيف الهمزة لكثرة استعمال مضارع باب الإفعال فاعتمدوا التخفيف البليغ ، وإن كان على خلاف القياس(٣) .

إذن تحقيق الهمزة أبلغ عند الرضى وإنْ لم يوافق القياس .

ووجه العلاقة بين كلام ابن جِنِّي ، وكلام الرضي : أنَّ ابن جني جعل الهمزة فاء الكلمة في (مَأْرُوط) ، وذلك أنَّ (مأْرُوطاً) أفشى في اللغة ، وكلام الرضي جعل مضارع (أَكْرَمَ) (يُكْرِم) ، وفي اسم الفاعل (مُكْرِم) ، وفي اسم المفعول (مُكْرَم) ، وقد رفضه الرضي بالرغم من أَنَّ تحقيق الهمزة أبلغ عندهُ ؛ لكن رفضه الرضي لما يلزم من توالي الهمزتين همزة المضارع وهمزة (أَكْرَمَ) وإنْ لم يُوافق القيـــــاس .

(١) الشاعر هو أبو حيَّان الفقعسي ، وهو شاعرٌ راجز ، والبيت من الرجز ، انظر الخزانة للبغدادي ، جـــ٢ ، صـــ ٣٣٦ .

(٢) المنصف ، جـــ١ ، صـــ٣٥ .

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ، جـــ١ ، صـــ١٣٩ ، ١٤١ ، ١٤٣ .

وأوضح أبو العلاء المعرِّي أن ألف بُهْمىَ إذا صح قول العرب جعلت من الملحقات ثم أبان فهمه للمسألة بقوله : (ولم يثبت ذلك) وقال بعضهم البُهْمى واحد وجمع فالألف عنده للتأنيث وليس بجارٍ مجرى أرطَاةً وعَلْقَاةٍ لأن الالحاق كثر في فَعْلى وحكى المازني أنه سمع أبَا عبيدة بقوله ما أكذب النحويين يزعمون أن التأنيث عند رؤبة بن العجاج ، يقول : (عَلْقَاة) يعني الواحدة من العلقى وهو ضرب من الشجر مُرٌّ ينبت في الرملِ .

قال الشاعر يخاطب جملهُ (١):-

قمتُ كَملاً وكلَّ عَلَى غَيرِ شَهْوة أَفَانين عَلْقَىَ مرَّةٍ بأَمِيل

ثم شرح الأميل أنَّه رمل يَنْعَقدُ فيكون أميالاً وربما كان مسيرة يومين أو ثلاثة وليس ما ذهب إليه أبو عبيدة مبطلاً مذهب النحويين عنده لأنّ من قال (عَلْقَاةٍ) جعل الألف لغير التأنيث فلا يلزمهم ما قال (٢) أي أنه وافق مذهب ابن جنِّي في أنَّ الألف للإلحاق والهاء للتأنيث لأنه لو كانت الألف للتأنيث لم تلحقها التاء وهو ما حققته الدراسة وهو اتفاق بين العلماء على أن الألف في (أَرْطَى) للإلحاق وليست للتأنيث وهو ما ذكره ابن الحاجب حيث قال : (فإن رجع إلى اشتقاقين واضحين كأَرْطَى وأَوْلَف) حيث قيل : (بَعيرٌ آرط ، ورَاطٍ) ، و(أَديمٌ مَأْرُوطٌ) ، و(مَرْطيٌّ) ، و(رجلٌ مَأْلُوفٌ ، ومَوْلُوفة) جاز الأمرانِ .

وشرحه الرضى بأنَّهُ يجوز أن يكون أَرْطىً فَعْلَى ؛ لاشتقاق أرطٍ ومَأْروط منه والألف للإلحاق ؛ لقولهم أَرْطَاةٌ ، ويكون أَفْعَل بدليل (رَاطٍ ،

(١) أورده أبو العلاء في رسالة الملائكة ، صـــ٧٧ ، دون نسبه ، ولم أجد له قائل في كتب الأدب معظمها ، ولم يذكره محقق رسالة الملائكةُ .

(٢) رسالة الملائكة ، ٧٥ ، ٧٧ .

وَمَرْطِيٌ) والأَرْطى : من شجر البرّ يُدْبَغُ بورقهِ ، والأوْلق: الجنون ، يجوز أن يكون (فوعلاً) بدليل (مألوق) وأن يكون (أفعل) بدليل (مَولوق).
وقوله : (جاز الأمران) أيْ : زيادة أول الحرفين وأصالة الأخير والعكس (١) .

وقد ذكر ابن يعيش أَنَّ ألف التأنيث لا يدخلها تنوين ولقولهم في واحدة أرْطَاة فلو كانت للتأنيث لم تدخلها تاء التأنيث ولذلك كانت الألف للإلحاق لا للتأنيث ما العلة ؟ لأَنَّ ألف التأنيث لا تُنوَّن (٢) .

والدراسة توافق ما ذهب إليه العلماء من القول أن الألف في أَرْطى للإلحاق وفي ما استندوا إليه من أدلة اللغة وجهٍ كافٍ لصدق ما قالوه لأنَّ هدفهم خدمة لغة الكتاب الكريم .

المسألة الثانية :- من باب التصغـــير وهو تصغير كلمة (أحْوَى) .

قبل الحديث عن تصغير كلمة (أحْوَى) لابد من تعريف التصغير لغةً واصطلاحاً :

التصغير في اللغة : قال في اللســـــان : الصّغر ضد الكبـــر ، ابن سيـــدة : (الصَّغَر والصَّغَارة) خلاف (العِظم) وقيل : (الصَّغَر في الجُرْم) ، و(الصَّغارة في القَدْر) ؛ (صَغَر صَغارةٌ) ، و(صِغَراً صَغُرَ يَصْغرُ صَغَراً) بفتح الصاد والغين ، و(صُغْراناً) كلاهما عن ابن الأعرابي ، فهو (صَغيرٌ ،وصُغار) بالضـــــم والجمع (صِغـــــــار) .....

والتصغير للإسم والنعت يكون تحقيراً ويكون شفقة ، ويكون تخصيصاً كقول الحُباب بن المنذر :

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب ، جـــ٢ ، ٣٤٣ .

(٢) شرح المفصل ، جـــ٥ ، صـــ ١٢٩ .

(أَنا جَذِيْلُها (١) المُحَكَّكْ (٢) ، وعَذِيقهَا (٣) المُرَجَّب (٤)) ؛ والتصغير يجيء بمعانٍ شتى : منها ما يجيء على التعضيم لها ، وهو معنى قوله : فأصبتها سُنَّية حمراء ، وكذلك قول الأنصاري : أَنا جَذِيْلُها المُحَكَّكْ وعَذِيقهَا المُرَجَّب ؛ ومنه الحديث : (أَتَتْكم الدَّهْماء) ، يعني الفتنة المظلمة فصغّرها تهويلاً لها ومنها أنْ يُصغِّر الشيء في ذاته كقولهم : دُوَيرة ، وَحُجيرةٌ ، ومنها ما يجيء للتحقير في غير المخاطب وليس له نقص في ذاته كقولهم : (هَلكَ القومُ أهل بُيَيْت) (٥) .

---

(١) الجِذلُ : أصل الشيء الباقي من شجرة وغيرها بعـــد ذهاب الفرع ، والجمع أجذَالٌ ــ وجِذَال ، وجُذُول .... قال يعقوب : عَنِيَ بالجَذِيل ههنا الأصل من الشجرة تحتك به الإبل فتشفي به ، أيْ قد جرَّبتني الأمــور ولي رأيٌ وعلمٌ يَشْتفى بهـــما كما تشتْفي هذه الإبل الجَربى بهذا الجِذل ، وصغَّرهُ على جهة المدح ، انظر اللسان لابن منــظور ، جــ١١ ، مادة جَـــــذَلَ ، صـــ١٠٦ العمـــود الثاني ، صـــ١٠٧ العمـــــود الأول .

(٢) في اللسان حَكَّ الشيءْ بيديه وغيرهُ يحُكُّه حكَّاً ... وتحَاكَّا الشيئـــــان ، اصْطَكَّ جُرماهُما فحَكَّ أحدهما الآخر .... معناه أنَّه مثَّل نفسه في الجِذل المُحكَّك : الذي يُنصب في العطـــن لِتحتَكَّ به الإبل الجربَى .... وقيل هو عـــودٌ يُنصب للإبل الجربى لتحتكَّ به من الجرب ؛ قال الأزهري : وفيه معنىً آخر ، وهو أحب إليَّ وهو أنَّه أراد أنَّه منَجَّذٌ قد جرَّب الأمـــور وعرفها ، وجُرِّب فوُجد صلب المكسرِ غير رِخوٍ يثبت للغـــدر لا يفر عن قرانه : معناهُ أنا دون الأنصار جِذلٌ حِكاك لم عاداهم ، انظر ابن منظور اللسان ، جــ١٠ ، مادة حَكَكَ ، صـــ٤١٣ العمـــود الأول والثاني .

(٣) العَذَقُ : كل غصن له شعـــب ، والعذَقُ أيضاً النخلة عند أهل الحـــجاز ، والعِذْقُ الكياسة قال الجوهري : العَذَقُ بالفتح النخلة بحملها ؛ ومنه حديث السَّقيفة : أنا عَذِيقها المُرجَّب ، تصغيراً لِعذق النخـــلة ، وهو تصغير تعظيم . وفي الحديث : كم من عِذقٍ مُذَلَّل في الجنـــة لأبي الدِّحداح ، انظر ابن منظور اللسان ، جــ١٠ ، صـــ ٢٣٨ العمـــود الثاني .

(٤) الرُّجْبَةُ أن تُعْمِد النخلة بخشبة ذات شعبتين ... قال يعقوب التَّرجيب هنا في كلام الحُباب إرفادهِ النخلة من جانب ليمنعها من السقـــوط ، أيْ أنَّ لي عشيرة تعضِّدُني وتمنعني ، والمُرَجَّب هو تصغير تعظيم ، وقيل أراد بالترجيب التعظيم ، انظر ابن منظور اللسان ، جــ١ ، مادة رجَبَ ، صـــ٤١٢ العمـــود الثاني .

(٥) ابن منظور ، جـــ ٤ ، مادة صَغَـــرَ .

والتصغير في الاصطلاح : التصغير : هو يجيء لمعانٍ تصغير التحقير كـــ (رُجَيلٌ) ، والتقليل كـــ (دُرَيْهم) ، والتقريب كقولك : (دَاريْ قُبيلَ المسجد) ، والتَّحزن كـــ (يَا بُنَيَّ) ، والتكريم والتلطيف : كـــ (أُخَيْ) و(بُنَيَّ) وعليه قوله عليه الصلاة والسلام في عائشة : (حُمَيراء) وقد يجيء للتعظيم كـــ (قُريش) ، ويصغر من الكلمة الاسم ؛ ومن الأفعال فعل التعجب كما قالوا : (مَا أُمَيلحَ زَيداً) (١) .

تصغير (أَحْوَى) وأقوال العلماء فيه القول الأول قول سيبويه :

ذكر سيبويه في تصغير (أَحْوَى) تحت باب (تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاَمهُنَّ ياءاتٍ وواواتٌ) فقد ذكر فما كان منها على ثَلاثةِ أحرف فإنَّ تحقيره على مثال "فُعَيلٍ" ويجري على وجوه العربية ؛ لأنَّ كلَّ ياءٍ أو وَاوٍ كانت لاماً وكان قبلها حرف ساكن جرى مجرى غير المعتل ، وتكون ياء التصغير مُدغَمة لأنَّهما حرفان من موضعٍ والأَوَّل منهما ساكنٌ ، وذلك قولك قَفاً قُفُيٌ ومن فَتىً فُتَيً ، أما إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ، ويصير الحرف على مثال (فُعَيلِ) ، ويجري على وجوه العربية ، وذلك في قولك (عَطَاءٍ ، عُطَيٌّ) ، وكذلك من قال (أُسَيْوِدٌ) وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة واعتلت واستثقلت في غير معتل ، فلمّا كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياءُ التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها ، وكذلك كلمة (أَحْوَى) إلا في قول من قال : (أُسَيْوِدُ) ولا تصرفهُ لأنّ الزيادة ثابتة في أوَّلهِ ، ولا يلتفت إلى قلّتهِ – وهناك عند سيبويه في (أَحْوَى) قولان :- الأول قول عيسى بن عمر فكان يقول :

(١) أبو البقاء الكفوي ، جـــ ٢ ، فصل التـــــاء .

أُحَيٌّ ويصرف ، وهو خطأ عند سيبويه ، ولو جاز لصرفت (أَصَمَّ) لأنَّه أَخفّ من (أَحْمرَ) وصرفت (أَرْأس) إذا سميت به فقلت (أَرْس) .

القول الثاني قال به أبو عمر:- فكان يقول : (أُحَيٍ) ولو جاز لقلت في (عَطَاءٍ : عُطِيّ) لأنها عنده ياء كهذه الياء ، وهي بعد كسرةٍ .

القول الثالث قول يونس فقوله : هذا (أُحَيٌّ) كما ترى ، وهو القياس والصواب (١) ، و(أَحْوَى) إذا صغِّر فتقول عند سيبويه والمبرد ، ويوافق سيبويه قول يونس الثالث : (أُحَيٍّ) بيَاءَيْن غير منصرف ، إذاَ ما هو أصله عند سيبويه ؟.

أصله : (أُحَيْوٌ) ، لأنَّه من الحَوَّة ، (وهي إذا خالط خضرتهُ سواد وصُفرةُ).

ماذا حدث فيه ؟ قلبت الواو الأخيرة – ياءً ، لكسر ما قبلها وأُدغِمت ياء التصغير في الياء الأولى ، وهي عين الكلمة بعد قلبها ياء (٢) ، فحُذفت الياء الأخيرة ، فصار مثل عُصيٌّ ، فَفُعِل به ما تقدم من الحذف لأنَّه لا فرق عند سيبويه بين أنْ يكون المدغم فيه ياء التصغير ، زائداً كألف عَطاء ، أوْ أَصلياً كواو أَحْوى ، وقال أبو عمرو بن العلاء بالفرق ، فتقول : (أُحَيِيٌّ) ، بثلاث ياءات ، وتجريه مجرى (أَغيم) ، فتقول : (أُحيِيّ) رفعاً وجراً ، وَ(أُحيِيً) نصباً (٣) .

وهذا عند يونس ويترك الصرف لوجود الزيادة في أوَّلهِ ، وهذه هي العلة وهو اختيار سيبويه والمبرد .

---

(١) الكتاب ، جـ٣ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ .

(٢) ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، جـ٤ ، ١٤٨ .

(٣) المساعد على تسهيل الفوائد ، جـ٤ ، صـ ١٤٨ .

وعند أبي عمر – إذا صغَّرته على لغة الإظهار قلت : أُحَيْوٍ ، وتنوينه بنون العوض ويعرب كأُعيِّم ، أو على لغة الإدغام ، قلت عند أبي عمرو : (أُحَيّ) تحذف الياء الساكنة رفعاً وجراً تشبيهاً بياء أُعَيِّم وتثبيتها نصباً فتقول : رأيت أُحيِيِّ ، كما تقول (أُعَيْمي) ، وعند عيسى بن عمر أُحَيِيُّ بحذف الياء الأخيرة ، وتُركَ الصرف (١) ، ويشرح ابن مالك ذلك كله بقوله : (فإن لم يكن زائداً كالمنقلب عن واو أَحْوَى ، فإنَّ أَبَا عَمْرُو يرى فيه تقرير الياءات الثلاث – فيقول : (هذا أُحَيّيٌ ، ورأيت أُحَيّيٍ) وغيره لا يرى ذلك ، إلا أنَّ سيبويه يحذف ويستصحب منع الصرف وعيسى بن عمر يحذف ويصرف (٢) .

وتحدث المازني تحت مسائل في عويص التصريف قوله : ومن حذف ياءً من تحقير (أَحْوَى) فقال (أُحَيِيٌّ) كراهة اجتماع ثلاث ياءات ، لم تحذف هنا شيئاً لانّ الوسطى في تقدير الهمز .

وقد شرح ابن جنِّي قوله : ومن حذف ياءً من تحقير (أَحْوَى) فقال (أُحَيٌّ) كراهة اجتماع ثلاث ياءات ، لم تحذف هنا شيئاً لانّ الوسطى في تقدير الهمز قوله هنا يريد به لفظ (أُويّ) الذي على مثال (أُحَيّ) وفي كل من (أُوَيٌّ) ، و(أُحَيٌّ) ثلاث ياءات .

فأمَّا (أُحَيّ) تصغير (أَحْوَى) فقد زيدت فيه ياء التصغير بعد الحاء فصار(أُ حَ ىُ وي) فاجتمعت فيه ياء التصغير وبعدها واو والياء والواو إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، فهذه إذاً ثلاث ياءات حذفت إحداهما لاجتماع ثلاثتها ، أمّا (أُويٌّ) تصغير (أُوَوٌ)

(١) ابن عقيل ، المساعد على تسهيل الفوائد ، جـ٣ ، ٤٩٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ، جـ٤ ، ١٩٠٧ .

مخففاً عند التصغير حرِّك الحرف الثاني وهو الواو بالفتح لكي تتحقق صيغة التصغير ، وزيدت ياءه بعد الواو – كُسِر ما بعد ياء التصغير وذلك لأنّ الكلمة رباعية ، والذي كُسِر هو أُولى الهمزتين في آخر الكلمة وقُلبت ثانية الهمزتين الأخيرة ياء للتخفيف ، وحذفت لكونها سكون التنوين ، وقُلبت أُولى الهمزتين التي كُسرت ياء وأدغمت في ياء التصغير فصار أَويٌّ منقوصاً ، وقد علّق العلامة محمد علي النجار محقق الخصائص على ذلك بقوله : (يجوز في تصغير أَحْوَى) وجهان : (الأُحَيِيٌّ) بثلاث ياءات ، ياء التصغير والياء المنقلبة عن الواو ، ولام الكلمة ، ويقال في التجرّد من أَلْ ، والإضافة (أُحَيٌّ) منقوصاً بحذف الياء الأخيرة لالتقاء الساكنين ، والأُحَيُّ بحذف إحدى الياءين الأخيرتين ، ويقال (أُحَيَّ) والمسموع لهذا الوجه الفرار من اجتماع ثلاث ياءات في الطرف (١) .

والأخفش ينوي ما حذفه بعد ذهاب بناء أَفعل تحدّث أبو يعلى : عن أبي عثمان المازني أنه قال : قُلتُ للأخفش لمَ لمْ تصرف أَحْوَى إذا صغّرته وقد ذهب منه بناءُ أَفْعل ، تقول : (أُحَيٌّ) كما ترى فالمحذوف منه في التصغير في موضع اللام ؟ قال أبو يعلى : فقلت له : ولم حذف ؟ قال : لاجتماع الياءات ، اجتمع الياء التي في موضع العين وياء التصغير والياء التي في موضع لام الفعل فحذف فقال الأخفش : (لأنِّي أنوي ما حذفت) (٢) .

وختام هذه القضية ترى الدراسة أن قول سيبويه هو يوافق العربية في حذف الياء الأخيرة لمنع توالي الأمثال وأيضاً منع صرفه ، لأنّه جاء على

(١) المنصف ، جـ٣ ، ٩٨-٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٢) أبو القاسم الزجاجي ، مجالس العلماء ، المجلس ٤١ ، مجلس أبي عثمان مع الأخفش ، ٧٠ .

ما يوافق اللغة فإذا اجتمع في الاسم شيئان العلَمية ووزن الفعلِ بالزيادة في أوله منع من الصرف .

المسألة الثالثة التي فيها قولان كلمة (خَطِيئة):

لابد قبل الحديث عن كلمة (خَطِيئة) من تعريف الإبدال في اللغة والاصطلاح :

الإبدال في اللغة : في اللسان : بَدَلُ الشيء : غَيْرُهُ . ابن سيـــــدة : بدل الشيء وَبَدلهُ وبَديلهُ الخلف منه والجمع أَبدال ، قال سيبويه : إِنْ بدَلك زَيد أَيْ بَديلك زَيدٌ ، قال : وتَبدَّل الشيء ، وتَبَدلَّ به واستبدلهُ واستـــــبدل به كلّهُ : اتَّخذ منه بَدلاً ، وأبدلَ الشيء من الشيء وبَدَّله : اتَّخذ منه بدلاً .... والأصل في التبديل تغيير الشيء من حاله ، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر.

وحروف البدل : الهمزة والألف والياء والوا والميم ، والنون ، والتاء ، والهاء ، والطاء والدال ، والجيم وإذا أضفت إليها الميم واللام وأخرجت منها الطاء والدال والجيم كانت حروف الزيادة ؛ قال ابن سيدة : ولسنا نريد البدل الذي يحدث مع الإدغام إنَّما نريد البدل في غير إدغام (١) .

البدل في الاصطلاح : بَدلَ : هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه هذا إنما يكون في حروف العلة وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها ، وكثرة تغيرها وذلك في نحو : (قَامَ) و(مُوسِر) و(رَأَسَ) و(آدم) فكل قلب بدل ، وليس كل بدل **قلباً** (٢) .

---

(١) ابن منظور ، جـــــ١١ ، مادة بدل .

(٢) الكفوي ، الكليات ، جـــ١ ، صـــ١٩٩ ، فصل الباء .

كلمة (خَطِيئة) مما كانت لامُه همزة إذا جمعتها على صيغة مَفَاعل: يحدث فيه إبدال .

القول الأول قول سيبويه :

ناقش العلماء الإبدال في كلمة (خَطِيئَة) ابتداءً من سيبويه الذي أول من ذكرها في باب مَا الهمزة فيه من موضع اللام من بنات الياء والواو – والعلماء يذكرونها في باب الإبدال ، فقد ذكرها سيبويه ، أمَّا فَعَائلُ من (جِئْتُ ، وسُؤْتُ) فكَخَطايا تقول : جِيَايَا وَسِوَايَا ، وأما الخليل فكان يزعم أن قولك : (جَاءٍ ، وشَاءٍ) ، ونحوهما فيهنّ مقلوبة ، وقال : ألزموا ذلك هذا واطَّرد فيه ، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة ، وذلك نحو قولهم للعجاج :

لاَثٍ بِهَا الأَشَاءُ والْعُبرِيُّ(١)

والشاهد قلب (لاَثٍ) من (لاَئِثٍ) (٢) .

فأمَّا الخليل فقد قال فيه أبو عليٍّ فإنَّه يرى أنَّ (خَطَايا) ، (ورَزَايَا) وما كان نحوهما قد قُلبت لامهُ التي هي همزةٌ إلى موضع ياء (فَعِيلة) فكأنَّها في التقدير : (خَطايِيءُ) ثم قلب الهمزة فصارت موضع الياء فصارت (خَطائِي) ، فأبدلت الكسرة فتحة ، وعُمل بها كما في قول عامة النحويين وذكر ابن جني فسألت أبا عليٍّ عن هذا فقلتُ : هلاَّ أقرَّ الهمزة بحالها ، فقال : (خَطَاءٍ) لأنَّها لامٌ ، وهي من الأصل وليست عارضة في جمع ، كما يقول في جمع (جَائِيةٍ) : (جَوَاءٍ) لأنَّها ليست عارضة في جمع؟

(١) الشاعر والبيت الشعري سبق ذكره .

(٢) الكتاب ، جـــ٤ ، ٣٧٧ .

فقال : إنَّ اللام لمَّا قُدِّمت فَجُعلت في موضع الهمزة العارضة في الجمع أشبهتها فجرى عليها حكمها فَغُيِّرت كما تُغَيَّر العارضة في الجمع ، كما تقول في جمع (قَوسٍ) : (قِسِيٍّ) وأصله (قُؤُوسٌ) ثم تقدم السين وتؤخر الواو ، فكان يجب أن تُصَحَّح لأنَّها عين الفعل ، فيقال : (قُسُوٌ) ولكنهم لمَّا أخَّروا العين موضع اللام أُعِلَّت كما تعلَّ اللام ، فجرت (قِسِيٌّ) مجرى (عِصِيٌّ) .

وكأن الخليل إنَّما ذهب إلى القلب في هذا ؛ لأنَّه قد رآهم قلبوا نظيرهُ مما لامهُ صحيحة نحو قول الشاعر أنشد سيبويه :

تَكَادُ أَوَاليها تَفْرِي جُلُودها ويَكْتَحلُ التَّالي بِمَورٍ وحَاصِبِ (١)

يريد أوائلها . (٢)

وتتضح صورة هذا الإبدال عند المبرد حيث يذكر أنّ ما يلحق (فَعِيلة) مما لامُهُ نحو (خَطِيئَة) فإن جمعتها قلت : (خَطَايَا) والذي يسبق الجمع إبدالٌ ثم إعلال ، وكان الأصل أن تلتقي همزتان فتقول : خَطَائِيء، أبدلت الياء الأُولى همزة من خطيئة أثناء الجمع إحدى الهمزتين ياء لئلاَّ تلتقي همزتان فلمَّا اجتمعت همزة وياءٌ أبدلت الهمزة ياء وأدغمت أصبحت خَطَايا (٣) ، ومراحل خَطِيئة تتضح فيما نقله الأشموني عن ابن مالك في قوله :

* وافتح وَرُدَّ الهمز فِيمَا أُعِلّ لاَماً *

فمثال ما لاَمُهُ همزة كلمة خطيئة عندما تُجْمع على خَطَايَّا لأن أصل خَطَايَا خَطَايِيءْ ، بياء مكسورة وهي ياء خَطِيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم

---

(١) هذا البيت لم أعثر له على قائل ، وقد ذكره محقق التعليقة على كتاب سيبويه الدكتور عوض بن حمد القوزي ، جـ٥ ، صـ٨٣ ، ولم ينسبه لقائل سوى الاستشهاد به .

(٢) المنصف ، جـ٢ ، صـ٥٦ ، ٥٧ .

(٣) المقتضب ، جـ١ ، ١٣٩ .

أبدلت الياء همزة على حد الإبدال الثانية ياء ، وذلك أن الياء المتطرفة بعد همزة تُبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة ، ثم فُتحت الأولى تخفيفاً ، ثم قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (خَطَاءاً) بألفين بينهما همزة والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، فأُبدلت الهمزة ياء فصار خَطَايَا بعد خمسة أعمال وتجاذب هذه المسألة قولان كلُ له حجته فقد قال البصريون أنَّ خَطايَا جاء على خَطِيئة بالإبدال والإدغام على وزن هَديَة وذهب البصريون أنها فَعَائل حملاً للمعتلِّ على الصحيح – فسَّره الصبَّان وهو ما ذهب إليه ابن مالك جعلوها على وزن صَحيفة صحيحة اللام .

ويدل على صحة مذهبهم عند الأشموني قول الشاعر عبيدة ابن الحارث بن عبدالمطلب : (١)

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلاَثَتُنَا حَتَّى أُزِيروا المَنَائِيَا

وقد شرحه الصبان بقولهِ : (وإِنْ كَانَتْ الهمزة) أي الموالية لألف مفاعل أصلية، وهذا محترز القيد الذي تضمنه قول الأشموني الهمز بلام العهد لأنَّ المعهود الهمز السابق في كلامه ، وهو لهمز المبدل من مدة الواحد الزائدة أو ثاني لينيه أو القيد الذي في قول شرح الأشموني أعني ما استحق الهمز لكونه أي الهمز في الأصل مداً مزيداً في الواحد قوله : (فعله) بكسر الميم تصريح قوله : (فلا تغير في الجمع بل تبقى هي

(١) قائله هو عبيدة بن الحارث بن عبدالمطلب ابن عم النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وكان أمير المسلمين يوم بدر ، قطعت رجله ، ومات بالصفراء ، وهو من البحر الطويل ، توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ، جـ٣ ، صـ ٥٧٤ .

وكسرتها والياء بعدها قوله : (سُلوكاً بالأصلي) أيْ الهمزة الأصلي مسلك العارض بسبب الجمع (١) .

القول الثاني قول الخليل : من أَنَّ خَطَايَا وزنها فَعَالِ – لا يشبه قول الكوفيين في الألف عندهم لتأنيث وعنده بدل من المَدَّة المؤخرة – لأنَّه يقول إنّ مَدّة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير (خَطَائِيٌ) ثم تُعلّ إعلال قَاضٍ لاجتماع التنوين وحرف العلّة (٢) .

ويتضح مذهب كل من الكوفة والبصرة لدى الأنباري ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ (خَطَايَا) جمع لكلمة (خَطِيئَة) على وزن (فَعَالِى) ، وإليه ذهب الخليل بن أحمد وذهب البصريون إلى أنّ خطايا على وزن (فَعَائِل) .

ما هي يا ترى حجّة الكوفة ؟

ذلك أن وزن (فَعَالَى) ، الأصل أن يقال في جمع خَطِيئة (خَطَاييء) مثل (خَطَايع) إلا أنّه قدِّمت الهمزة على الياء ؛ لئلاَّ يؤدي إلى إبدال الياء همزة كما تبدل في (صَحِيفة وصَحَائف) لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنّهم يُجْرُون ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال ، وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلو لم تُقدّم الهمزة على الياء في (خَطَاييء) لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين وذلك مرفوض في كلامهم ولم يأتِ في كلامهم إلاَّ في قول الشاعر : (٣)

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ، جـ٤ ، صـ٤٠٩ .

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ، جـ٤ ، ٤١٠ ، ٤١١ .

(٣) أورد النحاة هذا الشاهد كراهة اجتماع همزتين في كلامهم ، ولم يأتي إلا في بيت واحد ، وهو هذا البيت الذي ذكره الأشموني ، وهو من شواهده ، ورقمه (٣٨) ، والبيت مجهول النسبة ، وهو من البحر ==

فَإِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَتَى المَوْتُ جَائِيءٌ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدّةٍ المَوْتِ عَاجِلُ

ولهذا قال الخليل بن أحمد : (جَائِيةَ) مقلوبة والوزن (فَالِعة) فصارت (خَطَائِي) مثل (خَطَاعِي) ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصارت (خَطَاءاً) مثل (خَطَاعَاً) فحصلت همزة بين ألفين .

والألف قريبة من الهمزة فأبدلت فراراً من اجتماع الأمثال فصار (خَطَايا) على (فَعَالى) .

ومنهم من قال : إنّه على (فَعَالَى) ، لأنّ (خَطِيئَة) جمعت على ترك الهمزة وترك الهمزة كثير فيها وصارت بمنزلة (فعيلة) من ذوات الواو والياء ، ولكل فَعيلة من ذوات الواو والياء نحو (وَصيّة) يجمع على فعَالَى دون فَعَائِل ، لأنه لو جمع على (فعائل) لاختل الكلام وقلَّ فجُمِعت على فَعَالَى ، فقالوا : (وَصَايَا ، وَحَشَايا) وقد جعلت الواو في (حَشَايَا) على صورة واحدة ؛ لأنَّ الواو صارت ياء في (حَشِيَّةً) فدلَّ على أنَّ (خَطَايا) على وزن (فَعَالَى) وحجّة البصرة – قالوا : أَنَّ (فَعَائِل) ، وذلك لأنَّ (خَطَايا) جمع (لخَطِيئَة) ، وَ(خَطِيئة) في الأصل (فعيلة) ، و(فَعيلة) جمع (فَعَائل) ، والأصل فيه أن يقال (خَطَاييء) مثل (خَطَايعْ) ، ثمَّ أبدلوا من الياء همزة ؛ كما أُبدلت في (صَحيفة) ، و(صحائف) مثل (خَطَاعِعْ) – وروي عن الكسائي على بن حمزة أن بعض العرب تقول : (اللّهم اغْفِر لي خَطَائِية) مثل (خَطَاعِعية) ؛ فاجتمع لذلك همزتان قلبت الثانية ياء لكسر ما قبلها فصار (خَطَائِي) ، مثل (خَطَاعِي) ، أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً

==

الطويل ، انظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، جـ١ ، صـ ١١٣ ، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ، جـ٢ ، صـ ٧٢٦ ، ٧٢٧ .

، فصار (خَطَاءاً) مثل (خَطَاعاً) فاستثقلوا الهمزتين بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار (خَطَايَا) .

وأمَّا الخليل فإنَّما قدَّر فيه القلب لئلاَّ يُجمع فيه إعلالين لأنَّه إذا قدَّم اللاَّم التي هي الهمزة في موضع العين التي هي الياء ، وأخَّر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهمزة لم يجب قلب الياء همزة فلا يكون فيه إلاَّ إعلال واحد وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين وهما : قلب العين التي هي ياء إلى همزة وقلب اللام التي هي همزة إلى ياء ، وهذا التقدير غير كاف في تقدير القلب ؛ لأنَّ الهمزة حرف صحيح فإعلالها لا يُعتَدُّ به (١) .

ولعل الذي رغبَّهم في إبدال الفتحة من الكسرة ، من (خَطَائِي) إلى (خَطَاءًا) أن يقلبوا الهمزة ياءً فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من (خَطَائِيء) منقلبة عن الياء في خَطِيئة ولا يلزم أَنْ وقاس على (جَائِي) أنْ يقال (جَايَا) لأنّ الهمزة في جَاءٍ منقلبة عن عين الفعل والهمزة في (خَطَايَا) منقلبة عن ياءٍ زائدة في (خَطِيئة) ، لأنَّها صيغة (فَعِيلة) ، فَفَصلوا الأصلي عن الزائدة فلم يلحقوه من التصغير ما ألحقوا الزائد ؟ والجــواب عن قول الكوفة : إنّ الأصل أن يقال في جمع (خَطِيئة) (خَطَاييء) مثل (خَطَايِعْ) إنما قدمت الهمزة على الياء قلنا : لم قلتم بالتقديم وهو خلاف الأصل والقياس؟ قالوا : لِكيْ لا يؤدي ذلك لاجتماع همزتين ، وهو مرفوض ولذلك لمَ قلتم إنه موجود هنا ؟ وذلك لأنّ الهمزة الثانية يجب قلبها ياء بسبب الكسرة قبلها ، والكسرة توجب قلبها ياء كما توجب الفتحة قلبها ألف كما ذكروا ، وكما في نحو : (أَأْدَم، وَأَأْخر) فلم يجتمع فيه

(١) الإنصاف ، جـ٢ ، صـ ٨٠٨ .

همزتان ، وإذا كان حَملهُ على الأصل يؤدي إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حملُهُ عليه أولى من حملهِ على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذي هو الفرع (١) .

والقول الذي تأخذ به الدراسة هو قول الخليل في وزن (خَطِيئَة خَطَائِيء) مثل (خَطَاعِي) ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خَطَاءاً ، مثل خَطَاعَاً فحصلت همزتان بين العين فأبدلت ياء فراراً من اجتماع الأمثال فصار خَطَايَا على (فَعَالىَ) .

المسالة الرابعة النسب إلى محذوف الفـــاء والعيـــن واللام :

لابد قبل الحديث عن النسب إلى محذوف الفاء من تعريف النسب لغة واصلاحاً :

النسب في اللغة : في اللسان : النَّسب : نَسبُ القرابات ، وهو أحد الأنساب ابن سِيدة : و(النَّسبةُ ، والنُّسبةُ ، والنَّسَبُ) ؛ القرابةُ ؛ ومثل : هو في الآبـــاء خاصة ؛ وقيل النَّسْبَةُ ، مصدر الانتساب ؛ والنَّسْبةُ : الاسم : التهذيب ، النَّسب يكون بالآباءِ ، ويكون إلى البلاد ، ويكون في الصناعة .

الجوهري : (نَسبْتُ الرجل أَنْسُبهُ بالضم نِسْبةً ونَسَباً إذا ذكرت نَسَبَهُ ، وانْتَسَبَ إلى أبيه اعْتزى ، وفي الخبر أَنَّها نَسَبَتنا ، فانْتَسَبنا لها) (٢) .

والنسب في الاصطلاح : (نَسَبت الرجل أَنْسبهُ نَسَباً ، ونسَبَ الشاعر بالمرأة ينسب نَسَباً والنّسبـــة من حيث هي لا تتصـــور إلاَّ بين شيئينِ ، أعني المنسوب إليه ويكون تعلقها موقوفاً على تعلق كل واحد منهما دون العكس ، وقد يكون لبعض النسب مع كون هذه الصفة حلّة أخرى لا

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ٢ ، ٨٠٥، ٨٠٧ .

(٢) ابن منظور ، جـ١ ، مادة نسب وانـــظر الجوهري ، جـ١ ، مادة نَسَب .

يعقلان إلاَّ معاً ، وحينئذ تسمى نسبة متكررة كالأبوة مثلاً فإنها مع كونها نسبة بين ذاتي الأب والابن موقوفة تعلقها بإذائِها البنوّة التي حالها كذلك) (١) .

ما جاء فيه قولان في باب النسب إلى محذوف الفاء ، والعين واللام :-

القول الأول قول سيبويه : حيث تناول سيبويه محذوف الفاء في قوله ، والعين تعود وجوباً وهذا هو الحكم فيها ما هو الشرط ؟ أنْ تكون اللام معتلّة ، ففي معتل الفاء ذكر ذلك سيبويه والخليل في باب الإضافة والإضافة عند سيبويه هي : النسب ، وتقول في الإضافة إلى (شِيَةٍ ، وِشْوِيٌّ ، وشِيةٍ وعِدَةٌ) هي (فِعْلَةٌ) وقد ألقوا كسرتها على العين فيما كان مكسور الفاء على العين وحذفوا الفاء وذلك نحو (شِيَةٍ) وأصلها (وِشِيةٌ) فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين (٢) .

ورأى سيبويه في (شِيةٍ ، وَشْوِي) تردُّ فاء الكلمة تصير (الْوِشِي) بكسرتين على وزن (إِبِلٍ) وتقلب الكسرة الثانية فتحة فتنقلب الياء ألفاً ثم الألف واواً فتصير (وِشْوِي) .

القول الثاني في محذوف الفاء قول الأخفش :

وعلى قول أبي الحسن الأخفش (وِشْيٌ) تعود فاء الكلمة في النسب (٣) ، وقد نقل الصبان عن الأشموني أنه على مذهب سيبويه (وِشَوي ، وِدِية ، وَدَوي) لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون بل يفتح العين مطلقاً ويعامل اللام معاملة المقصور والأخفش يرد العين إلى سكونها فنقول على

(١) أبو البقاء الكفوي ، الكليـــات ، جـ٤ ، فصل النـــون ، صـ٣٧٣ .

(٢) الكتاب ، جـ٣ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٣) ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، باب النسب ، جـ٤ ، ٣٣٨ .

مذهبه (وِشْيِ ، ودِدْيِي) فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر ، وقد أقر الصبان سيبويه في معاملة اللام معاملة المقصور بقلبها ألفاً لتحركها وانقلابها ألفاً بسبب الحركة وانفتاح ما قبلها ثم قلبها واو كالمقصورِ أصبحت (وِشْوِي) (١) ، وبيّن الصبان في كلمة الأشموني لم يبيّن حكمه أي : لقلّتهِ في كلام العرب هذا في محذوف الفاء .

القول الثاني عند النسب إلى محذوف العين عند سيبويه :

تحدث سيبويه عن النّســب إلى محذوف العين من خلال ذكرهِ مضارع الفعل المهموز العين الذي على صيغة (أَفْعل) فلو سميت به أي استخدمته اسماً تقول عند سيبويه في (يَرَى) أصله (يَرْأَى) عندما نُقِـــلت حركة العين وهي الهمزة إلى الراء قبلها أصبحت ساكنة فالتقى ساكنان فحذفت العين بسبب التقاء الساكنين أصبحت يَرَى عند النسب على قول سيبويه يردّ العين يقول (يَرَئِيٌّ) بفتحتين ، وكسر الهمزة ويبقى الحركة بعد الردّ حركة الهمزة ، لأنه يصير يَرْأَى بوزن جَمَزَى ، وعليه تحذف الألف وهي لام الكلمة .

القول الثاني عند النسب لمحذوف العين قول أبي الحسن الأخفش :

ذكر أبو الحسن هو (يَرْئِىٌّ ، أو يَرْأَوى) يقول بالحذف في لام الكلمة إذا ردّ العين أو يقلبها واواً كما في النسب إلى (مَلْهى مَلْهَوِيٌّ) (٢) ، وقد ذكر الأشموني أنه في النسب إلى مضارع أَرْأَى ، إن كانت لامه معتلّة تصبح في اسم الفاعل من المزيد فيه المَرِي ، ويَرِى مسمى لها جبر ، فتقول : (المَرْئِيٌّ ، والبَرْئِيٌّ) قوله : (اليَرَئِيّ) أى بفتحتيتن على الرَّاء والياء ، وردَّ

(١) حاشية الصبان على الأشموني ، جـــ٤ ، ٢٧٨ ، ٢٧٨ متن وحاشية ، ومعنى سيَه .

(٢) ابن هشام أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، جـــ٤ ، ٣٣٨ .

العين على قول سيبويه من إبقاء الحركة بردِّ المحذوف وهو العين ، وفتح العين وسكونها ، وقد شرحه الصبان فقال :- (المَرِّي ويَرَى) اسم الفاعل من أَرَىَ ويَرَىَ مضارع المهموز (رَأَى) أصلهما (المَرْئِىُّ) ، (ويَرْأَى) ، ونقلت حركة الهمزة إلى الرَّاء ثم حُذفت الهمـــــزة وهي العين فتقول فيهما : (المَرْئِيّ) أيْ بِردِّ المحـــــذوف وقد اعترض عليه الدماميني أنه لا وجه لرد العين لأنه لابد من جعل المَرِيِّ كالشجِى يكون بقلب كسرة الراء فتحة والياء ألفاً ثم هذه الألف واواً فيقال مَرْوَى ، لا يقال قاسوه على (دِيةٍ ، وشِيةٍ) لأن هذا قياس مع الفارق لانّ دِيةٍ وشِيةٍ على حرفين ثانيهما هو لين ، وهذا على ثلاثة ثالثهما لين ولا حاجة للرد ، ولَيْرَئِي بفتحتين عند سيبويه على الياء والراء ورد العين مع بقاء الحركة بعد رد المحذوف وذلك لأنه يصير بعد الرد يَرْأَى بوزن جَمْزَى فيجب حينئذ حذف الألف لأنها رابعة ، وقياس أبي الحسن من عدم الرد وإبقاء الحركة بعد (يَرْئِي) بسكون الراء وحذف الألف ، (وَيَرْأوِي) بسكون الراء وقلب الألف واو كما تقول في (مَلْهَى مَلْهوي) واشترط أبو حيان ان لا يكون رد الجمع إلى الواحد بغير المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعرابي لأنه لو قيل فيه عربي رداً إلى المفرد لتبادر الأعم والقصد الأخص لاختصاص الأعراب بِسُكنَى البوادي وعموم العرب وتمثيلهُ مبْنيٌّ على أحد القولين أنَّ الأعراب جمع عرب (١) .

(١) حاشية الصبان على الأشموني ، جـــ٤ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

عند النسب إلى محذوف اللام

القول الأول: قول سيبويه

إذا نسبت إلى ما حُذفت لامه: ردَدتَّها وجوبًا في مسألتين:

ناقش سيبويه النسب إلى محذوف اللام حيث ذكر إذا نَسَبتَ إلى محذوف اللام ردَدَّتها وجوبا في مسألتين :

إحداهما: أن تكون العين معتلة (شاةٍ) ، أصلُها (شَوْهَة) بدليل قولهم (شِيَاه) عند سيبويه (شاهيٍّ) (١).

ذكر سيبويه وأمّا الإضافية إلى (شَاءةٍ) ، وكذلك يتكلمون به. قال الشاعر بعض السلوليين (٢)

فلستُ بشاوِيٍّ عليه دَمَامةً إذا ما غَدَا يَغْدوُ بَقوْسٍ وأَسْهمِ

ولذلك لو سميت به رجلاً أجريتهُ على القياس، تقول: (شائيٌّ) ، وَإن شئت (شاوِيّ) كما قلت :

عــطَاوِيٌّ، وإذا أضفت (نَسبت) إلى (شاةٍ) قلت: (شَاهِيٌّ) ، ترد ما هو في نفس الحرف، وهو الهاء، ترى أنك تقول: (شُوَيْهَة) لأنَّ التصغير والجمع ترد الأشياء لأصولها ، وإنما أردت أنْ تجعل (شَاة) بمنزلة الأسماء فلمْ يوجد شيءٌ مما هو أوْلى به مما هو نفسه (٣) .

---

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، جـ٤، صـ ٣٣٧ .

(٢) البيت من البحر الطويل ، ذكر عبدالسلام هارون – رحمه الله– في جـ٥ من فهرسة الكتاب لسيبويه ، صـ٨١ ، أنه لبعض السلوليين ، وهو في جـ٣ من الكتاب لسيبويه ، صـ٣٦٧ .

(٣) الكتاب، جـ ٣، صـ ٣٦٧ ، ٣٦٨ .

والقول الآخر: قول أبي الحسن الأخفش يقول: (شَوْهِي) لأنه يرد الكلمة بعد ردَّ محذوفها إلى سكونها الأصلي (١).

المسألة الثانية في محذوف اللام: ردَّ اللام وجوبًا في التثنية ذكر ذلك سيبويه في باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين.

إلاَّ الرَّد: وذلك عند النسب إلى (أَبْ : أَبَوِيٌّ) ، وفي (أَخْ : أَخَوِيَّ) ، وفي (حَمْ :حَمَوِيَّ)(٢) ولا يجوز إلاّ ذا ، من قبل أنّك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتهن إلى الأصل ما لا يخرج أصله في التثنية ولا في الجمع بالتاء ، فلما أخرجت التثنية الأصل لزم الإضافة (النسب عند سيبويه) أنْ تخرج الأصل ، إذا كانت تقوى على الرَّد فيما لا يُخرج لامهُ في تثنية ولا في جمعه بالتاء ، فإذا رُدَّ في الأضعف في شيءٍ كان في الأقوى أَرَدّ .

وعند التثنية والجمع يرده بالتاء (سنةٌ ، وسَنواتٌ) ، وإذا أضفت قُلت (سَنَويَّ)، ومن جعل سنة من بنات الهاء قال: (سُنيهة) ، وقال: (سانَهْتُ) فهي بمنزلة (شَفَةٍ) تقول: (شَفِيٌّ ، وشَفَهِيٌّ) ، وإنما جاءت الهاء لأنَّ اللام في (شَفَةٍ) الهـــــاء ، ألاَ ترى أَنَّك تقول : في الجمع (شِفاهٌ ، وشُفَيْهةٌ) (٣) عند النسب لأنَّ النسب والتصغير يُعيد الأشياء لأصولها .

قول الجمهور فيما حُذفت لامهُ عُوِّضَ منها همزة الوصل :-

ويجوز عند الجمهور إذا نسبت إلى ما حذفت منه لامه وعُوِّض منها همزة الوصل جاز أن يُجبر (٤) ، وتحذف الهمزة وأن لا يُجبر ويستصْحب

(١) ابن هشام، أوضح المسالك، ج٤، ص ٣٣٧ .

(٢) أَيْ رَدّ أَبْ إلى التثنية أَبَوان ، وفي أَخْ أَخوان ، وفي حَمَ حموان ، ثم تنسبه بعـــــد ذلك ، انظر شرح كتاب سيبويه ، للسيرافي جـــ٤ ، صـــ١١٢ ، ١١٣ .

(٣) الكتاب، جـــ ٣، صـــ ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

(٤) الجبر رد المحذوف .

فتقول في (ابْنٌ ، واسْمٌ ، واسْتٌ بَنَوىٌ ، سَمَوىٌ ، سَتَهِىٌ) وعلى الأول (ابْنِيٌ واسْمِيٌ ، واسْتِىٌ) ، والفتح ومذهب تسكين ما أصله السكون فتقول في (يَدْ ودَمْ ، وغَدْ) (يَدِيٌ ، ودَمَوِيٌ ، وغَدَوِيٌ) على مذهب الجمهور بالفتح .

وعلى قول الأخفش (يَدْوِي دَمْوِي) و(غَدْوي) بالسكون لأنه أصل العين في هذه الكلمات ، وذكر الأشموني والصحيح الفتح وهو ما ذهب إليه سيبويه وبه ورد السماعُ وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع لمذهب سيبويه (١).

والدراسة ترى أنَّ مذهب سيبويه في النسب إلى محذوف اللام هو الأقوى ؛ لأنه يعيد لامُ الكلمة المحذوفة ثم ينسبها .

المسألة الرابعة مبحث النسب إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين ..

القول الأول عند سيبويه فيه وجهان : إنْ شئت تركته على حاله ونسبته إليه ، وإنْ شئت حذفت الزوائد ، ورددت ما كان له في الأصل ، وذلك : (ابْنٌ ، واسْمٌ ، واسْتٌ ، واثنَانِ ، واثْنَتَانِ ، وابنْة) ، فإذا تركته على حاله قلت : (اسْميٌّ ، واسْتِيٌّ ، وابْنيٌّ ، واثنِيٌّ ، في اثْنين ، واثنتين) ، ثم يقول سيبويه : حدثنا يونس أَنَّ أَبَا عمرو كان يقوله .

وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت : (سَمَوِيٌّ ، وبَنَويٌّ وسَتَهيٌّ) وإنَّما جئت في است بالهـــاء لأَنَّ لامها هاء ، ألا ترى أَنَّك تقول في الجمع : (الأسْتاهُ ، وسَتيهة) في التحقير وتصديق ذلك أَنَّ أَبا الخطَّاب كان يقول إنَّ بعضهم إذا أضاف إلى أبناء فارسٍ قال : (بَنَوي)

(١) حاشية الصبان ، جـــ٤، صـــ ٢٧٣، ٢٧٤ .

وزعم يونس أَنَّ أَبَا عمرو زعم أَنَّهم يقولون : (ابْنِيٌّ) فيتركه على حاله كما ترك (دَمٌ) (١) .

وذلك كقول سيبويه : فمن ذلك قولهم في (دَمٍ : دَمِيٌّ) ، وفي (يَدٍ : يَدِيٌّ) ، وإن شئت قلت : (دَمَوِيٌّ وَيَدَوِيٌّ) ، كما قالت العرب ، ثم يُعلَّق : (كلٌ ذلك عربيٌّ) (٢) .

القول الثاني قول الأخفش :

يقول : (يَدِيٌّ ، ويَدْيِي) ، ويقول : أصل (يَدْ) فعل فإن رددت ما ذهب رجعت بالحرف إلى أصله ، هذا قوله في كل هذا ، هذا ما ذكره المبرد .

وقد علَّق المبرد على هذا : (سيبويه وأصحابه يقولون : لوْ رددنا إلى حرف قد لزمه الإعراب لَجَهْدَ الاسم ، فلا يحذف ما كان يلزمه قبل الرد) .

وقد ناقش المبرد ما ورد عند سيبويه في وزن (دَمٍ) فقال : وسيبويه يزعم أَنَّ (دَمَاً) فعل في الأصل وهذا خطأ لأَنَّكَ تقول : (دَمِى يَدْمَى) ، فهو (دَمٍ) ، فمصدر هذا لا يكون إلاَّ فَعل ؛ كما تقول : فَرقَ يَفْرقُ ، والمصدر الفرْق ، والاسم فرُقٌ ، ومن الدليل أَنَّه (فَعَلٌ) أَنَّ الشاعر لمَّا اضطّر جاء به على (فَعَلَ) قال الشاعر(٣) :

---

(١) الكتاب ، جـ ٣ ، صـ ٣٦١ .

(٢) الكتاب ، جـ٣ ، صـ ٣٥٨ .

(٣) قال محقق الأصول لابن السراج ، الدكتور عبدالحسين الفتلي ، جـ٣ ، صـ٣٢٤ ، البيت مضطرب في نسبته إلى شاعر ، فمنه من نسبه للفرزدق ، ومنهم من نسبه للأخطل ، ومنهم من نسبه مرداس بن عمرو ، أو إلى علي بن بدَّال ، وإلى المثَقّب العبدي ، انظر المقتضب للمبرد ، جـ١ ، صـ٢٣١ والمنصف لابن جني ، جـ٢ ، صـ ١٤٨ وفي شرح ==

فَلَوْ أَنَا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمْيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ (١)

وقد علَّق صاحب الخزانة : على أنه جاء (دَمَيَان) في تثنية دَم ، وهو شاذٌ عند الجوهري لأَنَّه واويٌّ وما أورده الشارح) (٢) ، والمحقق هو كلام صاحب الصحاح .

مصدر كلامه : (الدَّمُ) أصله (دَمَوٌ) بالتحريك ، وإنَّما قالوا : (دَمِيَ يَدْمَى) لحال الكسرة التي قبل الياء ، كما قالوا : (رَضِيَ) ، وهو من الرضْوان وأنشد البيت السابق

وقال ابن السَّراج في الأصول : وأَمَّا (دَمٌ) فهو فَعَل بالتحريك لأنَّك تقول : (دَمِيَ يَدْمي دَمَاً) ، فهو دَمٍ فهذا مثل فَرِقَ يَفْرق فَرَقاً ، فَرِق ، فدمٌ مصدر مثل بَطَر وحَذَر ، وهذا قول أبي العباس المبرد .

وليس عندي في قولهم : دَمِيَ يَدْمي حجة لمن ادَّعى أَنَّ دَماً فعل ؛ لأَنَّ قولهم : دَمِيَ يَدْمي دَمَاً إنَّما هو فعلٌ ومصدر اشتقا من الدم ، كما اشتق تَرِبَ يَتْرَبُ تَرَباً من التراب ، فقولهم دماً اسم للحدثْ والدمُ : الشيء الذي هو جسم ولكن قولهم دَميان دلَّ على أَنَّه فعل قال الشاعر لما اضطر :

فَلَوْ أَنَا على حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمْيَانِ بالخَبَرِ اليَقِينِ

==

الشافية للرضي ، جـ٢ ، صـ٦٤ ، فقد ذكر محققوا شرح الشافية أنه من البحر الوافر ، وفي الخزانة ، جـ١ ، صـ٢٦٧ ، جـ٧ صـ٤٨٢ ، نسبه لعلي بن بدَّال .

(١) المقتضب ، جـ٣ ، صـ ١٥٢ ، ١٥٣ ، ذكر المحقق الشيخ عظيمة أنه أراد بالخبر اليقين ما اشتهر عند العرب من أنه لا يمتزج دم المتباغضين ، المقتضب ، جـ١ ، صـ ٢٣١ .

(٢) يقصد الرضى .

ثم قال : وأَمَّ دمٌ فقد استبان أَنَّه من الياء لقول بعض العرب دَمَيان ، وقال بعضهم : دَمَوان فإنَّما دلّ على أَنَّه من الواو أكثر لأنَّهم قد قالوا : (هَنَوانْ ، وأَخَوان ، وأَبَوان)(١) .

وترى الدراسة أنَّ ما قال به سيبويه في هذه المسألة هو القول الفصل ، وأنَّ كل ذلك عربيٌّ جيـــد ، والإبدال في العربية يحدث في الواو فهم يُبدلون الواو من الياء في عشرة مواضع ، ويُبدلون الياء واواً في أربعة مواضع ، وهناك موضعان يجوز فيهما الإبدال (٢) ، وترى الدراسة أن ما نقله البغدادي عن ابن السراج في أنَّ (دَمَاً) أصله سكون العين ، وأنَّ لامهُ ياءٌ لا واو ، وبه قال الزجَّاج في تفسيره عند قوله تعالى : "يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذلِكُم بَلاَءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ" (٣) ، فقد ذكر الزجَّاج أنَّ الأخفش يختار أنْ يكون المحذوف من ابن الواو ؛ لأنَّ أكثر ما يُحْذف الواو لثقلها ، وأيضاً تحذف الياء لثقلها ، والدليل على هذا أنَّ يداً قد أجمعـــوا أنَّ المحذوف منه اليـــاء ولهم دليل من الإجماع يقال : (يَدَيْتُ إليْهِ يَداً) ، ودمٌ محذوف منه اليـــــاء ، يقال : (دَمٌ ، ودَمَيَان) ، وذكر البيت السابق ثم علَّق : (أَنَّ البُنُوَّة ليس بشاهد قاطع في الواو لأنَّهم يقولون الفُتُوَّة ، والتثنية فَتَيَان فـــ (ابْنٌ) يجوز أن يكون المحذوف الواو ، وهما عندي متساويان) (٤)

---

(١) البغدادي ، جـ٧ ، صـ ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، وانظر الأصول لابن السراج ، جـ٣ ، صـ٣٢٣ ، ٣٢٤ .

(٢) انظر الإبدال والإعلال في حاشية الصبان على الأشموني ، جـ٤ ، صـ٤٢٢ .

(٣) آية ٤٩ من ســـورة البقرة .

(٤) البغدادي ، الخزانة ، جـ٧ ، صـ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، وانظر معاني القرآن للزجاج ، جـ١ ، صـ ١٣٠ ، ١٣١ .

المسألة الخامسة مِرْعِزَاءٌ

القول الأول : قول سيبويه :

ذكر سيبوه هذه الكلمة في باب (علل ما تجعله زائدًا من حروف الزوائد، وما تجعله من نفس الحرف) وهذه الكلمة هي (مِرْعِزَاءٌ) (١) فهي (مِفْعِلاءٌ) .

القول الأول فيها قول سيبويه حيث ذكر أنَّ (مِرْعزاء) بكسر الميم فيها ككسرة ميم مِنْخَرَيْن ومِنِينٍ ، وليست كَـ(طِرْمساءَ) (٢) .

ويدلُّك على ذلك قولهم: (مِرْعِزي) كما قالوا: (مِكْوَرِي)، للعظيم الرَّوَثة، لأنها (مُكَوَّرة) ، وقالوا: (يَهِيري) فحذفوا كما حذفوا (مِرْعَزِي) (٣).

وقد تحدث عن هذه الكلمة أبو علي الفارسي فذكر أن سيبويه، قال: قولهم (مِرْعِزاء)، وحكم بزيادة الميم فيها ، ذكر أنَّ صاحب العين ذكر فيه قولاً خالف فيه قول سيبويه ، وأبو عليٍ ذكر ما قال صاحب العين وبَيَّن فسادَهُ .

القول الثاني قول أبي علي الفارسي ناقلاً لقول صاحب العيـــن :

---

(١) المرعزي: الزغب الذي تحت شعر العنز وهو مفعلي لأن فعلليً لم يجيء .

(٢) طرمســاء : الظلمة .

(٣) الكتاب، جـ٤ ، ص ٣٠٩ .

قال: أما (مِرْعِزاءٌ) (١) وإنْ جاء على مثال يكون عليه الأصول، نحو: (طِرمساء) ، فأنت تحكمُ بزيادة الميم منها لقولهم: (مِرْعِزيٌ) ، وأنْتَ في هذا البناء تحكم بزيادة الميم منها لقولهم: (مِرعِزيٌ) ، وأنَّ هذا البناء لا يكون على مثال الأصول ، فالميم في (مِرعِزاء) قد ثبتت زيادتها من قولهم: (مِرعزيٌ) لأنَّ التي في (مِرعِزاء) هي التي في (مِرعِزي) الثابتة زيادتها.

ولو حكمت بأن الميم في (مِرعِزاء) أصل لموافقتها أبنية الأصول لحكمت في التاء من (تُرتُب (٢)) أنها أصل لموافقتها بناء (بُرْثُن) ثم حكمت بأنها زائدة في قولهم : (تُرتُب) فجمعت في الحرف الواحد الحكم بالزيادة والأصل. والحكم بها في الحرف الواحد محال متناقض .

وقد ذكر أبو علي أن صاحب العين ذكر في (مِرعِزَاء) أنها (فِعْلِلِيّ) وليس (بِمَفْعَلِيّ) قال : وهو مثلُ (شَفْصَلِيٌ) (٣) ، وأبو علي يذكر أنَّ وزنه بهذا لا يصح لما قُلنا من ثبات زيادة الميم في قولهم : (مِرْعِزِيٌ) في هذه الكلمة وأنَّها ليست بناء بَيِّنٌ جدًا .

إذن الميم زيادة وليست أصل على قول صاحب العين (٤) ، وقد أخذ أبو علي بقول سيبويه في زيادة الميم في (مِرْعِزِي) ومما يُعضد قول أبي عليٍّ

---

(١) حكم أبو علي بزيادة الميم في (مِرْعِزِيّ ، ومِرْعِزَاء) في كتابه التعليقة على كتاب سيبويه ، جـ٤ ، صـ٢٨٤ ، ٢٨٥ .

(٢) الأمر الثابت .

(٣) هو حمل اللوي الذي يلتوي على الشجر ويخرج عليه أمثال المسائل ويتعلق عن قطن حس كالسهم.

(٤) أبو علي الفارسي، المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، المسألة السادسة ، صـ ٩٩ ، ١٠٠ .

علَى أنَّ قول سيبويه هو الأصـــــوب ما جاء في اللسان ناقلاً عن الأزهري إذ ذكر أنَّ سيبويه جعل (المِرْعِزِيّ) صفةٌ عنى به الليِّن من الصوف وقد قال كِرَاع : لا نظير (لِلْمِرْعِزِيّ) ولا (للمِرْعِزاء) وإن شددَّت الزَّاي من (المِرْعِزِيّ) قصرت وإن خففت مدَدَتَّ ، والميم والعين مكسورتان على كل حال . قال الجوهري : (المِرْعِزِيّ) الزَّغب الذي تحت شعر العنز ، وهو (مَفْعَلِيٌّ) لأنَّ (فَعْلَلِي) لم يجيء ، وإنما كسروا الميم اتباعاً لكسرة العين ، وكذلك (المِرْعِزَاء) إذا خفَّفت فتحت الميم ، وقد تحذف الألف فتقول : (مَرْعَزِيٌّ) ، ولكي يؤكد صاحب اللسان صحة قوله ذكر أنَّ الأزهري ذكرها في الرباعي ، إذن هذه الميم زائدة وليست أصل (١) .

وقول سيبويه هو ما تأخذ به هذه الدراسة لأنَّه يوافق بناء اللغة ، وأنَّك تُعبر عن الأصول بصيغة (فَعَلَ) فتقابل الحرف الأول ، والثاني ، والثالث بفاء ، وعيـــــن ، ولام الكلمة ، وتعبر عن الزائد بلفظه .

(١) ابن منظور ، جـــ٥ ، مادة رَعَـــــزَ ، وانظر الصحاح للجوهري مادة رَعَـــــزَ ، وتهذيب اللغة للأزهري ، جـــ٣ ، باب العيـــــن والراء وما بعدها

المسألة السادســــــــــة

مصدر صيغة فَعَلَ يَفْعُلُ ويَفْعِلِ المتعدي والقاصر والقياس فيه

القـــــول الأول قـــــول سيبويه :

ذكر سيبويه أن المتعدي من باب (فَعَلَ) (يَفْعِلُ) وباب (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) ومصدره (قَتَلَ يَقتُلُ- قَتْلاً) فَعْلاً (بفتح فسكـــــون) ، وخَلَقَهُ يَخْلُقُه خَلْقًا فَعْلاً (بفتح فسكـــــون) .

وأما فَعَلَ يفعِل، فنحو : (ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا) ، و(حَبَسَ يَحْبِس حَبْسًا) . هذا في باب المتعدي.

أما باب فعَل القاصر، فقد ذكر فيه سيبويه أمّا كلُّ عَملٍ لم يَتَعَدَّى إلى منصوب فإنَّه على فِعْلُه والمصدر يكون على (فُعُولاً) ، وذلك نحو: (قَعَدَ قُعُودًا) ، و(جَلَسَ جُلُوسًا، وَ(سَكَت سُكوتًا) ، و(ثَبَت ثُبُوتًا) ، و(ذَهَبَ ذُهوبًا) .

وقالوا: (الذّهاب ، والثبات) ، فبنوه على (فَعَال) كما بنوه على (فُعُولٍ) ، و(الفُعولُ) فيه أكثر .

وقد ذكر في باب (فَعَل : يَفْعِل) ، فقد أورد ــ قالوا: (رَكَنِ يَرْكِنُ رُكُونًا) .

وقالوا: (لِبثَ لَبْثًا) فجعلوه بمنزلة عَمِل عَمَلاً (١).

وقد تناول الرضي مصادر الفعل الثلاثي المفتوح العين فذكر أنّ الأغلب فيها أنْ يكون المتعدِّي على (فَعْل)، بفتح وسكون من أي باب كان نحو : (قَتَل قَتْلاً) ، و(ضَرَبَ ضَرْبًا) ، و(حَمِدَ حَمْدًا) ، وهو باب (فَعِل يَفْعِل) .

والرضي ينقل كلامه هذا عن أستاذه ابن الحاجب أنَّ المتعدِّي من باب (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) وباب (فَعَلَ) (يَفْعِلُ) مصدره القياسي (فَعْلاً) (بفتح فسكـــــون) .

والفعل اللازم من فَعَلَ هو على (فُعُول) ، نحو : (دَخَلَ دُخُولاً) ، وباب (فعِلَ) اللازم (فَعَلٌ) بالفتح، كـــــ(ترِبَ تَربًا) .

وقد نقل الرضي عن أستاذه القول الثاني قول الفراء : إذا جاءك فَعَلَ مما لم يسمع مصدره فقد ذكر أن القياس عند أهل نجد أن يقولوا في مصدرها ما لم يسمع من باب (فَعَلَ) المفتوح العين : (فَعُولُ) متعديًا أو لازمًا ، فعند نجد لم يفرقوا بين اللازم والمتعدي وقياس الحجازيين فيه (فَعْلٌ) ، متعديًا كان أولاَ (٢).

ويستنتج من كلام الرضي في المتعدِّي واللازم أنّ قياس الحجازيين أقرب لمصدر (فَعَلَ) المتعدي من قياس نجد لأنّ الحجازيين يأخذون بالقياس المذكور عند سيبويه.

وقد علق الرضي على قول الفراء عن قياس (فَعلَ ، وفَعِل) عند نجد والحجاز بقوله : المشهور ما قدمنا ، وهو أنَّ مصدر المتعدي (فَعْلٌ) مطلقًا ، إذ لم يُسمع ، أما مصدر اللازم (فَعُولٌ) من (فَعَلَ) المفتوح العين ،

(١) الكتاب، ج٤، صـــ ٥، ٩ .

(٢) شرح شافية ابن الحاجب، ج ١، ص ١٥٦، ١٥٧ .

و(فَعَلاً) من باب (فعِل) المكسور ، ويردُّ غير المسموع إلى الغالب (١). الرضي هنا يقرر قاعدة ... المتعدي من باب (فَعَلَ يَفْعُل) ، وباب (فَعَلَ يفعِلْ) هو (فَعْلا) بفتح فسكون ، وباب القاصر (فعُولٌ) ، ومن المكسور العين (فَعْلٌ) ، وهذا هو القياس المشهور في العربية ، وتوافقه الدراسة لأنَّه يوافق المقيس من أبواب الفعل الثلاثي (فَعَلَ) و(فَعِلَ) المتعدِّيان ، و(فُعُولٌ) في باب القاصر .

وبهذا تنتهي هذه الدراسة التي جمعها أصل واحد وهو المعتلاّت وتنوعت أبوابها من إعلالٍ ، وإبدالٍ إلى إلحاقٍ ، وتصغيرٍ ، ونسـب ، وزيادةٍ ، وحديث عن القاصر والمتعدي من المصادر (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) (يَفْعِل) والقياس فيه ، وما ذاك إلا لكيْ تستقيم هذه الدراسة مع العنوان الذي طَرَحتهُ ، وهو ما قال به العلماء في هذه المسائل ووافق اللغة التي في النهاية الهدف منه خدمتها ، لأنها لغة الكتاب الكريم الذي لا يَأْتِيه البَاطِلُ مِن بينِ يَدَيهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ .

(١) شرح شافية ابن الحاجب، ج١، ص ١٥٦، ١٥٧ .

الخاتمة

اختتمت هذه الدراسة بالنتائج التالية :

أولاً : كانت النتيجة في المبحث الأول عن إعلال اسم الفاعل المعتل العين بالواو ، والياء نحو :(قَوَمَ وبَيَعَ) فتحرك الواو والياء في الفعل ، والشـــرط أن تكون متحركة في أصل وضعها في اللغة ويتبع الإعلال الإبدال في اسم الفاعل المعَلّة عين فعله وهو القول الأول الذي ارتضته الدراسة وهو قول سيبويه وابن جنِّي والرضى وفي اسم الفاعل المهموز اللام والوسط نحو : (جَائِيءْ) على وزن فَالِعٍ وهو القول بالقلب المكاني الذي تمسّك به الخليل لكي لا يتوالى إعلالان على الكلمة ، ووافقه الفارس وابن جِنِّي .

ثانياً : اسم المفعول من الفعل الثلاثي في الواوي بحذف أحد المَدَّين ولعلَّ المحذوف هو عين الفعل لأن الواو جِيِيء بها لمعنى في اسم المفعول ولذلك لا تحذف كما قول الأخفش فالواوي نحو : (مَقُوُول تصبح مَقَول ، ومَصُوون ، مَصُوْن) واليائي (مَبْيُوع تصبح مَبِيع) ولعل قول الأخفش

أرجح لأنَّه يوافق منطق اللغة لأنّ الذي جيِيءَ به لمعنى لا يحذف ، فتحذف عين الكلمة في مَبيعٍ وتقلب واو مفعول ياء تصبح مَبِيع على وزن مَفُولٍ وتكسر الفاء لتصبح الياء .

ثالثاً : ألف الإفعال في (أَقْوَم ، واسْتَقْومَ إِقَامة ، واستِقَامة) وهو حذف أحد المَدّين ويَعوّض عنه التاء وقول الأخفش هو ما أخذت به الدراسة وهو حذف عين الكلمة على وزن إفَالَة.

رابعاً : القول بالقلب المكاني في كلمة (أَشْيـــــاء) وأصلها مقلوبة (شَيْئَاء) عند الخليل (فَعَلاَء) ، وقول الأخفش (أَشْيَاء) (أَفْعِلاءٌ) ، وقد أخذت الدراسة بقول الخليل لقوة حجته .

خامساً : وتناول ست مسائل :-

١- المسألة الأولى : كلمة (أَرْطَى) هل الألف للإلحاق أم للتأنيث؟! أثبتت الدراسة أن الألف للإلحاق بدليل لحوق تاء التأنيث لها وهو ما تبنّاه ابن جِنِّي وأخذت به الدراسة .

٢- المسالة الثانية : تصغير كلمة (أَحْوَى) هو حذف اللام الأخيرة لتوالي الأمثال وأخذت به الدراسة .

٣- المسالة الثالثة : هو الإبدال فيما كان مهموز اللام نحو : (خَطِيئة) في حالة جمعها كان هناك قول للخليل حيث قال بالقلب المكاني ثم الإعلال لكي تَخِفّ الكلمة ولا يتوالى إعلالان فيها .

٤- المسألة الرابعة : وتناولت النسب في معتل الفَاء والعين واللام ، وكان الاختيار قول الخليل لأنه يعيد الكلمة إلى أصولها – في (وِشِي) ومعتل العين في (يَرْأَى ، يَرْأَوي) عنده ، وفي معتل اللام تكون اللام قد تكون رُدّت في شَاهِي أَو شَائِي حسب أصل اللام ، وكلمة أَبّ تُثَنّى هي وسَنَةٍ ثم تنسب (أَبَوَيْ ، وسَنَوَيْ ، وَسَنَهِي) وهو ردّ الكلمة

لأصولها ورأيْ الأخفش أصوب ويوافق اللغة ، وتَبنَّته الدراسة لقوةِ حُجَّته .

٥- المسألة الخامسة: أنَّ وزن (مِرْعِزَاء) (مِفْعِلاء) عنـــــد سيبويه لزيادة الميم عن أصل الكلمة .

٦- المسألة السادسة : أنَّ باب (فَعَلَ) (يَفْعِلُ ، ويَفْعُلُ) مصدره القياسي (فَعْلاً) (بفتحٍ وسكون) نحو : (ضَربَ ، يَضْرِبُ ، ضَرْبَاً) ، (وقَتَلَ ، يَقْتُلُ ، قَتْلاً) ، وباب (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) القاصر مصدره القياسي (فُعُـــــول) كـــ(قَعَدَ ، يَقْعُـــد ، قُعُـــوداً) .

توصي هذه الدراسة بتناول مثل هذه المسائل لعلّةٍ وسبب أنَّها تُبيِّن مدى ، ودقة ما وصل إليه علماء هذه الأمة في تحليل مفرداتها ، ووصولها إلى صورتها النهائية .

وختاماً جعل الله هذه الدراسة في ميزان الحسنات يوم القيامة .

المصـــــادر والمراجع

١- إصـــــلاح المنطق ؛ لابن السِّـــــــكيت ؛ شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر ؛ وعبد السلام محمد هارون ؛ إصـــــدار دار المعارف ؛ الطبـــــــــــعة الرابعـــــــة .

٢- الأصـــــــول في النحو لأبي بكر محمـــــد بن سهل بن السَّـــــراج البغـــدادي ؛ تحقيق الدكتور عبدالحسين الفتـــــلى ؛ جـــ٣ ؛ مؤسسة الرسالة .

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين ؛ والكوفيين – تأليف الإمام كمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن سعيد الأنباري النحوي ؛ توفي عام ٥٧٧هـ ؛ ومعه كتاب الانتصاف للمرحوم محمد محي الدين عبدالحميد ؛ جـــ١ ، ٢ صادر عن دار الفكر .

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري المصري ؛ متوفي سنة ٧٦١هـ تأليف محمد محي الدين عبدالحميد ؛ جـــ٤ ؛ دار الفكر ؛ المطبعة السادسة سنة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م .

٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ؛ لأبي عبدالله جمال الدين محمد بن مالك ؛ توفي سنة ٦٢٨هـ ؛حققه وقدم له محمد كامل بركات ؛ الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .

٦- التعليقة على كتاب سيبويه ؛ تأليف أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي ؛ تحقيق وتعليق الدكتـــور عوض بن حمد القوزي ؛ جـــ٤ ، ٥ ؛ مطابع الحسني بالرياض ؛ عام ١٤١٥هـ ؛ ١٩٩٤م .

٧- تفسير البحر المحيط ؛ تأليف محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي ولد ٦٥٤هـ ؛ توفي عام ٧٥٤هـ ، وبهامشة النهر الماد من البحر المحيط لأبي حيان نفسه وكتاب الدر اللقيط من البحر المحيط للإمام تاج الدين الحنفي النحوي تلميذ أبي حيان ؛ ٦٨٢-٧٤٩هـ ، المجلد ٧ ؛ دار الفكر – الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م .

٨- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ؛ توفي سنة ٧٤٩هـ ؛ تحقيق المجلد الثالث – شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور / عبدالرحمن علي سليمان استاذ اللغويات في جامعة الأزهر وعميد كلية البنات الإسلامية بأسيوط ؛ طبعة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م ؛ ملتزم الطبع دار الفكر العربي ؛ شارع عباس العقاد مدينة نصر .

٩- تهذيب اللغة ؛ المؤلف أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ؛ جـ٣ ؛ الدار المصرية للتأليف والترجمة .

١٠- حاشية الصبان ؛ للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي ؛ المتوفي سنة ١٢٠٦هـ – على شرح الأشموني ؛ للشيخ علي بن محمد بن عيسى الأشموني المتوفي سنة ٩١٨هـ على ألفية ابن مالك ؛ ضبطه وصححه وخرَّج شواهده إبراهيم شمس الدين ؛ مجلد ٤ منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السنة والجماعة ؛ دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ؛ طبعة ١٤١٧هـ -١٩٩٧م .

١١- خزانة الأدب ؛ ولب لباب العرب ؛ تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي ؛ تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ؛ جـ٧ ؛ الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة .

١٢- الخصائص ؛ تأليف أبي الفتح عثمـــان بن جني ؛ حققه محمد علي النجار ؛ جـ١ ، ٣ ؛ طبعة دار المهـــدي للطباعة والنشـــر ؛ بيروت لبنان ؛ الطبعة الثانـــية .

١٣- الدّر المصـــون في علـــوم الكتاب المكنـــون ؛ تأليف أحمـــد بن يوسف المعروف بالسميـــن الحلبي ؛ تحقيق الدكتـــور أحمد محمد الخراط ؛ جـ٤ ؛ إصـــدار دار القلم دمشـــق .

١٤- ديوان لبيـــد بن أبي ربيعـــة العامري ؛ المؤلف لبيد بن ربيعـــة العامري ؛ جـ١ ؛ الناشر دار صادر .

١٥- ديوان الهذليين ؛ تحقيق وترتيب وتعليـــق محمد محمـــود الشنقيطي ؛ جـ١ ؛ الناشر الدار القومية للطاعة والنشـــر ؛ القاهرة ؛ جمهورية مصـــر العربية .

١٦- رسالة الملائكة ؛ إملاء الشيخ الإمام أبي العلاء أحمد بن عبدالله ابن سلمان ؛ التنوخي المصري ؛ حققه محمد سليم الجندي ؛ عضو المجمع العلمي العربي ؛ دار صادر بيروت طبعة سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م ؛ طبع بإذن من المجمع العلمي بدمشق ؛ تاريخ : ١٩٩١/١٢/٠٨م .

١٧- سر صنـــاعة الإعراب ؛ أبو الفتح بن جني ؛ دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنـــداوي ؛ جـ١ ؛ إصدار دار القلم دمشـــق .

١٨- شذا العَرف في فن الصرف ؛ تأليف الأستاذ الشيخ / أحمد الحملاوي – أستاذ العلوم العربية بدار العلوم ؛ نشر المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة ٢٠٠٤م .

١٩- شرح الأشموني لألفية بن مالك المسمى منهج المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ حققه وشرح شواهده ووثّق آراءه ؛ وعرّف بالنحاة ، ووضع فهارسه – الدكتور / عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – كلية الآداب جامعة أسيوط ؛ جـــ٤ ؛ الناشر المكتبة الأزهرية للتراث

٢٠- شرح شافية بن الحاجب ؛ تأليف رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ٦٨٦هـــ – مع شرح شواهده – للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي سنة ١٠٩٣ من الهجرة ؛ حققهما وضبط غريبهما ؛ وشرح مبهمهما الأساتذة محمد نور الحسن ؛ محمد الزفزاف ؛ محمد محي الدين عبدالحميد ؛ جـــ٣ ؛ دار الكتب العلمية ببيروت ؛ لبنان ؛ طبعة ١٣٩٥هـــ- ١٩٧٥م .

٢١- شرح الكافية الشافية – تأليف العلامة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله مالك الطائي الحياني ؛ جـــ٤ ؛ حققه وقدم له الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي الأستاذ المشارك في معهد اللغة العربية لغير الناطقين بها ؛ جامعة أم القرى – مكة المكرمة – طبعة دار المأمون للتراث ، طبع تحت إشراف مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ؛ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية .

٢٢- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيـــــد السيرافي الحسن بن عبدالله المرزبان ؛ جـــ٢ ؛ تحقيق أحمد حسن مهدلي ؛ وعلي سيد علي ؛ الناشر دار الكتب العلمية بيـــــــــروت .

٢٣- شرح المفصّل ؛ للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش النحوي ؛ المتوفي في سنة ٦٤٣هـــ ؛ المجلد ١ ؛ جـــ١ ، ٥ ؛ المجلد ٢ – جـــ١٠ ، إصدار عالم الكتب ببيروت ، مكتبة المتنبي بالقاهرة .

٢٤- الشعـــــر والشعـــــراء ؛ لابن قتيبـــــــة ؛ جـــ١ ؛ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ؛ إصدار دار المعارف بمصـــــر ؛ ١٩٦٦م .

٢٥- الصحاح ؛ تاج اللغـــــــة وصحاح العربيـــــــة ؛ تأليـــف اسماعيل بن حمَّـــاد الجوهـــري ؛ تحقيق أحمد عبدالغفـــــور عطـــار ؛ جـــ١ ؛ جـــ٣ ؛ جـــ٤ .

٢٦- كتاب سيبويه ؛ لأبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر ؛ تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ؛ جـــ٣ ، جـــ٤ ؛ طبعة الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٣م .

٢٧- كتاب النـــــوادر في اللغة لأبي زيد الأنصـــــاري ؛ تحقيق ودراسة د/ محمد عبدالقادر أحمـــــد ؛ دار الشروق ؛ الطبعـــة الأولى ؛ ١٩٨١م ؛ ١٤٠١هـــ .

٢٨- الكليـــــات معجم في المصطلحـــات والفـــــروق اللغوية ؛ لأبي البقـــــاء أيوب بن موسى الحسيني اللغـــــوي ؛ جـــ١ ؛ جـــ٢ ؛ جـــ٤ ؛ أعـــدَّه وقابل نسخهُ د/ عدنان درويش ؛ محمد المصـــــري ؛ الناشر دار الكتاب الإسلامي ؛ القاهرة .

٢٩- لســـــان العرب ؛ لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي ؛ جـــ١ ، ٣ ، ٤ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٥ ؛ طبعة دار صادر .

٣٠- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ؛ تحتوي المجموعة على متن الشافية وشرحها للجاربردي ؛ وحاشية الجاربردي لابن جماعة ؛ جـــ٢ ، إصدار عالم الكتب .

٣١- مجالس العلماء ؛ لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ؛ توفي ٣٤٠هـ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ؛ الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٢- المسائل المشكلة ؛ المعروفة بالبغداديات ؛ تأليف أبي علي النحوي ؛ دراسة وتحقيق صلاح الدين عبدالله المستكاوي ؛ مطبعة العاني بغداد ؛ الجمهورية العراقية ؛ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وإحياء التراث الإسلامي .

٣٣- المسائل الشيرازيات ؛ ألفه أبو علي الفارسي ؛ حققه الدكتور حسن بن محمد هنداوي ؛ جـ١ ؛ إصدار كنوز اشبيليا ؛ الطبعة الأولى ؛ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م .

٣٤- المفضليات ؛ تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ؛ وعبدالسلام محمد هارون ؛ دار المعارف الطبعة السابعة .

٣٥- معاني القرآن وإعرابه ؛ للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري ؛ شرح وتحقيق الدكتور عبدالجليل عبده شلبي ؛ جـ١ ؛ إصدار عالم الكتب .

٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد - شرح ومنقح ومصفّى للإمام الجليل / بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ؛ تحقيق وتعليق د ./ محمد كامل بركات ؛ جـ٣ جـ٤ ؛ اصدار مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي ؛ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ؛ مكة المكرمة ؛ مجلد ، جـ٣ ، جـ٤ .

٣٧- المقتضب ؛ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ؛ المتوفي سنة ٢٨٥هـ ؛ جـ١ ، ٣ ، تحقيق عبدالخالق عضيمة ؛ الأستاذ بجامعة الأزهر ؛ عالم الكتب ببيروت .

٣٨- منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين ؛ تأليف أحمد إبراهيم عمار ؛ أستاذ بكلية اللغة العربية ؛ الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ ؛ مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

٣٩- المنصف ؛ شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ؛ بتحقيق لجنة من الأستاذين / إبراهيم مصطفى الحضر بالمجمع اللغوي بالقاهرة ؛ عبدالله أمين احد نظّار مدارس المعلمين الاولية السابقية ؛ جـ١ ، ٢، ٣ ؛ وزارة المعارف العمومية ؛ إدارة إحياء التراث القديم إدارة الثقافة العامة ؛ طبع ونشر مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة الأولى ؛ سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس ١٩٥٤م .